بسم الله الرحمن الرحيم

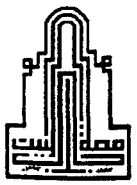

جامعة آل البيت
كلية الآداب والعلوم
قسم اللغة العربية وآدابها

المصطلح اللغوي في كتاب جامع العلوم للأحمد نكري
دراسة وصفية تحليلية

THE LINGUISTIC IDIOM IN JAMEA AL-OLOUM
BY AL-AHMAD NOGRI
A DESCRIPTIVE, ANALYTICAL STUDY

إعداد الطالب:
نصر فضي الزبون
٠٠٢٠٣٠١٠٠٢

إشراف الدكتور:
محمود رمضان الديكي

٢٠٠٥م - ١٤٢٦هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المصطلح اللغوي في كتاب جامع العلوم للأحمد نكري

دراسة وصفية تحليلية

The Linguistic Idiom In Jamea AL-Oloum

By AL-Ahmad Nogri

A Descriptive, Analytical Study

إعداد الطالب:

نصر فضي طلب الزبون

إشراف الدكتور:

محمود محمد الديكي

أعضاء لجنة المناقشة:		التوقيع
١- د. محمود محمد الديكي	رئيسا ومشرفاً	
٢- أ. د علي حسين البواب	عضواً	
٣- د. محمود جفال الحديد	عضواً	
٤- د. زيد القرالة	عضواً	

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية من كلية الآداب والعلوم في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصيَ بإجازتها بتاريخ: ٢٠٠٥/٥/٣١م.

الإهـــــداء

إلى أبي الحاني.....رمز الكفاح والعطاء

إلى أمي الحنون.....رمز التضحية والوفاء

إلى أخواني وأخواتي....إلى زوجتي التي وقفت معي في كل لحظة من لحظات إعداد هذه الدراسة.....

إلى العنصر الذي أفتخر ببلاده.....

أهدي هذا الجهد....

نصر

كلمة الشكر

خالص شكري وتقديري إلى أستاذي القدير (محمود الديكي) على ما قدمه لي وأحاطني به من جهود وتوجيهات في رسالتي هذه، كما أخص بالشكر الجزيل أعضاء لجنة المناقشة، الأساتذة الكرام، الدكتور محمود جفال الحديد، من الجامعة الأردنية، والدكتور علي البواب، والدكتور زيد القرالة، من جامعة آل البيت، على تفضلهم بتقييم هذه الدراسة.

كما وأشكر أساتذتي الأفاضل في قسم اللغة العربية في جامعة آل البيت، وموظفي المكتبة الهاشمية، وموظفي مكتبة الجامعة الأردنية، وكل الشكر إلى أخي عبد الله كامل الخالدي، وزملائي في مدرسة المفرق الثانوية الأولى للبنين، وأخص بالذكر الأستاذ عليان علي الخوالدة، وشكر خاص إلى صديقي فريد عبود الخزاعلة.

ولا يفوتني شكر كل من آزرني وساعدني في إنجاز هذا العمل، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

الباحث

الاختصارات:

الدستور، دستور: دستور العلماء (موسوعة مصطلحات جامع العلوم)

المؤلّف: مؤلّف دستور العلماء (النكري)

الكتاب: كتاب سيبويه

اللسان: معجم لسان العرب

المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الإهداء ..... أ

الشكر والتقدير ..... ب

الاختصارات ..... ج

المحتويات ..... د

الملخص باللغة العربية ..... ك

المقدمة ١

التمهيد ٥

المصطلح لغة واصطلاحاً ٥

المصطلح لغة ٥

المصطلح اصطلاحاً ٧

جهود اللغويين العرب في المصطلح ٩

التعريف بمؤلف دستور العلماء ١١

حياة النكري ١١

حياته الاجتماعية ١١

اسمه ١١

نسبه ١٢

سنة ولادته ١٣

مكان ولادته ١٣

أحمد نكر ١٤

المكانة الثقافية والعلمية لأحمد نكر ١٧

مناصب تقلدها النكري ١٨

وفاته ١٨

حياته العلمية ١٩

مؤلفاته ٢٠

التعريف بدستور العلماء ٢٢

أهمية دستور العلماء ٢٢

الفصل الأول: ٢٤
المصطلحات النحوية: ٢٥
الاسم ٢٥
الفعل ٢٦
الحرف ٢٧
الماضي ٢٨
المضارع ٢٩
الأمر ٣٠
المبتدأ ٣٠
الخبر ٣١
الحروف المشبهة بالفعل ٣٢
الفاعل ٣٢
المنصوب ٣٣
المفعول به ٣٣
المفعول له ٣٤
المفعول معه ٣٤
المفعول المطلق ٣٥
مفعول ما لم يسمَّ فاعله ٣٥
المكان المبهم ٣٦
المكان المُعيَّن ٣٦
المنادى ٣٧
الحال ٣٧
التميُّز ٣٨
الاستثناء ٣٩
الإعراب ٣٩
الرفع ٤٠
الجر ٤١
الكسر ٤١

الاسم التام ٤٢
اسم الجنس..... ٤٣
اسم الإشارة..... ٤٤
اسم المتمكن ٤٤
المبني ٤٥
أسماء الأفعال ٤٦
أفعال التعجُّب ٤٧
أفعال المدح والذم ٤٧
الأفعال الناقصة..... ٤٨
أفعال المقاربة..... ٤٨
المذكَّر ٤٩
المؤنث الحقيقي ٤٩
المؤنَّث اللفظي ٥٠
التوابع ٥٠
العطف ٥١
عطف البيان..... ٥٢
البدل..... ٥٣
بدل الاشتمال ٥٣
بدل البعض ٥٤
بدل الكل ٥٤
بدل الغلط ٥٤
التأكيد والتوكيد..... ٥٥
الصلة..... ٥٦
الإضافة ٥٦
النكِرة..... ٥٧
المثنى ٥٨
المضمر ٥٩
الظن..... ٦٠

الظرفية..... ٦٠
الظرف..... ٦١
الظرف المستقر..... ٦٢
غير المنصرف..... ٦٢
التعدية..... ٦٣
الاعتراض..... ٦٣
الكنايات..... ٦٤
التنازع..... ٦٥
نون العماد..... ٦٥
الفصل الثاني:..... ٦٧
المصطلحات الصرفية:..... ٦٨
التصريف..... ٦٨
الاشتقاق..... ٦٩
المصدر..... ٧٠
اسم الفاعل..... ٧١
اسم المفعول..... ٧٢
اسم الآلة..... ٧٢
اسما الزمان والمكان..... ٧٣
اسم التفضيل..... ٧٤
الاسم المنسوب..... ٧٥
الصفة المشبهة..... ٧٥
الصيغة..... ٧٦
صيغة مُنتهى الجموع..... ٧٧
حروف الزيادة..... ٧٨
المنشعبة..... ٧٨
الإلحاق..... ٧٩
الصيرورة..... ٧٩
المُطاوعة..... ٨٠

الثلاثي ٨١
الثلاثي المجرَّد ٨١
الثلاثي المزيد فيه ٨٢
الرباعي ٨٢
الخماسي ٨٣
الصحيح ٨٤
المعتل ٨٥
المُضاعَف ٨٧
المهموز ٨٧
الممدود ٨٨
جمع القلة ٨٩
جمع الكثرة ٨٩
الجمع المُكسَّر ٩٠
جمع المذكر السالم ٩٠
جمع المؤنث السالم ٩١
الإبدال ٩١
التصغير ٩٢
الترخيم ٩٣
الفصل الثالث: ٩٥
المصطلحات الصوتية: ٩٦
الحركة ٩٦
الساكن والسكون ٩٨
الابتداء بالساكن ٩٩
اجتماع الساكنين ١٠٠
اجتماع الساكنين على غير حدِّهِ ١٠٢
حروف العلّية ١٠٢
اللحن ١٠٤
التنوين ١٠٥

تنوين الترنُّم ١٠٥
تنوين التمكُّن ١٠٦
تنوين التنكير ١٠٦
تنوين العِوَض ١٠٦
تنوين المقابلة ١٠٧
الإدغام ١٠٧
الإعلال ١٠٨
الإمالة ١١٠
الإشمام ١١١
الروم ١١٣
الجهر ١١٤
الهمس ١١٦
الصفير ١١٨
المستعلية ١١٩
المنخفضة ١٢٠
المطبقة ١٢١
المنفتحة ١٢٣
المكرر ١٢٣
المنحرف ١٢٥
الهاوي ١٢٥
المهتوت ١٢٦
الغُنَّة ١٢٧
اللكنة ١٢٨
الفصل الرابع: ١٢٩
الدراسة التحليلية لمادة الدستور اللغوية، ومنهجية المؤلف ١٣٠
النظام الخارجي للدستور ١٣٠
النظام الداخلي للدستور ١٣١
الإحاطة والشمول في الدستور ١٣٣

تحليل المصطلحات اللغوية: ١٣٤
المصطلحات النحوية: ١٣٤
الاسم ١٣٤
الإعراب ١٣٥
الحرف ١٣٥
الكلام ١٣٧
المصطلحات الصرفية: ١٣٨
المصدر ١٣٨
التصريف ١٣٨
الصحيح ١٣٩
حروف الزيادة ١٤١
المصطلحات الصوتية: ١٤٢
التنوين ١٤٢
حروف العلية ١٤٣
اجتماع الساكنين ١٤٤
مصادر دراسة النكري اللغوية ١٤٥
الملحقات ١٤٦
ملحق (١) الآيات القرآنية الواردة في مصطلحات الدستور اللغوية ١٤٦
ملحق (٢) المصادر الواردة في مصطلحات الدستور اللغوية ١٤٧
ملحق (٣) الأسماء العلماء المذكورين في مصطلحات الدستور اللغوية ١٤٨
ملاحظات على تعامُل النكري مع مصادر دراسته اللغوية ١٤٩
الخاتمة والنتائج ١٥٠
قائمة المصادر والمراجع ١٥١
ملخص باللغة الإنكليزية ١٥٩

المُلخَّص باللغة العربية

تبحث هذه الدراسة في المصطلحات اللغوية في موسوعة مصطلحات جامع العلوم المُلقَّب بـ (دستور العلماء) للأحمد نكري، وتهدف إلى التعرُّف على مفهوم المصطلح العربي، وتتبُّع جهود علماء اللغة في وضع المصطلحات العربية. ثم التعريف بدستور العلماء ومؤلّفه، واستخراج المصطلحات اللغوية منه، وتصنيفها في ثلاثة فصول دراسية، هي (المصطلحات النحوية، والصرفية، والصوتية)، وفصل رابع عنى بالدراسة التحليلية لهذه المصطلحات، وفق منهجية وصفية تحليلية في البحث والاستقصاء لمصطلحات الدستور اللغوية.

خلاصة البحث، إن المصطلح العربي لم يُقتَرَض اعتباطاً، بل مرَّ بمراحل مختلفة من البحث والدرس اللغوي، عبر عصور اللغة العربية المتعاقبة، خلصت إلى جمعه في معاجم وموسوعات لغوية كانت ثروة أبنائها وزاد طلابها من العلم والمعرفة. ودستور العلماء عمل معجمي وموسوعي في المصطلحات العربية والإسلامية، أغنى المكتبة العربية بمادته العلمية، ومعارفه الثريّة.

الباحث

المقدمة:

من المعروف بأن اللغة العربية حظيت بعناية فائقة من قبل أبنائها على مر العصور، وكان للمعاجم نصيبٌ ليس بقليل من هذه العناية، فقد ظهرت المعاجم اللغوية في بدايتها صغيرة على شكل رسائل متفرقة غير منظمة، كرسائل الإنسان والحيوان والنبات والنوادر.

وأخذت هذه المعاجم بالنمو شيئاً فشيئاً، وتكاملت بفضل جهود علماء اللغة على مر العصور، ومنذ بدايات الدرس اللغوي في القرن الأول الهجري وما تلاه من قرون أثرت العربية بعلومها المختلفة، إلى أن جاء عهد المتأخرين بعيد القرن السادس الهجري، فزادوا إلى العربية معارف وعلوم جديدة.

وما أن يصل بنا المطاف إلى أواسط القرن الثاني عشر الهجري، حتى يسطع نور عالم جليل، أكب على دراسة العلوم العربية بشكل عام والعلوم اللغوية على وجه الخصوص، فبدأ بتأليف عدة مصنفات صغيرة في شرح أبواب وحواشٍ لأمهات الكتب وعلمائها الأوائل، حتى خرج لنا بموسوعة عظيمة الفائدة، وسمها (دستور العلماء)، مطنباً فيها بتوضيح المصطلحات وشرحها.

وجاءت هذه الدراسة لتستقرئ المصطلح اللغوي في هذه الموسوعة، بهدف معرفة يركن إليها الدارسون في الجوانب اللغوية التي عرض لها المؤلف في هذا المعجم، من خلال الاستقصاء والتثبت من هذه المصطلحات عند الأوائل من علماء اللغة العربية، وبيان صورها عند المتأخرين.

مسوغات الدراسة:

لابد لكل دراسة من مسوغات تجعلها صالحة للبحث، وهذه الدراسة لها من المسوغات ما يؤهلها لتحقيق الهدف المنشود.

فالمصطلحات كما سلف، تعد مفاتيح العلوم المختلفة، والمصطلح اللغوي يتبوأ مكانة جليلة بين مختلف المصطلحات، لذا فقد عمدت الدراسة إلى استنباط ما يحتويه (دستور العلماء) من مصطلحات لغوية وما قام به المؤلف من تعريفٍ لهذه المصطلحات.

كما أن المصطلحات اللغوية في طبيعتها تتسم بالخلاف في صياغة تعريفاتها، وهذا الخلاف يجبر صاحبه على الاختيار في طبيعة الحال.

وتعد حاجة أبناء العربية إلى معرفة مفهوم المصطلحات اللغوية بأنواعها من دواعي الدراسة ومسوغاتها، مع إيلاء موضوعها أهمية تعرف الدارسين من خلالها على ماهية المصطلح اللغوي وتعدده ، ودارس اللغة بحاجة ماسة إلى استخدام المعجم اللغوي، وما تفرق من مصطلحات لغوية مبثوثة في المعاجم العربية، ذلك لأن قدرته على استيعاب المفردات اللغوية محدودة بمجال ثقافته ومدى تحصيله؛ إذ قد تعرض له بعض المصطلحات التي لم يسبق له معرفتها ومجال استخدامها.

ومن المسوغات لهذه الدراسة، عَدُّ (دستور العلماء) مرجعاً مهماً أكب عليه الدارسون والمختصون ينهلون من معينه، بما يفيدهم في مجالات اهتمامهم، والمجال اللغوي من المجالات التي أولاها هذا المعجم الأهمية العظمى؛ لذا فقد عمدت هذه الدراسة إلى توضيح هذا الجانب وإجلاء الغموض الذي يكتنفه، ذلك أن هذا المعجم الموسوعي لم يحظ بالدراسة من قبل، مع أهميته البالغة.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة منهجاً وصفياً في البحث والاستقصاء للمصطلحات اللغوية التي وردت في المعجم، ومن ثم في كتب اللغة والنحو التي ألفت منذ القرون الأولى لنشأة العلوم اللغوية، ثم تأصيلاً لهذه المصطلحات يفيد في تثبت أزيد من صحتها وتوثيقها.

يلي ذلك تحليل المادة العلمية التي يؤديها المصطلح اللغوي في المعجم، من خلال عرض أهم التعريفات عند القدماء ومن سبقوا مؤلف الدستور، ثم وصف هذه التعريفات مع الإشارة إلى أكثرها قبولاً واستخداماً، وما آلت إليه عند المتأخرين.

الفرضيات:

تنطلق هذه الدراسة من عدة فرضيات، يمكن إجمالها بما يأتي:

- التباين في صياغة تعريف المصطلحات اللغوية عند القدماء وبعض المتأخرين.
- إن ذلك التباين والاختلاف أوقع الدارسين في حيرة الاختيار لأي المصطلحات استخداماً، مما يضطرهم إلى قبول تعريف ورفض آخر.
- سلامة اعتماد مؤلف (دستور العلماء) للمصطلحات اللغوية، من خلال إشارته إلى تعريفاتها عند غير واحد من العلماء، بما يواكب التطور في اختيار المصطلح اللغوي الذي يناسب أبناء عصره من المختصين.
- تطور المصطلح اللغوي عند النكري بشكلٍ خاص والمتأخرين بشكلٍ عام.

الدراسات السابقة:

لقد تناول المصطلح العربي بالبحث والدرس غير واحد من علماء اللغة العربية، نذكر من أبرزهم: عبد الصبور شاهين، ومحمود فهمي حجازي، وعبد السلام المسدّي، وغيرهم من علمائنا الأجلاّء.

وعن المصطلح اللغوي في موسوعة مصطلحات جامع العلوم(دستور العلماء)، لم يسبق وأن درسه أحد من قبل. أما ما يتعلق بالمصطلح اللغوي عند غيره، فثمة بعض الدراسات نذكر منها رسالتي دكتوراه من جامعة اليرموك، الأولى بعنوان: الأسس التطبيقية لوضع المصطلح، من إعداد الطالب مصطفى عوض عويضة، والثانية بعنوان: المصطلح اللغوي العربي من البناء إلى التوحيد والاستقرار، من إعداد الطالب مصطفى حيادرة، وهاتان الدراستان تفيدان هذه الدراسة في المنهجية والتحليل. كما أن هناك دراسة في معجم آخر من جامعة حلب السورية، بعنوان: المصطلحات اللغوية في كتاب العين، من إعداد الطالب مالك عبد الرحمن مصطفى.

إشكالية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة أن تنظر في تعريف المصطلح اللغوي كما ورد عند النَكري في كتاب (دستور العلماء)، والإجابة على الأسئلة التالية:

- ما الصورة التي وصلت إليها المصطلحات العربية عند المعجميين المتأخرين؟
- ما مدى فائدة موسوعة (دستور العلماء) للدرس اللغوي؟
- ما موقف مؤلف (دستور العلماء) من المصطلح في ضوء تعدده؟

وقد اشتملت هذه الدراسة على تمهيد وأربعة فصول، توزعت على النحو الآتي:

الفصل الأول: المصطلحات النحوية

الفصل الثاني: المصطلحات الصرفية

الفصل الثالث: المصطلحات الصوتية

الفصل الرابع: الدراسة التحليلية لمادة الدستور اللغوية، ولمنهجية المؤلف.

التمهيد

المصطلح لغةً واصطلاحاً:

المصطلح لغةً:

إن المصطلح في اللغة مأخوذ من الجذر اللغوي (ص،ل،ح) ومنه الفعل اصطلح ومصدره الاصطلاح[1]، وفي باب (صلح) يقول الجوهري: "وقد اصطلحا، وتصالحا، واصّالحا أيضاً مشددة الصاد[2].

وقد عرف ابن منظور (ت711هـ)، المصطلح لغة بقوله: "والصلح: السلم، وقد اصطلحوا، وصالحوا، واصّلحوا، وتصالحوا، واصّالحوا مشددة الصاد، قلبوا التاء صاداً وأدغموها في الصاد، بمعنىً واحد"[3]، وفي تاج العروس للزبيدي (ت1205هـ) " واصطلحا، واصّالحا، قلبوا التاء صاداً وأدغموها في الصاد، وتصالحا واصتلحا بدل الطاء كل ذلك بمعنىً واحد"[4].

ومن الملحوظ تشابه تعريفات اللغويين للمصطلح إلى حدٍ كبير، مع بعض الاختلاف عند بعضهم، وهذا بحد ذاته اصطلاح على تعريف المصطلح في اللغة عند القدماء، اعتمده أبناء جيلهم، ومن تلاهم عبر العصور المختلفة حتى عصرنا هذا، ولبيان ذلك نعرض لتعريف المصطلح لغة عند المتأخرين والمحدثين من علماء اللغة.

فقد عرّف المصطلح لغة في المعجم الوسيط، حيث جاء فيه: " اصطلح القوم: زال ما بينهم من خلاف. وعلى الأمر تعارفوا عليه واتفقوا"[5]، كما جاء عند شحادة الخوري" إن الاصطلاح في اللغة هو التصالح، وتصالح القوم أي قام الصلح والسلام بينهم[6].

---

(1) الأزهري، **تهذيب اللغة**، مادة: ص ل ح.

(2) الجوهري، **الصحاح**، 1/ مادة: صلح.

(3) ابن منظور، **لسان العرب**، مادة: صلح.

(4) الزبيدي، **تاج العروس**، مادة: صلح.

(5) إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، مادة: صلح.

(6) شحادة الخوري، **دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب**، ص172.

وكلمة مصطلح تشير دلالتها المعجمية إلى التصالح والتسالم، وكأن الناس اختلفوا عند ظهور مدلول جديد على تسميتها، فذهب فريق إلى إعطائها اسماً، واقترح فريق آخر دلالة مغايرة لها[1].

ومن المحدثين الذين تناولوا التعريف اللغوي للمصطلح مع معالجته صرفياً، محمود حجازي، فقد ورد عنده: "كلمة (المصطلح) في اللغة العربية مصدر ميمي للفعل (اصطلح) والمادة (صلح)"[2]، ومثله عبد الصبور شاهين، حيث حدد معنى المصطلح بقوله: "وغاية ما يمكن أن يقال: إنه من حيث الصيغة اسم مفعول من (اصطلح اصطلاحاً) على تقدير متعلق محذوف مثل (عليه)، وقد يكون مصدراً ميمياً مراداً به معنى المصدر الصريح"[3].

ومن خلال اطلاع الباحث على تعريف علماء اللغة للمصطلح اللغوي قديماً وحديثاً، يجد أن آراءهم متقاربة في المعنى اللغوي، وإن كان المحدثون قد عالجوها بإضافة النظرة الصرفية، كما أن معاجم اللغة لم تحدد لنا معنى المصطلح، بل اكتفت بذكر صور النطق بها[4]، مع إجماعها على أن دلالات مادة (صلح) ضد الفساد، ودلت النصوص العربية على أن كلمات هذه المادة تعني الاتفاق[5].

وتشير الدراسة إلى أن دلالتي مادة (صلح) وهما: ضد الفساد والاتفاق، بينهما تقارب واضح في المعنى؛ فإصلاح الفساد بين القوم لا يتم إلا باتفاقهم، وقد وردت كلمات كثيرة من هذه المادة في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، كما أثبتت المعجمات العربية الجامعة قدراً كبيراً من كلمات هذه المادة في نصوص عربية مختلفة؛ فنجد لها أفعالاً من مثل: صَلَحَ، صَلَحَ، صالحَ، أصلَح، تصالحَ، اصَّالحَ، ومشتقات من مثل: صَالِحْ، صلِّيح، مُصلِّحْ، صُلحاءْ، ومصلحَة[6].

ومهما يكن من أمر فإن كلمة مصطلح ورديفها اصطلاح بمفهومها اللغوي ودلالاتها المختلفة، قد شاعت في كتب العربية عند المتقدمين والمتأخرين حتى المحدثين؛ ولا أدل على

---

(1) انظر، مالك ياسين، **كتب المصطلحات العلمية العربية**، رسالة ماجستير، ص46.

(2) محمود حجازي، **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، ص7.

(3) عبد الصبور شاهين، **العربية لغة العلوم والتقنية**، ص117.

(4) انظر، مصطفى الحيادرة، **من قضايا المصطلح اللغوي العربي**، 13/3.

(5) انظر، محمود حجازي، **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، ص7.

(6) انظر، نفسه، ص7.

ذلك من مصدر دراسة الباحث الذي هو بصدده، والموسوم (بموسوعة مصطلحات جامع العلوم)، كما أن هناك موسوعة تحمل الرديف لهذه الكلمة، وهي (موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ت1158هـ)، وهاتان الموسوعتان تمثلان العصور الوسطى لتأليف المعجمات العربية.

المصطلح اصطلاحا:

إن تعريف أي مصطلح لا يكون إلا باتفاق جماعة ما على صياغته، والإجماع عليه بما هو منطقي ومقبول لدى أصحاب الاختصاص، لذا ستعرض هذه الدراسة لمفهوم المصطلح اصطلاحا.

لقد تناول هذا المفهوم غير واحدٍ من علماء اللغة والنحو قديما وحديثا؛ فقد عرفه الجرجاني (ت816هـ) على أنه"عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول لمناسبة بينهما أو مشابهتهما في وصف أو غيرها"[1].

وقيل: الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بازاء المعنى، وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل: الاصطلاح: لفظ معين بين قوم معينين. ويوضح هذا التعريف سمتين أساسيتين من سمات المصطلح، أولاهما: إن المصطلح لا يكون إلا عند اتفاق المتخصصين المعنيين على دلالته الدقيقة، وثانيهما: إن المصطلح يختلف عن كلمات أخرى في اللغة العامة، نتيجة تغيُّر دلالي يطرأ على الكلمة العامة فيجعلها مصطلحا ذا دلالة خاصة ومحددة[2].

وفي كتاب الكليات عرفه الكفوي (ت1094هـ) على أنه اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد[3].

وممن عرضوا لتعريف المصطلح اصطلاحا الزبيدي في تاجه ، فقال: "هو اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"[4]، ويبدو للباحث من خلال تعريف الزبيدي أن لكل طائفة

---

(1) الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص28.

(2) انظر، محمود حجازي، **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، ص10.

(3) الكفوي، **الكليات**، ص129.

(4) الزبيدي، **تاج العروس**، مادة: صلح.

مصطلحاتها الخاصة بها في مختلف العلوم ؛ فإن كان هذا الاتفاق بين جماعة القراء نتج عنه مصطلح في القراءات وإن كان بين جماعة المحدثين نتج عنه مصطلح في الحديث ، وإن كان في مسائل الفقه نتج عنه مصطلح في الفقه ، وإن كان بين النحاة واللغويين نتج عن هذا الاتفاق مصطلح نحوي ولغوي ، وهكذا في سائر العلوم.

كما يبدو أن تعريف الزبيدي جاء جامعاً وشاملاً لمفهوم المصطلح اصطلاحاً.

وهناك تعريفات حديثة للمصطلح تربط المفهوم بالمصطلح الذي يدل عليه ، منها التعريف القائل:" المصطلح كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة ، موروث أو مقترض، ويستخدم للتعبير بدقة عن المفاهيم وليدل على أشياء مادية محددة"[1]، وهذا التعريف يشير إلى أن المصطلح غير مقصور على الكلمة المفردة؛ فالمصطلح قد يكون كلمة أو مجموعة من الكلمات، ويوضح التعريف أيضا أن المصطلح يعبر عن المفاهيم والأشياء المادية[2].

مما تقدم، يخلص الدارس إلى الأمور الآتية:

1- إن من أهم شروط وضع المصطلح هو الاتفاق عليه بين أصحاب التخصص الواحد.

2- يجب أن يقتصر المصطلح على مفهوم واحد بعينه.

3- هناك تقارب بين مختلف التعريفات وفي مختلف مراحل تعريفه ليس من جانب التعريف الاصطلاحي فحسب، بل التقارب والاتفاق بين المفهوم اللغوي والمفهوم الاصطلاحي للمصطلح.

---

(1) محمود حجازي، **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، ص11.

(2) انظر، نفسه، ص11.

جهود اللغويين العرب في المصطلح:

لقد تضافرت جهود اللغويين العرب منذ فجر التأليف في علوم اللغة المختلفة، عند علمائنا الأوائل، فبدت الإشارات إلى المصطلحات متواضعة، ثم أخذت بالتطور شيئا فشيئا، حتى وصلتنا على ما هي عليه في عصرنا الحديث، وتاليا عرض موجز لتتبع هذه الجهود.

من المعروف أن لغتنا العربية قبل أن تصل إلينا بصورتها الحالية، قد مرت بمراحل متوالية من التطور، شهدت فيها اللغة العربية التهذيب والصقل والتصفية والانتقاء، حتى بلغت المستوى العالي من الدقة والضبط في الصياغة والتعبير الذي تتمتع به في عصرنا هذا، فقد توسعت في الدلالات المجازية لمواكبة حاجات الناس وتطورات الحياة، فنُقلت بعض الألفاظ من الأصل الحسي لها إلى الاستعمال المجرَّد، كما تطورت أساليب العربية فخرجت من أصل الوضع اللغوي إلى معانٍ مجازية ، وأساليب بلاغية لغرض فني، أو جمالي يبدو له أثرٌ واضح في المعنى[1].

لم يكن المصطلح ليشكل قضية تستوقف العلماء سابقاً، إذا ما استثنيَ الفراء(ت207هـ) في حدوده(*)، وما عداه فتكاد كتبهم ومؤلفاتهم تخلو من أية إشارةٍ إلى (المصطلح)؛ فها هو ذا كتاب سيبويه (ت180هـ) الذي يعدُّ أول ما وصلنا من كتبهم، لا يتضمن أياً من الإشارات أو التصريحات بأن المصطلح كان عائقاً أمامه عند وضعه مؤلفه، وكذا الحال عند المبرد في مقتضبه، فهو لم يتطرق البتة للحديث عن بناء المصطلح أو طريقته في اختياره[2].

وفي القرن الرابع الهجري، نلمس بداية التأليف في المصطلحات؛ إذ نجد من أوائل الذين ألفوا في المصطلحات وحددوها، والخوارزمي(ت380هـ) في كتابه (مفاتيح العلوم)، الرُّماني (ت 384هـ) في كتابه (الحدود في النحو)، حيث يُضَمِّن الرُّماني كتابه عدداً من المصطلحات النحوية وغير النحوية، مُقدِّماً له بقوله: باب الحد لمعاني الأسماء التي يحتاج اليها في النحو، كما يقدم الرُّماني في كتابه هذا المصطلحات وحدودها، إلا أننا نجد هذه الحدود كانت في أغلب الأحيان غير وافيةٍ بدلالة المصطلح أو تمييزه عن غيره[3].

---

(1) انظر، حلمي خليل، **المولد في العربية**، ص 213.

(2) انظر، مصطفى الحيادرة، **من قضايا المصطلح اللغوي العربي**، 71/1.

(3) نفسه، 60/1.

وفي القرن الثامن الهجري، يلمع نجم الجرجاني في كتاب التعريفات، الذي تناول فيه المصطلح وتعريفه. نجد ابن هشام (ت761هـ) يذكر لفظة اصطلاح عندما افتتح أبواب كتابه (أوضح المسالك) في باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه، فيقول: "الكلام- في اصطلاح اللغويين- عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة[1].

وفي القرن الثاني عشر الميلادي جاء التهانوي في كتابه (كشاف اصطلاحات الفنون) مُشيراً إلى أهمية الاصطلاح، إذ يقول: "إن أكثر ما يحتاج به في تحصيل العلوم المدوّنة والفنون المروّجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح؛ فإن لكل علم اصطلاحاً خاصاً به، إذا لم يعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلا، وإلى انفهامه دليلا"[2].

ودارس كشاف التهانوي يجد أنه استخلص من التجربة التاريخية للمصطلحات العربية موضوعات يمكن أن نهتدي بها في قواميس المصطلحات الحديثة في عصرنا الحديث[3].

ولمعاصر التهانوي القاضي الفاضل الأحمد نكري بصمة واضحة في المصطلح عندما ألف معجم (دستور العلماء)، محور هذه الدراسة الرئيسي، فقد بيّن في خطبة كتابه، أنّ هذا الدستور جامع العلوم العقلية، في تحقيق اصطلاحات العلوم المختلفة، التي يحتاجها كل عالم ومتعلم، حتى يحقق مرامه، ويؤدي غرضه منها[4].

من هنا يتبين أن المصطلح اللغوي العربي قد مر بمراحل مختلفة عبر عصور اللغة المختلفة، بدءاً من العصور اللغوية الأولى مروراً بالمتأخرة وصولاً إلى الوسطى.

---

(1) ابن هشام، **أوضح المسالك**، 11/1.

(2) التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون**، 1/1.

(3) حسن الملخ، التهانوي ومعجمه، بحث، **مجلة مؤتة**، العلوم الإنسانية والاجتماعية، م16، ع2، 2001م، ص136.

(4) انظر، دستور، ص3.

التعريف بمؤلف دستور العلماء:

من خلال البحث عن سيرة الأحمد نَكري في بطون كتب التراجم والسيَر، لم يُعثر إلا على القليل المتواضع عن سيرته، وقد تمثلت بمولده ونشأته وثقافته وفكره ووفاته، دون أن يتوصل الباحث إلى سبب قلة الكتابة في ترجمة حياة النَكري في كتب التراجم والسيَر، من مثل: الأعلام للزركلي، وهدية العارفين للبغدادي، ونزهة الخواطر لعبد الحي الحسني (ت1341هـ).

ويشير الذين أخرجوا كتابه (دستور العلماء) إلى ذلك بقولهم: "لم تسعفنا المصادر وكتب التراجم بذكر ضئيل أو بإعلام يسير يحدثنا عن حياة مؤلف جامع العلوم، ولم نعثر عمن يعرف به، علماً أنه ينحدر من أسرة هندية عريقة في العلم والأدب، ولم يتوفر من يزود بذكر عنه سوى مصدر وحيد جهدنا في جمع بعض المعلومات منه، ألا وهو كتاب: نزهة الخواطر للشريف عبد الحي بن فخر الدين الحسني، إضافة إلى المسطور في كتاب جامع العلوم الذي بين أيدينا، حيث راح المؤلف يعرفنا ببلده أحمد نَكر مسقط رأسه ومرتع صباه، ويعرض لنزر عن حياة والده"[1].

حياة النَكري:

يقسم الحديث عن حياة المؤلف إلى قسمين، أحدهما خاص بحياته الاجتماعية، التي بين فيها ما يتعلق به من جهة الاسم والنسب والمولد (زماناً، ومكاناً) ثم تاريخ الوفاة. والآخر خاص بحياته العلمية، التي يبين فيها شخصيته من جهة علمه وثقافته ومعارفه العلمية ومصادرها وشيوخه، ثم أبرز مؤلفاته وقيمتها العلمية في الثقافة العربية.

حياته الاجتماعية:

اسمه:

يكاد مصدر الدراسة الرئيسي أن يكون من أبرز المصادر التي ذكرت اسم النَكري كاملاً، حيث جاء فيه: الشيخ القاضي الفاضل عبد النبي بن عبد الرسول بن أبي محمد عبد الوارث الكبرينجي الكجراتي[2].

---

(1) دستور، ص III.

(2) نفسه، ص III

ويبدو أن هناك اتفاقاً على اسم صاحب الدستور، فيما عثر عليه في كتب التراجم، فقد ذكر عبد الحي الحسني في نزهة الخواطر اسمه، "الشيخ الفاضل القاضي عبد النبي بن عبد الرسول بن أبي محمد بن عبد الوارث العثماني الأحمد نَكري"[1].

كما ذكره بهذا الاسم أحمد إدريس[2]، وإسماعيل العربي[3]، وأبو الحسن الندوي[4]. وقد وجد عند بعضهم لقب المُلاَّ للأحمد نَكري، ومن أبرز هؤلاء زبيد أحمد الذي ذكر اسمه "الملاَّ عبد النبي"[5]، كما أطلق عليه هذا اللقب في حاشية جميل أحمد[6].

نسبه:

ينحدر الأحمد نَكري من أسرة هندية عريقة[7]، ويرجع نسبه إلى الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه، إذ قيل في نسبه إنه عثماني، كما جاء في الدستور "والوالد عثماني، أي أنه من أبناء جامع القرآن كامل الحياء والإيمان، حضرة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وإن قدوة العارفين حضرة مولانا حسام الدين، هو الجد الكبير للوالد المرحوم، وسلسلة نسبته إليه هي كما يلي: شيخ عبد الرسول بن الشيخ أبي محمد بن الشيخ عبد الوارث بن الشيخ أبي محمد بن الشيخ عبد الملك بن الشيخ محمد إسماعيل بن الشيخ شهاب الدين بن مولانا الشيخ حسام الدين العثماني"[8].

وقد أشير إلى أن النَكري من نسب عثمان بن عفان ثالث الخلفاء الراشدين، في كتاب نزهة الخواطر للعلاَّمة عبد الحي الحسني[9]. وليس في ذلك ما يوثّق به أو يُركن إليه؛ فبين عثمان – رضي الله عنه – والنكري، ما يُقارب ألف عام. ومما يُلحَظ في سلسلة الأنساب أن كثيراً من العلماء والمشايخ كانوا حريصين على اتصال أنسابهم بما يُشرِّف.

---

(1) عبد الحي الحسني، **نزهة الخواطر**، 759/5.

(2) انظر، أحمد إدريس، **الأدب العربي في شبه القارَّة الهندية**، ص88، و ص116، و ص127.

(3) انظر، إسماعيل العربي، **الإسلام والتيارات الحضارية في شبه القارة الهندية**، ص59

(4) انظر، الندوي، **المسلمون في الهند**، ص38.

(5) زبيد أحمد، **الآداب العربية في شبه القارة الهندية**، ص41.

(6) انظر، جميل أحمد، **حاشية كتاب حركة التأليف باللغة العربية في الهند**، ص21.

(7) انظر، **دستور**، ص III

(8) **دستور**، ص IV، وينظر، الحسني، **نزهة الخواطر**، 2/ ص ص172-173.

(9) انظر، الحسني، **نزهة الخواطر**، 759/5.

سنة ولادته:

لم تحدد سنة ولادة النَكري في الكتب المختصة، وهو ما يشير إليه الذين حققوا الدستور، إذ يقولون: "ولم نعلم سنة ولادته على التحديد. لكن يرجح أنه ولد في بداية العقد الثالث من القرن الثاني عشر الهجري، أي بين عام 1116-1118هـ تقريباً"[1].

وقد حدد هذا التاريخ التقريبي، من كلام المؤلف عن بلدة أحمد نَكر في الدستور، حيث تعرضت لغارة ثالثة عليها، فيقول: "وأما المرة الثالثة ففي السنة السادسة من عهد محمد فرخ سير حاكم دلهي في يوم الأربعاء الثاني والعشرين من شهر جمادى الأولى عام 1128هـ، وإني كنت آنذاك دون سن البلوغ". فإذا احتسبنا سن البلوغ بين العاشرة والثانية عشر، فتكون ولادته قد حدثت بين عامي 1116-1118هـ، تقريباً[2].

ويتبين من ذلك أن النَكري من أعلام القرن الثاني عشر الهجري، ويؤكد على ذلك أبو الحسن الندوي، الذي قال: "الشيخ عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نَكري من رجال القرن الثاني عشر أيضاً"[3].

مكان ولادته:

يبدو أن النَكري ولد ببلدة أحمد نَكر في منطقة الدكن من مضافات أورنك أباد، والتي كان قد بناها أحمد نظام شاه البحري ابن الملك نائب بحري، من أولاد برهمان بيجان كر[4].

وقد بين مكان ولادته غير واحد من العلماء، كان من أبرزهم عبد الحي الحسني، الذي أشار إلى مكان ولادته ونشأته بأحمد نَكر[5]. ومثله زبيد أحمد الذي نوه إلى وجود بعض المثقفين في بلدة أحمد نَكر، مبيناً أن من أبرزهم عالمنا الملا عبد النبي[6].

وبذلك يذهب الباحث إلى ما ذهب إليه هؤلاء، من أن بلدة أحمد نَكر هي مسقط رأس النَكري، ومرتع صباه، ومكان نشأته، فيها ترعرع وعاش أيام عمره.

---

(1) **دستور**، ص III

(2) انظر، **دستور**، ص IV

(3) الندوي، **المسلمون في الهند**، ص38.

(4) انظر، **دستور**، ص III

(5) انظر، الحسني، **نزهة الخواطر**، 759/5.

(6) انظر، زبيد أحمد، **الآداب العربية في شبه القارة الهندية**، ص41.

أحمد نكر: Ahmad Nagar

تبين أن دستور العلماء – إلى جانب بعض المصادر – من أكثر الكتب التي تحدّثت عنها بالشرح والتفصيل، وهو أمر حتمي لا سيما أنّ مؤلّف الدستور ولِد وعاش في هذه المنطقة، وإليها يُنسب اسمه.

تقع بلدة أحمد نَكر في ولاية ماهاراشترا Maharashtraالهندية[1]، التي تعتبر ثالث أكبر ولاية في الهند من حيث المساحة وعدد السكان[2]، وأحمد نَكر مركزها الرئيسي[3].

ومن الاطلاع على أسماء المدن الرئيسية في الهند، يستخلص أن لفظ (أحمد نَكر) يعود إلى أصلين: أحدهما عربي، وهو (أحمد) على أنه اسم علم من الأعلام العربية، والذي يعود إلى اسم حاكم منطقة أحمد نَكر، وثاني هذين الأصلين (نَكر) ذو الأصل الهندي، ويعني منطقة أو محافظة أو ناحية أو إمارة.

ويحُدُّ ولاية ماهاراشترا من الغرب بحر العرب، وولاية مومبي Mumbai، ومن الشمال الغربي ولاية كجرات Gujarat، ومن الشرق ولاية كاتيسقارا Chattisgarh، ومن الجنوب الشرقي ولاية أندهرا براديش Andahra pradesh ، ومن الجنوب ولايتي كارنتاكا Karnataka وڤوْوا Goa، ومن الشمال ولاية مادهيا براديش Madhya paradesh[4]. والخريطة المُرفقة تبيِّن هذه المناطق التي تحدُّ ماهاراشترا من جهاتها الأربع، وخريطة اخرى تبيِّن موقع بلدة أحمد نَكر من هذه الولاية.

اسّسَت بلدة أحمد نَكر عام 1494م، على يد حاكمها الذي يُدعى أحمد نظام شاه البحري، وأبوه نظام شاه بحري، هو ابن الملك نائب بحري، وهو من أولاد برهمان بيجان كر، واسمه الأصلي (أوتمابهت)[5].

---

(1) انظر، موقع إليكتروني. Kanti.Maharashtra.com www.bhat

(2)**Manorama year book 1997,** P 642.

(3) انظر، موقع إليكتروني. Kanti.Maharashtra.comwww.bhat

(4)**Manorama year book 1997,** P642.

(5) انظر، **دستور**، ص37، وموقع إليكتروني. Kanti.Maharashtra.comwww.bhat

ويشير صاحب الدستور إلى أن بلده أحمد نَكر، سُمِّيت بهذا الاسم نسبة إلى حاكمها أحمد نظام شاه[1].

وكان هذا الحاكم قد أمَرَ الأمراء المشهورين، ورجال الحرب من القادة العظام، وسائر المقرَّبين والأعوان في عهده، ببناء العمارات العالية بحيث تحسدهم مصر وبغداد، كما بنوا الحمّامات والمساجد، وشقُّوا الأنهار الكثيرة، وأقاموا البساتين البهيجة، حتى صارت (أحمد نَكر) أفضل من كشمير في خُضرتها ومياهها وطيب هوائها وروعة طبيعتها[2].

وفي سنة 904هـ، أصيب أحمد نظام بمرض لم يُحدَّد أصله، ولازمه مدَّة ثلاثة أشهر، توفي على أثره، بعد أن استدعى أركان الدولة، وأمر بولاية عهده بعد وفاته، لابنه برهان أحمد نظام شاه البالغ من العمر سبع سنوات، بعد أن تولّى الأول حكم أحمد نكر مدَّة أربعين سنة[3].

وبعد أن بلغ برهان سنَّ البلوغ، تابع مسيرة والده، في تطوير مدينة أحمد نَكر، وتميَّزَ عنه باهتمامه بالعلم والعلماء، فاجتمع في بلده الكثير من العلماء، أدباء وشعراء وأصحاب الفنون من كل نوع، وكان لبرهان نظام شاه، رغبة قوية في صحبة العلماء والفُضلاء[4].

وبحلول عام 961هـ ، توفي برهان نظام شاه، ودُفِن إلى جانب والده أحمد مؤسس مدينة أحمد نَكر، وبذلك يكون برهان قد عاش أربع وخمسين سنة، تولّى الحكم خلالها مدة سبع وأربعين سنة، وجلس على عرشه من بعده ابنه حسين نظام شاه، وكان شجاعاً وسخيًّا، حتى سمي حاتم زمانه[5].

وقد جرى على يد الحاكم فتوحات عظيمة، وأمور هامَّة، ومعالم مُميَّزة، كان من أهمها مسجدٌ جامعٌ من الحجر، بُنيَ داخل قلعة أحمد نَكر التي بناها والده[6].

---

(1) انظر، دستور، ص37.

(2) انظر، دستور، ص41.

(3) نفسه، ص41.

(4) نفسه، ص ص 42-43.

(5) نفسه، ص47.

(6) نفسه، ص48.

وبعد وفاة حسين نظام تولّى إمْرَة أحمد نَكر، ابنه مرتضى نظام، بعد وصيَّة والده له بذلك، إلا أنَّ فترة حكمه اتَّسمت بالاضطراب، فلم تدم غير ست سنوات وعِدَّة أشهر، دون أن يُذكر سبب تركه الحكم، عدا الاضطراب الذي أشير إليه[1].

وتولّى الحكم بعد المرتضى ابن له يدعى حسين، مع أنه كان طفلاً صغيراً مشغولاً باللهو واللعب، فرُفِض حُكمه على أثر ذلك، بعد شهرين من تولّيه المنصب[2]، لم يترك فيها أثراً واضحاً على ما يبدو.

وجاء بعد حسين بن المُرتضى نظام، إسماعيل بن برهان نظام بحري عمّ والده، ونادى بنفسه ملِكاً على أحمد نَكر. إلا أن ثورة الناس عليه بسبب مقتل حسين نظام، أشعل الفتنة في أحمد نَكر، واشتدَّ على أثرها القتال بين أهلها، ممَّا أدَّى إلى إحراق بوابّة القلعة التي بُنِيت في عهد برهان بن أحمد نظام بحري، وقُتِل على بابها قُرابة أربع مائة شخص[3].

وفي ظل هذه الأحداث الجسيمة، خُلِعَ إسماعيل عن الحكم، ليتولّى بعده برهان نظام الملك شقيق مرتضى نظام الملك، وذلك بمعاونة جلال الدِّين محمد أكبر، حاكم دِهْلي Dihley آنَ ذاك، وكان ذلك في شهر رجب سنة 999هـ .

وتولّى حكم أحمد نكر بعد برهان شقيق المرتضى ابنه إبراهيم نظام شاه بن برهان نظام شاه، فجدّد رونق السُّلطة في أحمد نكر، إلا أنه في ذات العام الذي تولّى فيه السلطة، كان قد وقع بينه وبين إبراهيم عادل شاه والي بيجابور Pijapour ، نزاع حاد جرَّ إلى حرب هائلة في عام 1003هـ ، فأصيب على أثره إبراهيم نظام شاه بسهم أهلكه، وأخلف دماراً وانهياراً في سلطة أحمد نكر[4].

عند ذلك قامت الأميرة (جاندبي بي) شقيقة إبراهيم نظام شاه بن برهان نظام شاه بن أحمد نظام بحري، بتولّي السُّلطة في أحمد نَكر، وكانت قد فاقت في التدبير والشجاعة والضبط، أبطال

---

(1) نفسه، ص48.

(2) نفسه، ص48.

(3) نفسه، ص48.

(4) انظر، دستور، ص49.

الزمان ورجال العهد والسلاطين الماضية، فاستولت على زمام الأمور في أحمد نَكر، حتى عام 1006هـ[1].

المكانة الثَّقافية والعلمية لأحمد نَكر:

مما لا يدع مجالاً للشك، أن مدينة أحمد نَكر الهندية، كانت ذات مكانة علمية مميَّزة، و(دستور العلماء) ومؤلّفه من الأدلة المهمة على ذلك. يُضاف إليه شهرتها بالعلوم على اختلاف أنواعها، لاسيما العربية والإسلامية منها، وهو ما ترجعه الدراسة إلى اتصال الولاية التي تتبع إليها أحمد نَكر، وهي (ماهاراشترا) ببحر العرب من جهة الغرب، وفي مساحات ممتدة ومترامية، كما بدا في الخريطتين المُلحقتين.

ولعلَّ ذلك يعود للأسباب الآتية:

1- رعاية مُؤَسِّس مدينة أحمد نَكر، الملك أحمد نظام شاه، للعلم والعلماء، وتشجيعه للمدرسين وطلاب العلم وأمرُه ببناء المساجد ودور العلم[2].

2- رغبة السلطان برهان بن أحمد نظام شاه، في صُحبة العلماء والفُضلاء، ممَّا أثمر عنه اجتماع الكثير من العلماء وأصحاب الفنون من كل نوع، في بلده أحمد نَكر[3].

3- تخصيص الملك برهان مسجد والده الملك الأسبق لتعليم التلاميذ علوم الدِّين والدنيا[4].

4- كثرة المُدرِّسين وطلبة العلم ومُطالعي العلوم المختلفة في عهد الملك برهان، وكان من أبرزهم الأحمد نَكري صاحب الدستور[5].

5- تشجيع الحاكم مرتضى نظام شاه للشِّعر والشُّعراء، والأدب والأدباء، فبرع عنده الكثير كان من أبرزهم، كما ورد في الدستور، واحدٌ يُدعى المُلاَّ (الملك قُمّي)، الذي كان له باع في النثر

---

(1) نفسه، ص49.

(2) انظر، دستور، ص ص 41-42.

(3) نفسه، ص ص 41-42.

(4) نفسه، ص41.

(5) نفسه، ص41.

ورتبة عالية في الشعر، كما ظهر في عهد المُرتضى المُلاّ (ظهوري) الذي بلغ أعلى درجات البيان وله شعر ونثر من طراز خاص به، ألّف منه ديوان شعر باسم برهان نظام شاه[1].

مناصب تقلّدها النكري:

لقد تولى النكري مناصب كثيرة في حياته، كان من أهمها توليه القضاء في بلده، كما أشير إليه في مصدر هذه الدراسة الرئيسي[2]، وبعض المصادر الأخرى؛ إذ جاء في أحدها، أنه "نبغ في بلاط الإمبراطور جلال الدين أكبر، وقد بالغ هذا الملك في إكرامه فولاه منصب القضاء في المرحلة الأولى"[3].

وجاء في مصدر آخر، أنه ولي القضاء بأحمد نكر[4]. فعدّ من أبرز العلماء في بلاط الملك أكبر[5]. واشتهار النكري بلقب القاضي دليلٌ واضحٌ على اشتغاله بمهنة القضاء.

ومن وظائف النكري الأخرى، وظيفة الخطابة التي كانت منذ القدم في عُهدة أجداده، إلى جانب القضاء[6]، ووظيفة التدريس والتعليم في بلده[7]، ومما يؤكد اشتغاله بهذه الوظيفة ما لمع به في حياته العلمية، كما يتضح لاحقاً.

وفـــاتـــه:

لم تكن الإشارة إلى تاريخ وفاته أكثر دقة من تاريخ ولادته، ويشير إلى ذلك الفريق الذي أخرج (دستور العلماء)، فقد جاء: "ولم نقف على سنة وفاته بالتحديد، إذ لم تورد المصادر التي اعتمدت شيئاً من ذلك. وما يمكن ترجيحه أنه عاش حتى أواخر عام 1180هـ. ولا سيما أنه ذكر لنا بعض العادات التي كانت تحدث في الأعوام 1172هـ وما قبلها، كعادات الزواج والفرح وإحياء الليالي وغيرها من المناسبات"[8].

---

(1) نفسه، ص48.

(2) انظر، **دستور**، ص IV

(3) إسماعيل العربي، **الإسلام والتيارات الحضارية في شبه القارة الهندية**، ص59.

(4) انظر، الحسني، **نزهة الخواطر**، 759/5.

(5) انظر، زبيد أحمد، **الآداب العربية في شبه القارة الهندية**، ص189.

(6) انظر، **دستور**، ص IV

(7) انظر، الحسني، **نزهة الخواطر**، ص 759/5.

(8) **دستور**، ص V

ولمثل ذلك، يشير الحسني إلا أنه يقدر ذلك تقديراً عند إشارته إلى سنة 1183هـ، والتي تم فيها تأليف كتاب دستور العلماء[1].

وقد عُثِرَ على سنة وفاته في اثنين من كتب تراجم الرجال وسيَرهم، إلا أنه يبدي شكه في دقة تحديدها، للمباعدة بينهما وبين ما جاء في مصدر الدراسة الرئيسي ونزهة الخواطر، فذكر زبيد أحمد أنه توفي سنة990هـ[2]. ومثله إسماعيل العربي[3].

أصبح المرء أمام ثلاثة تواريخ مختلفة لوفاة الأحمد نَكري، ويُرجَّح التاريخ الذي ورد في معجم الدراسة، ذلك لأنه أشير إليه عند غير واحدٍ من علماء التراجم كما سبق ذكره.

حياته العلمية:

كان صاحب الدستور من علماء عصره المبرِّزين، والموسوعة الموسومة بدستور العلماء موضوع هذه الدراسة، من أولى الدلائل على ذلك، يضاف إلى ذلك ما ألّفه وكتب فيه من موضوعات وعلوم مختلفة، سيؤتى عليها تالياً.

ينحدر الأحمد نكري من أسرة هندية عريقة في العلم والأدب، تهتم أيّما اهتمام بالعلم وتعنى به، فأبوه القاضي كان قد تلقى العلم على يد الشيخ سليمان بن احمد الكجراتي والشيخ نصير الدين بن عبد الماجد العلوي الكجراتي، كما أخذ القراءة والتجويد عن الشيخ فريد الدين صاحب الحاشية، وأخذ شيئاً من علمه عن الشيخ عبد الماجد المذكور الذي كان من سلالة الشيخ وجيه الدين العلوي، واستمر والد النكري يدرِّس بعطاء وفائدة حتى وافته المنية[4].

ويترجم الحسني لحياة النَكري العلمية فيقول: "قرأ المختصرات على أبيه، وبعد وفاته، على عبد الله الأحمد نَكري وسيد بخش الحسيني الكرماني الخيرآبادي، ثم سافر إلى كجرات وقرأ الحاشية القديمة، وغيرها من الكتب الدَّرسية على الشيخ قطب الدين العثماني الكجراتي، وأكثرها على الشيخ محمد محسن بن عبد الرحمن الصدِّيقي الكجراتي ولازمه مدة حتى صار

---

(1) انظر، الحسني، **نزهة الخواطر**، ص 759/5

(2) زبيد أحمد، **الآداب العربية في شبه القارة الهندية**، ص189.

(3) إسماعيل العربي، **الإسلام والتيارات الحضارية في شبه القارة الهندية**، ص59.

(4) انظر، **دستور**، ص ص IV-III

أبدع أبناء العصر في النحو والمنطق، وولي القضاء بأحمد نكر وكان يدرّس ويفيد، أخذ عنه خلق كثير"[1].

وقد تنوعت العلوم التي نهل منها القاضي النكري، فتنوعت اهتماماته وثقافاته، مما انعكس إيجاباً على النتاج الفكري الذي تركه، في مختلف مؤلفاته وكتاباته، التي يمثلها (دستور العلماء) خير تمثيل، لما تميز به من تفصيل في المصطلحات وتشعيب بفروع العلوم والحدود، وهذا ينمُّ عن قدرة عقلية تصنيفية إلى جانب سعة ثقافية جعلت النكري يلمُّ بالعربية والمنطق والفلسفة مع الارتكان إلى قاعدة صلبة ودراية تامة في العلوم الشرعية والدينية[2].

وشهادة بعضهم على أنه من أبرز مثقفي بلده وأبناء عصره وأوضحهم وأقرب علمائها إلى بلاط الملك أكبر، لا تقل أهمية عمَّا ذكر[3]، حتى ولاّه هذا الإمبراطور في بلاطه، منصب (صدر الصدور) الذي هو أعظم منصب علمي في الهند[4].

يبدو أن هذا غيض من فيض فيما يتعلق بثقافة النكري وعلمه، الذي يستشفه مما بين يديه من علم غزير مركوز في دستور العلماء، إلا أن من كتب عنه كان يمرُّ عليه مرور الكرام مقارنة مع غيره من علماء تلك الفترة.

مؤلفاته:

تنوعت مؤلفات النكري بتنوع العلوم التي كان يستقي منها ما كتب فيه، ويتبين لهذه الدراسة أن أبرز مؤلفاته، واغزرها علماً وأوسعها ثقافة وأكبرها حجماً، موسوعة مصطلحات جامع العلوم (دستور العلماء)، وما عداها فهو حواشي وشروح في موضوعات مختلفة من أهمها:

- جامع الغموض ومنبع الفيوض، وهو شرح بسيط على كافية ابن الحاجب في النحو.
- حاشية بسيطة على شرح التهذيب لليزدي، في المنطق.
- حاشية على ميرزاهد مُلاّ جلال.

---

(1) الحسني، **نزهة الخواطر**، ص 759/5

(2) انظر، **دستور**، ص V

(3) انظر، زبيد أحمد، **الآداب العربية في شبه القارة الهندية**، ص41، و ص189.

(4) انظر، إسماعيل العربي، **الإسلام والتيارات الحضارية في شبه القارة الهندية**، ص59.

- حاشية على دستور المبتدي في الصرف.
- حاشية على خلاصة الحساب للعاملي.
- حاشية على أصول الحسامي.
- حاشية على المطوّل في البلاغة العربية.
- حاشية على الخيالي على شرح العقائد.
- حاشية شرح العقائد لسعد التفتازاني (علم الكلام)
- حاشية على الرشيدية، شرح الشريفية في آداب البحث.
- الأنموذج المسمى بالتحقيقات.
- سيف المبتدين في قتل المغرورين. وغيرها من الحواشي والرسائل الأخرى[1].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤلفات على اختلاف أنواعها، لم تظهر إلى النور بعد، بل ذكرت ذكراً فقط عند أكثر من عالم، حتى إن فريق عمل الدستور لم يعرضوا لها، أو يدعّموها بشرح قلّ أم كثر، لذا بات من الحَري تحقيقها ودراستها، لتضاف إلى المكتبة العربية.

---

(1) انظر، دستور، ص ص VI-V، الحسني، **نزهة الخواطر**، ص 759/5، وأحمد إدريس، **الأدب العربي في شبه القارة الهندية**، ص 88، و ص127، والندوي، **المسلمون في الهند**، ص38، وإسماعيل العربي، **الإسلام والتيارات الحضارية في شبه القارة الهندية**، ص59، زبيد أحمد، **الآداب العربية في شبه القارة الهندية**، ص41.

التعريف بدستور العلماء:

تعرض الدراسة لتعريف دستور العلماء، وبيان أهميته ودوافع تأليفه، ومكانته بين كتب الموسوعات التي تتضمنها سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية.

يجد الباحث في خطبة الأحمد نَكري التي استهلّ بها دستوره، تعريفاً شاملاً له، حيث أشار إلى أن هذا المؤلف كان جامعاً للعلوم العقلية بفروعها وأصولها، يحتوي على فوائد كثيرة، في تحقيقات اصطلاحات تلك العلوم، كما يحتوي على توضيحات لأمور ومسائل كانت مشكلة على المتعلمين قبل ورودها فيه[1].

ويبين المؤلف أن مادة الدستورالعلمية، كانت واضحة العبارة، سهلة الفهم، ذات تعبيرات بسيطة في أسلوبها، بحيث يستطيع كل طالب الوصول إلى المعلومة بسهولة ويسر[2].

ويشير النَكري في خطبته إلى أنه ضمن كتابه هذا أبحاثاً ونصوصاً شريفة، وعرض فيه اعتراضات لطيفة، تنير قلوب أولي الأبصار، وتنور درب المتعلمين[3].

أهمية دستور العلماء:

يلمس المطلع على دستور العلماء أهمية بالغة، وفائدة عظيمة يفيد منها جلُّ الدارسين والمتعلمين لمختلف العلوم. ويجمل الباحث أهميته في البنود الآتية:

1- إن المُطّلِع على الدستور، يجد أنه يُعدُّ من المراجع المهمة التي انكبَّ عليها العلماء يستقون من معين شروحه، ويرتكزون على تعدد فروعه في تناول العلم والمصطلح، فوجدوا فيه العلم المنشعب وزاد المعاني الوفير[4].

2- غرض المؤلف من الدستور، والذي يتلخص بوصوله إلى الأفكار، أصل التعبيرات وبلوغ مقصورات المقاصد بأفضل نظم، لتوفير الوقت والجهد على القارئ ، وبلوغ المرام في اشتوار زبدة المفاهيم، والمرور على الاعتراضات اللطيفة والنسب الخفيفة[1].

---

(1) انظر، دستور، ص 3.

(2) نفسه، ص3.

(3) نفسه، ص3.

(4) نفسه، ص VI

3- احتواء الدستور على الفروع والأصول النقلية، إلى جانب العلوم العقلية، والفوائد الغريبة والجرائد العجيبة، في اصطلاحات العلوم المتناولة والكتب المتداولة[2].

4- تميز الدستور باقتضاب الشرح وتركزه وتفرع المصطلح بتعدد ما ينبثق عنه وما يثمر من جذعه، مع الإطناب في الشرح، لا سيما ما جاءت عليه بعض المصطلحات الحكمية والمنطقية[3].

5- تبدو أهمية الدستور بما يحشده مؤلفه أثناء شرح المصطلحات من أسماء الأعلام الذين اعتمد عليهم ورجع إليهم، واستند في شروحه على أمهات مصادرهم ومؤلفاتهم، وكذا الحال في الارتكاز في الأصول، من آيات وأحاديث شريفة عزا بعضها إلى رواة الحديث، فأضحى دستور العلماء سبراً عظيماً لعلوم العرب والمسلمين على طول حقبتهم الحضارية اللامعة[4].

6- يضاف إلى ذلك، إيراد الأحمد نكري لمصطلحات غريبة وشروح فريدة تحمل شيئاً من المفاهيم المتعلقة بالسحر والخرافات والخلطة الكيميائية، ووصف بعض الأغذية والأدوية، إلى جانب جمعه لبعض الطرق الفلكية وتأثيرها، واحتسابه لتقويم الأيام والشهور والأزمان، ولم يفته وضع ما يقابل هذه الأسماء باللغة الهندية والفارسية، لا سيما أسماء الشهور والأبراج[5].

وبهذا يشكل دستور العلماء إلى جانب كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، عملاً موسوعياً متمماً لبعضه، انفرد به عالمان جليلان من مسلمي الهند، يُضافان إلى عددٌ من الموسوعات العلمية والمعاجم، كمفتاح العلوم للخوارزمي، والكليات لأبي البقاء، التعريفات للجرجاني، وكشف الظنون للحاجي خليفة، ومفتاح السعادة لطاش كبرى زادة، وغيرها من المؤلفات التي أسهمت في هذا العطاء المعجمي الموسوعي السابر لمعاني ومفاتيح العلوم، لأعلام قدمتها الحضارة العربية والإسلامية في أوج تألقها[6].

---

(1) انظر، دستور، ص VIII

(2) نفسه، ص 3.

(3) نفسه، ص3.

(4) نفسه، ص ص VII-VI

(5) نفسه، ص VII

(6) انظر، دستور، ص VII.

Incredible India

Maharashtra

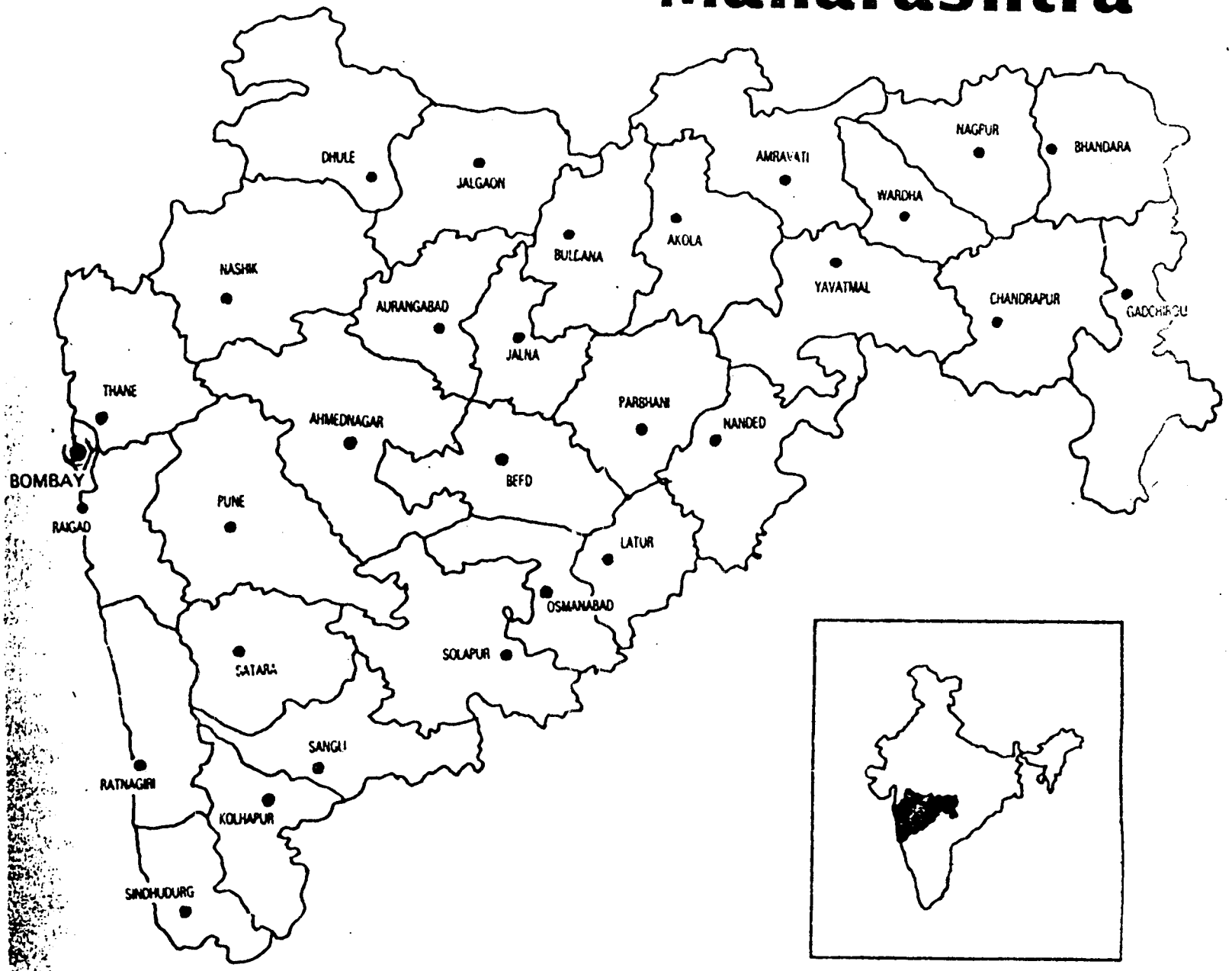

(Manorama year book 1997) نقلہ من کتاب

الفصل الأول

المصطلحات النحوية

المصطلحات النحوية:

لقد شغلت المصطلحات النحوية حيزاً كبيراً في دستور العلماء، فهناك ثلاثة وستون مصطلحاً نحوياً، شملت أو كادت جميع موضوعات النحو العربي، وهذه الكثرة العددية لهذه المصطلحات، دفعت الباحث للبدء بها.

ويقوم الباحث في هذا الفصل، بتوضيح المصطلحات النحوية عند صاحب الدستور، ثم بيان المعنى اللغوي لبعضها، فيما تراه الدراسة مناسباً وضرورياً، بحيث يخدم المعنى الاصطلاحي لها، وبعد ذلك عرض لتعريف هذه المصطلحات عند من سبق النكري من اللغويين، لملاحظة وجوه الشبه والاختلاف فيما بين الطرفين، والتطور الذي أصاب المصطلحات النحوية عند صاحب الدستور إن وجد.

الاسم:

هو "كلمة دلت على معنى بنفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة بالوضع"[1]، وهو على نوعين: اسم عين، وهو ما دلّ على شيء معين يقوم بذاته، كزيد وعمر، واسم معنى، وهو ما لم يقم بذاته، سواء أكان معناه وجودياً كالعلم، أم كان عدمياً كالجهل[2].

ويحيل صاحب الدستور إلى كتاب شرح المقاصد، حيث عُرِّف الاسم عنده بما نصه: "الاسم هو اللفظ المفرد الموضوع للمعنى"[3]، وهو بهذا المعنى شامل لأنواع الكلمة[4].

ويشرح النكري الأصل في اشتقاق الاسم، زيادةً في توضيح معناه الاصطلاحي ، فيشير إلى أنه من الوسم إن كان علامة للشيء، ومن السمو، إذا كان دليلاً يرفعه إلى الذهن، سواء أكان لفظاً مطلقاً أم صفة أم فعلاً، واستعماله عرفاً في اللفظ الموضوع لمعنى، سواء أكان مركباً أم مفرداً، مخبراً عنه أم خبراً أم رابطاً[5].

---

(1) دستور، ص109.

(2) انظر،نفسه، ص109.

(3) التفتازاني، **شرح المقاصد**، 337/4.

(4) انظر نفسه،337/4.

(5) انظر، دستور، ص109.

ويتابع المؤلف حديثه عن الاسم، فيتوسع في التحقق من أصل لفظته، ويورد في ذلك مذهبين: أولهما، إنه مأخوذ من السمو، بالسين المهملة المتحركة بالحركات الثلاث[1]، وإنما سميت الكلمة المذكورة اسماً لعلوها استقلالاً في الدلالة على المعنى، واستغناءً في الاشتقاق، ثم حذفت الواو تخفيفاً على خلاف القياس، ونقلت حركة السين إلى الميم، ليصح الوقف لإسقاط الحركة ثم جيء بالهمزة لئلا يلزم الابتداء بالساكن، وقيل الهمزة عوضٌ عن الواو المحذوفة فصار السمو اسماً[2].

وثاني هذين المذهبين: إن الاسم مأخوذ من الوسم، بمعنى العلامة، وإنما سميت تلك الكلمة بالاسم لكونها علامة على مُسمَّاها، والهمزة مبدلة من الواو على غير القياس، لأن إبدال الواو المفتوحة في أول الكلمة بالهمزة نادر، ولا شك أن هذا المذهب باطل، لأن ماضيه سمَّى وجمعه أسماء، ولو كان الاسم من الوسم المثال الواوي، لكان الفعل الماضي منه وسم وجمعه أوسام[3].

وتجدر الإشارة إلى أن المذهبين السالفين في أصل لفظة الاسم، هما لكبرى المدارس النحوية العربية، (المدرسة البصرية، والمدرسة الكوفية)، دون أن يشير المؤلف إلى ذلك. فقد لمع أصحاب المدرستين في الخلاف حول المسائل النحوية والصرفية، وكان من بينها وأولها، مسألة اشتقاق الاسم، فذهب البصريون المذهب الأول فيما ذهب الكوفيون المذهب الثاني[4].

الفعل:

عرفه النكري نقلاً عمن سبقه من النحاة، بأنه كلمة دلت على معنى مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، بأصل الوضع[1].

ويقسم الفعل من حيث الاقتران بالزمان، إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: الفعل الماضي، ويتميز بقبول تاء الفاعل كتبادلت، أو تاء التأنيث الساكنة كـــ كتبت.

الثاني: الفعل المضارع، وفيه يصح دخول (لم) عليه، نحو لم يقم، وغيرها من أدوات جزم المضارع، و(لن) نحو لن يكتمل.

الثالث: فعل الأمر، وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالته على الأمر، نحو قومنّ[2].

---

(1) انظر، **اللسان**، مادة: سما.

(2) انظر، **دستور**، ص110.

(3) نفسه، ص110.

(4) انظر، الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 6/1، والأسترابادي، **شرح الشافية**، 258/2.

بقي القول – وإن كان في الفعل كلام كثير – إن من خصائصه، صحة دخول (قد)، وحرفي الاستقبال (السين، وسوف) للمضارع، ولحوق المتصل البارز من الضمائر[3].

الحرف:

يعرف الحرف نقلاً عن النحاة، على أنه كلمة دلت على معنى غير مستقل بالمفهومية لاحتياجه فيها إلى انضمام أمر آخر إليها، وهو بهذا المعنى مقابلاً للاسم والفعل[4].

وعرفه سيبويه على اعتباره جزء من أجزاء الكلم العربي، وهو ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، ومثّل عليه بـــ (ثم ، سوف، الواو)[5].

والحرف من حروف التهجي في اللغة، وهو الأداة التي تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل، كـــ عن وعلى ونحوهما، كما أن الحرف هو القراءة التي تقرأ على أوجه. والحرف في الأصل: الطرف والجانب، وبه سمي الحرف جزءٌ من الكلمة والتركيب[6].

وبين المعنى الاصطلاحي واللغوي المذكورين علاقة تبدو من الوضوح بمكان، فإذا كان طرفاً وجزءاً من التركيب والجملة، كما وضّح في الاصطلاح، فهو رابط بين طرفين آخرين، وبذلك يعد عنصراً مهماً كما تبين في اللغة.

وكان الورّاق (ت381هـــ) ممن حددوا معنى الحرف، فعده "ما دلّ على معنى في غيره، نحو قولك: أخذت درهماً من مال زيدٍ، فـــ (من) تدخل للتبعيض للمال، والبعض هو الدرهم من المال"[7].

وعن سبب تسمية الحرف بهذا الاسم، علاوة على ما جاء في المعنى اللغوي له، قيل: بأنه موضوع لطرف الشيء، ويقع الحرف طرفاً للاسم والفعل معاً، لذا خُصّ بهذا اللقب[8].

---

(1) انظر، دستور، ص674، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 204/4.

(2) انظر، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 1/ص ص 27– 28.

(3) انظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، 204/4.

(4) انظر، **دستور**، ص357.

(5) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 12/1.

(6) انظر، **اللسان**، مادة: حرف.

(7) الورّاق، **علل النحو**، ص194، ويُنظر، الجامي، **الفوائد الضيائية**، 318/2، والجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص90.

(8) انظر، الوَرّاق، **علل النحو**، ص188.

ولأن الحرف هو ما دلَّ على معنى في غيره، فهو لا ينفك من اسم أو فعل يصحبه، إلا في مواضع مخصوصة، حذف فيها الفعل، واقتُصِرَ على الحرف فجرى مجرى النائب، ومن هذه الحروف (نعم، وبلى، وأيا، وأي، وقد)، وقول النابغة شاهدٌ على ذلك:

أزفَ الترحُّل غير أن ركابنا لمَّا تزل برحالنا، وكأن قد[1]

فحرف(قد) جاء قافية لبيت النابغة، مع أن من حقه أن يدخل على فعل ماض، أو مضارع، إلا أن المعنى سوَّغ حذف الفعل، ونيابة (قد) عن ذكره[2].

الماضي:

هو فعل يدلُّ بحسب الوضع على زمان تقدَّم على زمان الحاضر [3].

يتبيَّن أن المؤلّف قد أشار إلى الماضي متَّخِذاً الزمن مقياساً وحيداً، دون أن ينظر إلى حالته الإعرابية في اللغة العربية.

والماضي لغة: من مضِيَ: مضى الشيء مُضيًّا ومضى ومُضوّا: خلا وذهب، ومضى في سبيله: مات[4].

ولعل الدارس واجدٌ في المعنى اللغوي والاصطلاحي علاقة واضحة؛ إذ إن كليهما مؤشِّر على ما مضى من الزمان.

وعرَّفه الزمخشري (ت538هـ) في مُفصَّله، بأنه الفعل "الدال على اقتران حدثٍ بزمانٍ قبل زمانك، وهو مبني على الفتح إلا أن يعترضه سكونٌ أو ضمة، فالسكون عند الإعلال، ولحوق بعض الضمائر، والضم مع واو الضمير"[5].

---

(1) النّابغة، **ديوان النابغة**، ص89.

(2) انظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، 4/ص ص447- 451.

(3) انظر، **دستور**، ص788.

(4) انظر، **اللسان**، مادة: مَضيَ.

(5) الزمخشري، **المفصل في علم اللغة**، ص292، ويُنظر، أبو الفداء، **الكُنّاش**، ص261.

المضارع:

يعرف النحويون المضارع على أنه الفعل المشابه للاسم، حال كونه متلبِّساً بأحد حروف (أتين)، وتبدو مشابهة الفعل المضارع للاسم، من حيث قبول كل منهما دخول الحرف عليه، فحروف الجر تدخل على الأسماء، وحروف الجزم والنصب والاستقبال تدخل على الفعل المضارع، الذي يعبَّر به عن الحدث الدَّال على الحال والاستقبال[1].

هذا في الاصطلاح، أما المضارع في اللغة: فهو المشبه، والمضارعة: المشابهة والمقاربة. والمضارع من الأفعال: ما أشبه الأسماء وهو الفعل الآتي والحاضر[2].

والناظر إلى المفهومين، يجد أن كل واحد منهما مرآة للآخر، مع أفضلية التوضيح فى المفهوم الاصطلاحي، كما يُلحظ.

ولا يختلف المؤلف مع غيره من علماء اللغة والنحو الأوائل والمتأخرين، في تعريف المضارع وأحواله؛ فهذا سيبويه يثبت أن للأفعال المضارعة حروفاً تعمل فيها فتنصبها، وهي (أن، ولن، وإذن، وكي، ولام التعليل)، في مثل: أريد أن تفعل، وجئتك كي تفعل، وغيرها من الأمثلة. وحروفاً أخرى تعمل فيها فتجزمها، وهي (لم، ولمَّا، ولام الأمر، ولا الناهية) ومن ذلك قولهم: لم يفعل، ولا تفعل، وغيرها من الأمثلة[3].

وعدّه الزمخشري الفعل الذي تعتقب صدره الهمزة والنون والتاء والياء؛ فالهمزة للمتكلم (أفعل)، والنون لجماعة المتكلّمين (نفعل)، والتاء للمؤنث الغائبة (تفعل)، والياء للمذكر الغائب (يفعل)، وتسمى الزوائد الأربع، ويشترك في هذه الأمثلة (الحاضر والمستقبل). أمَّا قولك: (إن زيداً ليفعل) فاللام فيه خالصة للحال، وفي (سيفعل، وسوف يفعل) السين وسوف خالصتان للاستقبال. وبدخول الحروف عليه، وتنوع إعرابه، ضارع الاسم، فأعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجر[4].

---

(1) انظر، **دستور**، ص854.

(2) انظر، **اللسان**، مادة: ضَرَعَ.

(3) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 3/ص ص5- 8.

(4) انظر، الزمخشري، **المفصل في علم اللغة**، ص292.

الأمر:

عرفه النكري باختصار شديد، فقال: "الأمر بالشيء وقول القائل لمن دونه افعل"[1].

وأشار سيبويه إلى معنى فعل الأمر في معرض حديثه عن أنواع الفعل جاعلا إياه عنصرا من عناصر الكلم في اللغة العربية، فحدَّه بالفعل الذي يبنى لما لم يقع، وهو قولك آمِرا: افعل، نحو (اذهب، واقتل، واضرب)[2].

أما ابن يعيش (ت643هـ) فقد عرف الأمر بقوله: هو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالف بصيغتِه صيغتَهُ، إلا أن تنزع حرف المضارعة منه، فتقول في تضع: ضعْ، وفي تُضارب: ضاربْ، وفي تُدحرج: دحرجْ، ونحوها مما أوله متحرِّك. فإن سُكِّن زدت همزة وصل، لئلا تبتدئ بالساكن، فتقول في تضرب: اضرب، وفي تنطلق: انطلقْ، وفي تستخرج: استخرجْ[3].

يُلحظ أن المؤلف قد عرَّف الأمر من جانب مكانة الآمِر (المتكلم)، والمأمور (المخاطب)، ومن كلامه، فالمأمور أقلّ رتبة من الآمر، وكأن صاحب الدستور اكتفى بما جاء في اصطلاح من تقدمه زمانا من علماء اللغة.

المبتدأ:

يبدأ المؤلف بتقسيم المبتدأ إلى قسمين ثم يعرفهما، وهذان القسمان: غير ضروري وهو الأصل، وضروري وهو خلاف الأصل؛ فأما غير الضروري، فهو الاسم المسند الذي لا يوجد فيه عامل لفظي غير زائد،مثل (زيد قائم وبحسبك درهم). وأما الضروري، فهو الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو همزة الاستفهام الرافعة للاسم الظاهر، مثل (ما قائم الزيدان، وأقائم الزيدان). وإنما صار هذا القسم ضروريا، لأن المثالين كلام تام، يصح السكوت عليه، وإسناد الصفة إلى فاعلها غير تام، وبهذا لا يصح أن يكون الزيدان مبتدأ مؤخرا، لعدم مطابقة الخبر المشتق له[1].

تجدر الإشارة إلى أن تسمية المؤلف للمبتدأ، بالضروري وغير الضروري لم يسبق إليها أحد من علماء اللغة والنحو، وإن كانوا قد أشاروا إلى المفهوم دون تسمية.

---

(1) **دستور**، ص160.

(2) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 12/1.

(3) انظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، 289/4.

فسيبويه عرفه بأنه كل اسم ابتدئ به، ليبنى عليه كلام[2]، على أن يكون هذا الاسم مجردا من العوامل اللفظية، نحو (كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظننت وأخواتها)، أو الصفة الواقعة بعد حرف استفهام أو حرف نفي، فالأول نحو (زيد قائم)، والثاني نحو (أقائم الزيدان)[3].

وقد عرف المبتدأ باختلاف طفيف، إذ قيل: هو "اسم أو ما في تأويله، معرى من العوامل اللفظية غير الزائدة،، مخبرا عنه، أو وصفا في قوة الفعل، فمثال الاسم(زيد) في نحو: زيد قائم، مثال ما في تأويله، قوله تعالى: "وأن تصوموا خير لكم"[4]، (فخير) خبر عن أن والفعل"[5]. ومثال الوصف قولك: (ما مضروب العمران)، فالوصف مبتدأ مستغن عن الخبر، لأنه في موضع الفعل، والتقدير (ما يضرب العمران)[6].

الخبر:

الخبر في الجملة الاسمية، هو الجزء الذي يتم به معنى الجملة، وهو المجرد عن العوامل اللفظية المسندة إلى المبتدأ، أو الاسم الظاهر الذي رفعته الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو الاستفهام، والأول في مثل: (زيد قائم)، والثاني في مثل: (ما قائم زيد، وأقائم زيد)، فإن القائم مبتدأ ضروري، وزيد فاعله قائم مقام الخبر[7].

وجاء عند ابن منظور في معنى الخبر لغة، الخبر: البناء، والجمع أخبار، وخبره بكذا وأخبره: نبّأه، واستخبره: سأله عن الخبر، وطلب أن يخبره[8].

ومن خلال هذا المعنى اللغوي، تتضح العلاقة التي تجمع المعنيين اللغوي والاصطلاحي، حيث إن الخبر يعود بالفائدة إلى من يسند إليه، وإلى من يطلبه.

ويقسم الخبر المفرد إلى ضربين:

---

(1) انظر، دستور، ص ص791- 792.

(2) انظر، سيبويه، الكتاب، 126/2.

(3) انظر، الأنباري، **أسرار العربية**، ص55، وأبو الفداء، **الكناش**، ص26.

(4) البقرة: 184.

(5) أبو حيّان الأندلسي، **شرح اللمحة البدرية**، 324/1.

(6) انظر، الأندلسي، **شرح اللمحة البدرية**، 327/1.

(7) انظر، **دستور**، ص398، والجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص101.

(8) انظر، **اللسان**، مادة: خبر.

أحدهما: أن يكون اسما غير صفة، مثل (زيد أخوك)، فزيد مبتدأ وأخوك خبره، وليس في هذا النحو ضمير يرجع إلى المبتدأ عند البصريين، وذهب الكوفيون عكس مذهبهم.

ثانيهما: أن يكون صفة في مثل (زيد ضارب)، ولا خلاف بين النحويين في أن الخبر في هذه الجملة، يحتمل ضميراً يرجع إلى المبتدأ لأنه ينزل منزلة الفعل، ويتضمن معناه[1].

الحروف المشبهة بالفعل:

وهي حروف تشبه الفعل من ناحية عمله لفظا ومعنىً؛ فأما لفظا فلانقسامها باعتبار تمام حروفها إلى الثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي، كانقسام الفعل إليها، باعتبار تمام حروفها أصلية أو زائدة[2].

أما بالنسبة لشبهها بالفعل من ناحية المعنى، فلاشتمال معاني الأفعال على النسبة إلى فاعل معين، كما أنها جزئية كذلك معاني تلك الحروف، لاشتمالها على النسبة إلى متعلق خاص بمعان جزئية[3].

وتجدر الإشارة إلى أن الحروف المشبهة للفعل هي (إن وأخواتها)، فتعمل في الجملة الاسمية، بحيث تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وتبقي على الخبر ويسمى خبرها، لذلك قيل: إنها أشبهت الفعل الذي يرفع وينصب مثلها[4].

الفاعل:

يعرف النكري الفاعل كما يرد عند النحويين. باسم أسند إليه الفعل المعلوم أو شبهه، بالأصالة المقدم عليه، مثل: ضرب زيد، وطال زيد، ومات زيد[5].

والفاعل في الجملة الفعلية هو ما كان المسند إليه، من فعل أو شبهه، مقدما عليه أبدا، كما في الأمثلة السابقة، وحقه الرفع، ورافعه ما أسند إليه. والأصل فيه أن يلي الفعل، لأنه كالجزء

---

(1) انظر، الأنباري، **الإنصاف**، 65/1، و**أسرار العربية**، ص58.

(2) انظر، **دستور**، ص365، والجامي، **الفوائد الضيائية**، 336/2.

(3) انظر، **دستور**، ص365.

(4) انظر، الأنباري، **أسرار العربية**، ص93.

(5) انظر، **دستور**، ص651.

منه، وإذا قُدِّم عليه غيره، كان في النية مؤخراً، ومن ثم جاز (ضرب غلامَهُ زيدٌ)، فيما لم يجز (ضرب غلامُهُ زيداً) [1].

ويضيف السيوطي (ت911هـ) صفة المفرغ للفاعل، فيرى إن الفاعل المفرغ له عامل على جهة وقوعه منه، أو قيامه به، وبهذا الفاعل ما أسند إليه عامل مفرغ على جهة وقوعه أو قيامه به[2].

المنصوب:

هو كل اسم اشتمل على علم المفعولية، والمقصود (الفتحة، والكسرة، والألف، والياء) [3]، وهذا التعريف مشابه إلى حدٍ كبير تعريف الجرجاني وابن الحاجب[4].

ولتوضيح المراد بعلم المفعولية، نورد رأي الجامي (ت898هـ) في الفوائد الضيائية، إذ جاء عنده: "هي علامة كون الاسم مفعولاً حقيقة أو حكماً، وهي أربع: الفتحة والكسرة والألف والياء، نحو: (رأيت زيداً، ومسلماتٍ، وأباك، ومسلمَين، ومسلمين)" [5].

المفعول به:

وهو ما وقع عليه فعل الفاعل، مثل (ضربت زيداً)، وهو ما كان أولاً ووقع عليه الفعل ثانيا، ونقص بقولهم: (خلق الله العالم)، فإن العالم هاهنا مفعول به بالإجماع، وما كان العالم قبل الخلق شيئا[6].

ومن ملحوظات الدراسة على تعريف صاحب الدستور للمفعول به، أنه نظر إلى الجانب اللغوي ثم عالجه من الجانب المنطقي، بعرضه للمثال الذي قال فيه: (خلق الله العالم)، وتعليقه كاف على ذلك، وهو ما لم يسبق إليه أحد، والله أعلم.

وتناول المفعول به بالبحث والدراسة غير واحد ممن تقدموا المؤلف بالزمن، فعرفوه من الجانب اللغوي، إذ قالوا فيه: هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجر أو بواسطته،

---

(1) انظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، 1-202، وابن هشام، **أوضح المسالك**، 83/2.

(2) انظر، السيوطي، **همع الهوامع**، 253/2.

(3) انظر، **دستور**، ص906.

(4) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص250، والجامي، **الفوائد الضيائية**، 308/1.

(5) الجامي، **الفوائد الضيائية**، 308/1.

(6) انظر، **دستور**، ص874.

والمراد بالوقوع (التعلق)؛ أي تعلق الفعل بشيء لا يعقل الفعل إلا بعد أن يعقل ذلك الشيء، كما عرف بأنه كل اسم تعدى إليه فعل[1].

المفعول له:

عرفه المؤلف باسم ما فعل لقصد تحصيله، في نحو (ضربته تأديباً)، أو لوجوده فعل مذكور، نحو (قعد عن الحرب جبناً) [2].

يُلحظ من هذا التعريف، أن صاحبه أخذه عمن تقدموه، لاسيما في سرد الأمثلة، ولكنه تميَّزبخلافهم؛ حيث خالف في تعريفه الزمخشري الذي عرفه بقوله: هو علة الإقدام على الفعل، في نحو قولك: (فعلت كذا مخافة الشر)، و (ضربته تأديبا)، و (قعدت على الحرب جبنا) [3]، ومن كتاب الله عز وجل: " ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت"[4].

وسمي المفعول لأجله كذلك، لأنه فعل لأجله فعل مذكور[5]. وقيل هو علة الإقدام على الفعل[6]، كما ذكر، وفي قطر الندى هو "المصدر المعلل لحدث شاركه وقتا وفاعلا، نحو (قمت إجلالا لك)"[7].

المفعول معه:

هو الاسم الذي يلي واو المصاحبة، معمول فعل لفظاً أو معنىً، مثل (استوى الماء والخشبة، وما شأنك وزيداً)[8].

---

(1) انظر، الأنباري، **أسرار العربية**، ص64، وأبو الفداء، **الكناش**، ص43، والجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص241.

(2) انظر، **دستور**، ص874.

(3) انظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، 449/1.

(4) البقرة: 243

(5) انظر، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 225/2.

(6) انظر الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص242.

(7) ابن هشام، **شرح قطر الندى وبلُّ الصدى**، ص316.

(8) انظر، **دستور**، ص874، والجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص242.

وأشير إلى المفعول معه شرحاً وتفصيلًا، فقيل: إنه "اسم فضلة، بعد واو أريد بها التنصيص على المعية، مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه، كـ (سرت والليل، وأنا سائر والنيل)"[1]، ويكون منصوباً بعد هذه الواو الكائنة بمعنى مع، وتسمى (واو المصاحبة)[2].

المفعول المطلق:

عُرّف بأنه كل اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه، مثل (ضربت ضرباً)، وسمي بهذا الاسم لكونه غير مقيد بأمر، وأما تقيده بالمطلق، فلبيان الإطلاق لا التقييد[3]، وهذا التعريف مأخوذ عن الجرجاني في تعريفاته[4].

والمفعول المطلق دون غيره من المفاعيل، يصدق عليه قولنا: (مفعول) صدقاً غير مقيد بالجار، وهو اسم يؤكد عامله، أو يبين نوعه أو عدده، (ضربت ضرباً شديداً، وضربت ضربتين)، وهو ليس خبراً نحو (ضربك ضرب أليم)، ولا حالا نحو قوله تعالى: "ولّى مدبراً"[5]. وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً[6].

مفعول ما لم يسم فاعله:

هو مفعول لفعل لم يذكر فاعله، من باب ذكر الملزوم وإرادة اللازم وحده، وهو كل مفعول حذف فاعله، وأقيم هو مقامه، وشرطه تغيير صيغة المعلوم إلى المجهول[7].

ولم يختلف بذلك عن تعريف الجرجاني، إلا بإضافة اللازم والملزوم، كما عرف بالمعنى عند سابقيه[8].

---

(1) ابن هشام، **شرح قطر الندى**، ص323.

(2) انظر ابن يعيش، **شرح المفصل**، 437/1، والسيوطي، **همع الهوامع**، 235/3.

(3) انظر، دستور، ص874.

(4) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص241.

(5) النمل: 10

(6) انظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، 272/1، وابن هشام **أوضح المسالك**، 2052/2، **وشذور الذهب**، ص206، **وقطر الندى**، ص 312، والسيوطي، **همع الهوامع**، 94/3.

(7) انظر، دستور، ص874.

(8) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص241، وأبو الفداء، **الكناش**، ص24.

ويُلحظ على تعريفه وتعريف الجرجاني، خلوهما من الأمثلة، وهو ما يُعدُّ من الملحوظات السلبية التي تسجل على الدستور، كما يدل على أنّ تعريفاتهم كانت نقلاً عمن سبقهم من اللغويين.

المكان المبهم:

كل ما دلت عليه الجهات الست، وما كان بمعناها فهو مكان مبهم، وهذه الجهات هي (أمام، وخلف، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت)، وما كان بمعناها مثل (قُدَّام، ووراء، وغيرها)[1].

وأشار صاحب الدستور إلى أنهم عرفوا المكان المبهم بقولهم: "إنه عبارة عن مكان له اسم تسميته به بسبب أمر غير داخل في مسماه كالخلف، فإن تسمية ذلك المكان بالخلف، إنما هو بسبب كون الخلف في جهة وهو غير داخل في مسمّاه"[2]، وهو ينقل تعريف الجرجاني نقلا حرفيا[3]، ويفسر تعريفه بأن الخلف يدل على مكان، ليس له حدود داخلة ضمنه، فالخلف دال على كل ما يشمله من أمكنة، بصرف النظر عن حدودها وأبعادها.

المكان المعين:

وهو بخلاف المكان المبهم، ويعرف على أنه المكان الذي له اسم تسميته به، بسبب أمر داخل في مُسمّاه كالدار، فإن تسمية المكان بها إنما هي بسبب الحائط، والسقف وغيرها، وكل منها داخل مسمّاه[4].

وكما اتبع المؤلف الجرجاني للمكان المبهم جاء كذلك في المكان المعين، وتفسير تعريفه هو أن المكان المعين مكان محدد المساحة،؛ فكلمة الدار ذات أبعاد محدَّدَة تنحصر بين أربعة جدران وسقف، على مسطح من الأرض محدَّد[5].

---

(1) انظر، **دستور**، ص883.

(2) **دستور**، ص ص883- 884.

(3) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص245.

(4) انظر، **دستور**، ص884.

(5) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص245.

المنادى:

يعرفه المؤلف بالاسم المطلوب إقبال مدلوله بوجهه أو بقلبه، حقيقة أو حكما بحرف قائم مقام الفعل (أدعو)، سواء كان ذلك الحرف ملفوظا في مثل (يا زيد)، أو مقدرا في مثل قوله تعالى: "يوسف أعرض عن هذا"[1]، أي يا يوسف أعرض[2].

وقد تناول المنادى الكثير من علماء اللغة والنحو، إلا أن تعريف صاحب الدستور يتفق اتفاقاً كلياً مع تعريف أبي الفداء(ت678هـ)[3]. وجزئياً مع تعريف الجرجاني في تعريفاته[4].

وبين سيبويه أن النداء يكون لكل اسم منصوب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ويكون إذا كان مضافاً فيه، كقولك: (يا عبد الله)، ومرفوعاً إذا كان مفرداً، في مثل (يا أيها الرجل)، وهو في موضع اسم المنصوب[5].

الحال:

يعرف الحال عند النحاة، إنه ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به وهي على أقسام:

الأول: متنقل، وهو الحال الذي ينتقل من صاحب الحال مثل: (جاءني زيد راكباً)

الثاني: مُؤكّد، وهو الحال الذي يؤكد جزء الجملة، في مثل قوله: هو الحق لا ريب فيه، فعبارة (لا ريب فيه) حال مؤكد جزء الجملة الأول (هو الحق)، والتحقيق في قوله تعالى: "ذلك الكتاب لا ريب فيه هدىً للمتقين"[6].

الثالث: المتداخل، وهو الحال الذي هو من توابع معمول الحال الأول، وذلك مثل: (جاءني زيد يقوم غلامه مجروحاً رأسه)

الرابع: المترادف، وذلك هو الحال الذي عامله هو العامل في الحال الأول، وذلك مثل: (رأيت زيداً قائماً عالماً راكباً).

---

(1) يوسف: 29.

(2) انظر، **دستور**، ص899.

(3) انظر، أبو الفداء، **الكناش**، ص44.

(4) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص250.

(5) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 182/2، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 315/1، والجامي، **الفوائد الضيائية**، 323/1.

(6) البقرة: 1.

الخامس: الحال المُقدَّر، وهو الحال الذي يتوقع حصوله في المستقبل، أما في الحال فليس موجوداً، في مثل: (جاءني زيد ومعه صقر صائداً غداً) [1].

وكان ابن هشام ممن سبقوا صاحب الدستور إلى تقسيم الحال إلى أقسام، لا تتوافق مع تقسيم الثاني الذي ذُكِر[2].

من هنا يتبيّنُ للباحث، بأن قسمي الحال المسميان (الحال المترادف، والحال المقدر)، لم يردا عند من سبق المؤلف من النحاة، لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى.

التميُّز:

أراد التمييز، وأسماه التميُّز، وهو في تعريف النحاة كما ينص عليه مؤلّف الدستور: عبارة عن اسم يرفع الإبهام المستقر بحسب الوضع عن ذاتٍ مذكورةٍ، أو مقدَّرةٍ في جملةٍ، أو ما يشابهما[3].

والتمييز لغة: مَيْز، الميز: التمييز بين الأشياء، تقول: مِزت بعضه من بعض، فأنا أميِّزه مَيْزاً. [4] فتمييز الأشياء من بعضها، هو رفعٌ للإبهام والغموض، وتوضيحٌ لها.

وشرح الزمخشري مصطلح التمييز، فقال: "ويقال له: التبيين والتفسير، وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد، بالنص على أحد محتملاته، فمثاله في الجملة: طاب زيدٌ نفساً، وتصبب عرقاً"[5]، وقال تعالى: "واشتعل الرأس شيباً"[6].

وتناول الأنباري (ت577هـ) التمييز بالشرح والتوضيح، فأراد به تبيين النَكرة المفسرة للمبهم. وهو منصوب بفعل وغير فعل، فأما ما كان منصوباً بفعل، فنحو (تصبب زيد عرقاً، وتفقأ الكبش شحماً)، فعرقاً وشحماً انتصبا بالفعلين السابقين عليهما[7].

وأما ما كان منصوباً بغير فعل، فنحو (عندي عشرون رجلاً أو خمسة عشر درهماً)، فالعامل في رجل ودرهم هو العدد السابق عليهما[1].

---

(1) انظر، **دستور**، ص349.

(2) انظر، ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص604.

(3) انظر، **دستور**، ص286.

(4) انظر، **اللسان**، مادة: مَيْزَ.

(5) ابن يعيش، **شرح المفصل**، 35/2، وانظر، الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، 377/2.

(6) مريم: 4.

(7) انظر، الأنباري، **أسرار العربية**، ص113.

الاستثناء:

شرح المؤلف الاستثناء بشكل مختصر، لم يصل إلى الحد الذي يفي بغرض الدراسة لتوضيح المصطلحات النحوية.

فقد عرف صاحب الدستور الاستثناء، إذ نصَّ عليه بقوله: "إخراج الشيء عن حكم دخل فيه غيره بـــ إلا وأخواتها، سواء أكان ذلك الشيء المُخرَج داخلاً في صدر الكلام مندرجاً تحته أم لا، فإن كان مندرجاً كزيد في: جاءني القوم إلا زيداً، فالاستثناء متصل، وإن لم يكن مندرجاً بأن لا يكون المستثنى من جنس الصَّدر كالحمار في: جاءني القوم إلا حماراً. أو كان من جنسه، لكن يكون المراد من الصدر ما لا يمكن دخول المستثنى فيه، كما إذا أريد بالقوم القوم الذين لا يكون زيد داخلاً فيهم، وقيل: جاءني القوم إلا زيداً، فالاستثناء على كلا الحالين منقطع، وكلمة إلا في المنقطع للعطف بمعنى لكن"[2].

وقد تناول سيبويه موضوع الاستثناء بالشرح والتفصيل، عندما تحدث عن أدواته [3]، ومثله المبرد (ت285هـــ)[4]، وابن هشام تحت باب المستثنى[5].

أما السيوطي فقد عرَّف المستثنى الذي يعدُّ الشي المذكور عند المؤلف، فقال فيه: "هو المُخرَج بـــ (إلا) أو أحد أخواتها بشرط الإفادة، فإن كان بعضاً فمتصل، وإلا يقدَّر بـــ (لكن)" [6].

الإعراب:

يعرِّف صاحب الدستور الإعراب كما ورد عند النحاة، على أنه الحركة أو الحرف الذي يكون سبباً قريباً لاختلاف آخر المُعرَب وعند بعضهم الإعراب: هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً وتقديراً[7]، والتعريف الثاني نقلاً عن كتاب التعريفات[8].

---

(1) نفسه، ص114.

(2) دستور، ص91.

(3) انظر، سيبويه، الكتاب، 309/2.

(4) انظر، المبرِّد، المُقتضَب، 389/4.

(5) انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 249/2.

(6) السيوطي، همع الهوامع، 247/3.

(7) انظر، دستور، ص132، والجامي، الفوائد الضيائية، 193/1.

(8) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 31.

سمي الإعراب بهذا الاسم، كما يرى الأنباري، من ثلاثة أوجه: أحدها، لأنه يبيِّن المعاني، وذلك من قولهم: (أعرب الرجل عن حجَّته) أي بيَّنها، فلمَّا كان الإعراب يبين المعاني سمي إعراباً ومنه قول الشاعر:

وجدنا لكم في آل حاميم آية تأولها منَّا تقيٌّ ومعربُ[1].

والوجه الثاني: أن يكون سمي إعراباً، بسبب التغيير الذي يلحق أواخر الكلِمْ، ودليل ذلك قولهم: (عَربَت معِدَة الفصيل) إذا تغيَّرت.

والوجه الثالث: أن يكون سمي إعراباً، لأن المعرب للكلام، كأنه يتحبَّب إلى السامع بإعرابه، وذلك من قولهم: (امرأة عَروب)، إذا كانت متحبِّبة إلى زوجها. وقال تعالى في كتابه العزيز: "عُرُباً أترابا"[2]. أي متحببات إلى أزواجهن[3].

كما بيَّن ابن هشام معنى الإعراب وأنواعه، فقال: "الإعراب أثرٌ ظاهر أو مُقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة: رفع ونصب في اسم وفعل، نحو (زيدٌ يقوم، وإن زيداً لن يقوم)، وجرٌّ في اسم، نحو (لزيدٍ)، وجزم في فعل، نحو (لم يقم)، ولهذه الأنواع الأربعة علا مات أصول، وهي: الضمَّة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم"[4].

الرفع:

واحد من الحالات الإعرابية الثلاث للكلمة العربية، (الرفع، والنصب، والجر)، ويعبَر عنه بالضمة عند الإعراب بالحركات، وبالألف والواو عند الإعراب بالحروف[5].

وسُمِّيَ الرفع كذلك، لأن الشفتين تقومان عند التلفُّظ به بالارتفاع إلى أعلى مع الضم إلى بعضهما[6]، وهذه العملية تحدث حركة الضم (الضمة) من حركات الإعراب الرئيسية، وتستخدم في الرفع.

---

(1) الكميت الأزدي، سيبويه، **الكتاب**، 257/3، والأنباري، **أسرار العربية**، ص31.

(2) الواقعة: 37.

(3) انظر، الأنباري، **أسرار العربية**، ص ص31-32.

(4) ابن هشام، **أوضح المسالك**، 39/1، **وقطر الندى**، ص45.

(5) انظر، **دستور**، ص455.

(6) نفسه، ص455.

ومن اللافت للنظر، أن النكري عالج الرفع صوتياً مع أنه مصطلح نحوي، ذلك عندما أشار إلى ما يحدث لدى أعضاء نطق الأصوات عند التلفظ بالرفع.

الجر:

يعدُّ الجر حالة إعرابية من الحالات الثلاث المختصة للأسماء، ويتم بثلاثة أشياء، حروف الجر، والإضافة، والتبعية، على الترتيب، وقد اجتمعت هذه الأشياء قي شاهد واحد هو البسملة، فالاسم مجرور بحرف الباء، ولفظ الجلالة (الله) مجرور بالإضافة، والرحمن صفة مجرورة بالتبعية[1].

ورأى سيبويه، أن الجر يكون في كل اسم مضاف إليه، ويجرُّ المضاف إليه بثلاثة أشياء، بشيء ليس باسم ولا ظرف، نحو قولك: مررت بعبد الله، وبشيء يكون ظرفاً، في مثل: خلف وأمام، وباسم لا يكون ظرفاً، في مثل: كل، وغير[2].

ويرى الأنباري أنّ حروف الجر اختصت بالدخول على الأسماء، والحروف متى كانت مختصة، وجب أن تكون عاملة، وأنها العامل الرئيسي في جر الأسماء، حتى إن المضاف إليه يُجرُّ بمعنى حرف من حرفي الجر، (اللام، ومن) [3].

وعند السيوطي يكون الجر بطريقتين: بحرف الجر، وسمي بهذا الاسم، لأنه يجر معنى الفعل إلى الاسم، وبالإضافة، وسبب الجر فيها كائن بسببها[4]. لا كما جاء عند الأنباري كما سلف ذكره.

الكسر:

حالة إعرابية يُعبَّر عنها بالكسرة، والكسرة هي حركة إعرابية من الحركات الثلاث، تستخدم في حالة الكسر، وسميت كذلك، لأن الشفة السفلى عند التلفظ بها تسقط وتنكسر إلى أسفل، ومثلها اللسان، أي يميل العضوين إلى السقوط والهبوط.[5].

---

(1) انظر، **دستور**، ص321.

(2) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 1/ص ص419- 420.

(3) انظر، الأنباري، **أسرار العربية**، ص ص139-150.

(4) انظر، السيوطي، **همع الهوامع**، 153/4.

(5) انظر، **دستور**، ص738.

وعند النطق بالكسرة يظهر تكيُّف أعضاء النطق في الجهاز الصوتي عند الإنسان، بحيث يرتفع الطرف الأمامي من اللسان نحو الحنك الأعلى، إلى أقصى ما يمكن، بحيث يكون الفراغ بينهما كافياً لمرور الهواء، تماما كما يحدث عند النطق بياء المدّ، لأن هذه الياء ليست إلا كسرة طويلة[1].

الاسم التام:

من المشهور أن التام صفة للفعل، إلا أن المؤلف أطلقها على الاسم كذلك، والاسم التام عنده: هو الاسم الذي يلحق به التنوين ونونا التثنية والجمع والإضافة، وهو في هذه الحالة لا يمكن إضافته إلا بإزالة اللواحق التي تلحق به[2].

وهذا التعريف يرد عند الجرجاني في تعريفاته[3]، كما عرض له معاصر النكري في كشافه[4].

ولتوضيح التام لغة، قيل: تمَّ الشيء يتمُّ تمًّا وتماما: ما تمَّ به، وأتمَّ الشيء وتمَّ به يتمُّ: جعله تاما، والتَّم: الشيء التام[5]. وما بين المعنى اللغوي والاصطلاحي لا يتعدّى كون إلحاق الزوائد للشيء، من قبيل تمامه.

ويسمى الاسم بالتام، لتمامه بتلك الأمور، وعدم حاجته إلى المضاف إليه، وفي هذه الحالة يشابه الاسم التام الفعل التام بفاعله، كما أن المفعول حقه أن يقع بعد تمام الكلام، فينصبه ذلك الاسم التام قبله، لمشابهته الفعل التام بفاعله. وهذه الأشياء إنما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم، كما أن الفاعل يكون بعد الفعل[6].

والاسم التام مصطلح أطلق عند المتأخرين من علماء اللغة والنحو، ولم يُعثرعلى هذا المصطلح عند القدماء، وإن أشاروا إلى بعض خصائصه، كحذف نوني التثنية والجمع، والتنوين من آخر الاسم، و(ال) من أوله[7].

---

(1) انظر، الأشقر، **معجم علوم اللغة**، ص337.

(2) انظر، دستور، ص111.

(3) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص25.

(4) انظر، التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون**، 90/1.

(5) انظر، **اللسان**، مادة: تمّ.

(6) انظر، دستور، ص111.

(7) انظر، ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص ص842- 845.

اسم الجنس:

عند حديث صاحب الدستور عن اسم الجنس، فإنه يوضح ما يتعلّق به من مصطلحات، فيشير إلى معنى الجنس، وعلم الجنس، ويمايز بينها.

أما الجنس فهو الذي يصح إطلاقه على القليل والكثير كـ (الماء)، فإنه يطلق على القطرة والبحر، واسم الجنس كـ (الإنسان)، وما أشبهه، أما علم الجنس، فهو ذاته اسم الجنس، كـ (أحمد، محمد)[1].

والجنس لغة: الضرب من كل شيء، وهو من الناس ومن الطير، والجمع أجناس. والمجانسة والتجنيس، من الجنس[2].

وبتعريف الجنس لغة، وجدت الدراسة صلة واضحة بينه وبين مفهومه الاصطلاحي؛ فعبارة (الضرب من كل شيء) تبدو شاملة لكل ما يمكن أن يطلق عليه اسمٌ من الجنس.

وعرفه الزمخشري، بأنه ما علق على شيء وما أشبه ذلك الشيء، وينقسم إلى قسمين: اسم عين، واسم معنى. وكلاهما ينقسم إلى اسم غير صفة، نحو (رجل، وفرس)، واسم صفة نحو (راكب، وجالس، ومفهوم)[3].

وقد بيّن المؤلّف الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس، إذ جاء عنده "فإن قيل ما الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس، مع أنها موضوعات للماهية من حيث هي هي، من غير ملاحظة الحضور في الذهن، وعلم الجنس أيضاً موضوع لها من حيث إنها حاضرة فيه، ولهذا صار معرفة، كما أنه لا فرق بين العلم والمعلوم عند القائلين بحصول الأشياء بأنفسها في الذهن إلا باعتبار القيام بالذهن وعدم القيام على ما تقرر في محله"[4].

وتجدر الإشارة إلى أن ابن الحاجب (ت686هـ) قد عرّف اسم الجنس، وحمّله مفهوم الجنس الذي سبق ذكره عند المؤلف، فقد جاء في **الشافية**: "اعلم أن الاسم الذي يقع على القليل

---

(1) انظر، **دستور**، ص111.

(2) انظر، **اللسان**، مادة: جنس.

(3) انظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، 91/1.

(4) **دستور**، ص111

والكثير بلفظ المفرد، فإذا بالتنصيص على المفرد جيء فيه بالتاء، يسمى باسم الجنس"[1]. ولهذا المفهوم علاقة باسم الجمع.

اسم الإشارة:

يُعرف اسم الإشارة عند النَكري، بأنه الاسم الذي يوضع لما يشار إليه إشارة حسيَّة بالجوارح الأعضاء[2]، وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب في كافيته المشروحة في الفوائد الضيائية[3].

ويشار بهذا الاسم إلى المفرد والمثنى والجمع، كما ورد عند ابن هشام: "والمشار إليه إما واحد أو اثنان أو جماعة، وكل واحد منها، إما مذكر وإما مؤنث، فالمذكر (ذا)، والمفرد المؤنث عشرة منها، وهي: ذي، وتي، وذِهِ، وتِهِ، وذات، وتا. والمثنى: ذان، وتان رفعاً، وذين وتين جرًّا ونصباً، ونحو قوله تعالى: "إن هذان لساحران"[4] مؤول، ولجمعهما (أولاء) ممدوداً عند الحجازيين، مقصوراً عند تميم، ويقلُّ مجيئه لغير العقلاء"[5].

وأما الإشارة لغةً، فيقال: شار بمعنى عرض، وشار الدَّابَّة يشورها إذا عرضها لتباع، وأشار بمعنى أومأ، ويكون ذلك بالكفِّ والعين والحاجب، وشَوَرَ إليه بيده، أي أشار، وأشار عليه بالرأي، إذا وجّه إليه الرأي والمشورة، وأشار النار وأشار بها وشَوَرَ بها: رفعها[6].

يُلحَظ ما بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، من علاقة واضحة؛ فعرض الأشياء يؤدي إلى لفت النظر إليها، والإيماء بمعنى الإشارة، ولا تكون إلا بأحد أعضاء الجسم، كما أن توجيه الرأي بمثابة الإشارة إلى تنفيذه، وكذلك رفع النار حتى يتسنى للناظر أن يراها بوضوح، يؤدي إلى استطاعته الإشارة إليها بأحد أعضائه.

الاسم المتمكّن:

هو الاسم الذي يتغيَّر آخره بتغيُّر العامل. وبعبارة أخرى، هو الاسم الذي تدخله حركات الإعراب الثلاث مع التنوين، لعدم مشابهته الفعل، لأن الأخير لا يقبل الجرَّ والتنوين[7].

---

(1) الأستراباذي، **شرح الشافية**، 193/2.

(2) انظر، **دستور**، ص111.

(3) انظر، الجامي، **الفوائد الضيائية**، 93/2.

(4) طه: 63.

(5) ابن هشام، **أوضح المسالك**، 134/1.

(6) **اللسان**، مادة: شَوَرَ.

(7) انظر، **دستور**، ص113.

وجاء في اللسان: إن المتمكن من الأسماء: هو ما قبل الرفع والنصب والجر، كقولك: زيدٌ، وزيداً، وزيدٍ. ويرى ابن منظور نقلاً عن الجوهري، في معنى قول النحويين في الاسم إنه متمكن، أي أنه معرب[1].

وفي شرح المفصّل ورد تحت اسم المعرب، وعرف باختلاف آخر الأسماء باختلاف العوامل لفظاً أو محلاً، بحركة أو حرف، ومثال ذلك (الرجل) في الحالات الإعرابية الثلاث، فتقول: (جاء الرجل، ورأيت الرجل، ومررت بالرجل)[2].

وقد ذُكر المتمكن في غير موضع عند سيبويه[3].وفي ذلك تبعه غيره من معاصريه ومن تبعهم، حتى عصر المتأخرين؛ منهم السكاكي (ت626هـ) الذي أسماه (القابل أو المعرب)[4]، ومنهم ابن هشام الذي ذكر لفظ (المتمكن) في شرحه للمعرب والمبني، إذ قال: " الاسم ضربان: معرب وهو الأصل، ويسمى متمكناً، ومبني وهو الفرع، ويسمى غير متمكن"[5].

المبني:

هو ما كانت حركته وسكونه لا تعامل والاسم المبني، وما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركّب يعامله[6].

يبدو أن هذا التعريف يشوبه شيء من الغموض، حيث لم يعرفه أحدٌ بمثل ذلك. على ذلك ترى الدراسة أن المبني العارض البناء لا يعامل مع حركته قبل البناء، أما المبني بالأصل فيعامل معها، لأنها أصل في بنائه، ومن أمثلة الثاني (الفعل الماضي، وفعل الأمر).

وجاء تعريف الزجاجي للمبني واضحاً شاملاً، فقد عرفه بقوله: "والمبني: ما لم يتغير آخره بدخول العوامل عليه، نحو: هؤلاءِ، حَذامِ، قَطامِ. وما أشبه ذلك، تقول: رأيت هؤلاءِ، وحَذامِ، وقَطامِ. ومررت بهؤلاءِ، وجاءني هؤلاءِ، فلا يتغير آخره بدخول العوامل عليه لأنه

---

(1) انظر، **اللسان**، مادة: مكن.

(2) انظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، 150/1.

(3) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 16/1. و 3/ 521 و ص 523.

(4) انظر، السكاكي، **مفتاح العلوم**، ص 77.

(5) ابن هشام، **أوضح المسالك**، 29/1.

(6) انظر، **دستور**، ص792، والجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص208.

مبني"[1]. كما أشار إليه ابن جني تحت باب القول على البناء، فقال: "هو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا، من السكون أو الحركة"[2].

كما سبق المؤلف إلى تعريف المبني من كثيرون، منهم ابن هشام[3]، والجرجاني[4]، ورأوا أنه بخلاف المعرب الذي تتغير حركة آخره بحسب العوامل الداخلة عليه، فيأخذ الحركات الإعرابية الثلاث.

أسماء الأفعال:

يعرفها المؤلف بما نصَّ عليه النحاة، على أنها الأسماء التي بمعنى الأفعال، مثل (هيهات بمعنى بَعُدَ، وأفٌّ بمعنى أتضجَّر، وحَذار بمعنى احذرْ)[5].

وأشار ابن جني إلى أسماء الأفعال في حديثه عن (باب تسمية الفعل)، وبيَّن أن العرب سمّت الفعل بأسماء، وذلك على ضربين: أحدهما في الأمر والنهي، والآخر في الخبر[6].

وقد شابه تعريف صاحب الدستور لأسماء الأفعال مع تعريف الجرجاني، الذي عرَّفه بأنه "ما كان بمعنى الأمر أو الماضي، مثل: رُويد زيد أي أمهله، وهيهات الأمر أي بعُدَ"[7]، إلا أنه لم يمثّل على المضارع في تعريفه.

---

(1) الزّجّاجي، **الجمل في النحو**، ص260، والأنباري، **أسرار العربية**، ص37.

(2) انظر، ابن جني، **الخصائص**، 37/1.

(3) انظر، ابن هشام، **شرح قطر الندى**، ص13.

(4) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص237.

(5) انظر، **دستور**، ص114.

(6) انظر، ابن جني، الخصائص، 34/3.

(7) الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص25.

وجعل الزمخشري أسماء الأفعال على ثلاثة أضرب: فمنها ما يستعمل معرفة ونكرة، وعلامة التنكير لحاق التنوين، كقولك: (إيه، وإيهٍ، وصه، وصهٍ). ومنها ما لا يستعمل إلا معرفة، نحو (بَلْه، وآمين)، وما التزم فيه التنكير، نحو (إيهاً) في الكف، و(ويهاً) في الإغراء، و(واهاً) في التعجب، يقال: واهاً له ما أطيبه)، ومنه (فداءً لك فلان)، بالفتح والتنوين، أي ليفدك[1].

ويرى ابن هشام أن اسم الفعل، هو ما ناب عن الفعل معنىً واستعمالاً، كـ (شتّان، وصه، وأواه). والمراد بالاستعمال هنا، كونه عاملاً غير معمول، فخرجت بذلك المصادر والصفات، في نحو (ضرباً زيداً)[2].

أفعال التعجُّب:

هي ما وُضع لإنشاء التعجب، ولها صيغتان: ما أفعله، وأفعِل به[3]. هكذا عرفها صاحب الدستور، وهكذا جاء في كتاب التعريفات[4].

والتعجب استعظام صفة خرج بها المُتعجَّب منه عن نظائره، وقيل: المطلوب في التعجب الإبهام، لأن من شأن الناس أن يتعجبوا مما لا يُعرف سببه، فكلما استبهم السبب كان التعجب أحسن[5].

ويلحظ أن التعجب في اللغة، لا يخرج عن كونه من الاستعجاب والاستعظام لصفة ما في المُتعجَّب منه، كما ورد في التعريفات الاصطلاحية السابقة، حيث أنك ترى الشيء يعجبك، تظن أنك لم ترَ مثله، وقولهم: (لله زيد) كأنه جاء به الله من أمر عجيب[6].

أفعال المدح والذّم:

هي عبارة عن أفعال وُضِعَ بعضها لإنشاء المدح (نِعْم)، وبعضها لإنشاء الذم (بئس) [7]، هكذا عُرِّفت في الدستور بشكل مختصر. وعند الجرجاني في تعريفاته[8].

---

(1) انظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، 79/3.

(2) انظر، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 4/ص ص 81-82.

(3) انظر، **دستور**، ص136، والجامي، **الفوائد الضيائية**، 306/2.

(4) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص33.

(5) انظر، التهانوي، **الكشّاف**، 474/1.

(6) انظر، **اللسان**، مادة: عجب.

(7) انظر، **دستور**، ص136.

(8) انظر،الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص33.

ورأى البصريون والكوفيون أن نِعْم وبئس فعلان لإنشاء المدح والذّم. وقد اختُلِف فيما بينهم في كلمتي (نعمَ، بئس)، على أنهما اسمان أو فعلان؛ فذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرّفان، ولهم في ذلك أدلّتهم، فيما ذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان، ولهم في ذلك أدلّتهم أيضاً، وقد لاقى رأي البصريين من القبول والتأييد ما لم يحظ به رأي الكوفيين[1].

الأفعال الناقصة:

وهي – حسبما جاء عند النّكري– أفعال وُضِع كل واحد منها لتقرير فاعله وتثبيته إيجاباً أو سلباً على صفة يدل عليها خبره، وإنما سميت ناقصة لأنها لا تتم بمرفوعها كالأفعال غير الناقصة، وفيها احتياج إلى الخبر، وكل شي يحتاج إلى شيء آخر يكمّله، فهو ناقص[2].

وبين سيبويه أن الأفعال الناقصة، هي الأفعال التي لا تستغني عن الخبر، وتكون بدونه ناقصة، من مثل: كان ويكون، وصار، وليس، وما كان نحوهنّ من الأفعال[3]، وهي أفعال تدخل الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويسمى اسمها، وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول، ويسمى خبرها[4].

وهناك رأي في هذه الأفعال، حول ما إذا كانت أفعالاً أم حروفاً، ففي حين ذهب كثيرون إلى أنها أفعال، فإن البعض رأى أنها حروف، والصحيح أنها أفعال، والدليل على ذلك ثلاثة أوجه: الأول: لأنها تلحقها تاء الضمير وألفه وواوه، والثاني: لأنها تلحقها تاء التأنيث الساكنة، والثالث: لأنها تتصرّف[5].

أفعال المقاربة:

هي أفعال وُضع كل واحد منها لغرض الدلالة على قرب حصول خبره لفاعله، في اعتقاد المتكلم، ويعود هذا الاعتقاد لأمر من ثلاثة: أحدها، رجاء المتكلم وطمعه لحصول الخبر للفاعل دون اليقين والجزم بذلك الحصول، مثل (عسى) في جملة (عسى زيد يخرج)، وثانيها، إشراف الخبر على حصوله للفاعل، مثل (كاد) في جملة (كاد المعلم أن يكون رسولا)، وثالثها، شروع الفاعل في الأسباب المفضية إلى حصول الخبر له، مثل (طَفِق) في جملة (طفِق زيدٌ يخرج) [6].

---

(1) انظر، الأنباري، **أسرار العربية**، ص29، **والإنصاف**، 97/1.

(2) انظر، **دستور**، ص137.

(3) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 45/1.

(4) انظر، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 231/1.

(5) انظر، الأنباري، **أسرار العربية**، ص85.

(6) انظر، **دستور**، ص136، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 372/4.

وفي كتاب التعريفات وبعده الفوائد الضيائية، عُرِّفت هذه الأفعال، على أنها ما وُضِع لدنو الخبر رجاءً، أو حصولاً، أو أخذاً فيه، منصوب على المصدرية بتقدير مضاف[1].

المُذكَّر:

هو خلاف المؤنث، وفي النحو وكما ينقله عنه النَكري، هو كل اسم لا يوجد فيه علامة تأنيث لا لفظاً ولا تقديراً[2].

ويكاد يتفق ابن منظور في تعريف المذكر لغة، مع التعريف الاصطلاحي له، وإن كان يضيف له صفات مختلفة، إلا أنها صفات لا تصلح إلا للمذكر، كما يتَّضِحُ تالياً:

الذكر خلاف الأنثى، والجمع ذكور وذكورة. ويوم مذكر: إذا وصف بالشدَّة والصعوبة، وكثرة القتل. والذكر من الحديد: أيبسه وأشدُّه وأجوده، وهو خلاف الأنيث، وبذلك يسمى السيف مذكراً[3].

ويحتذي المؤلف في (تعريف المذكر) السابقين على عهده من علماء اللغة والنحو العربي؛ فجميعهم يشير إلى أنه كل اسم خلا من علامات التأنيث الثلاث: (التاء، والألف، والياء)، في نحو: (غرفة، وأرض، وحُبلى، وحمراء، وهذي)[4].

المُؤنَّث الحقيقي:

يعرف المؤنث الحقيقي عند النحاة كما نصّ عليه النَكري في دستوره، على أنه اسم مؤنَّث يقابله اسم مُذكَّر من إنسان وحيوان، كـــ امرأة التي يقابلها من المذكر رجل، وناقة التي يقابلها من المذكر جمل[5].

ورأى الزمخشري بأن المؤنث على ضربين: مؤنث حقيقي ومثاله ما ذُكِر، ومؤنث غير حقيقي كـــتأنيث الظُّلمة والنعل، ونحوهما مما يتعلَّق بالوضع والاصطلاح[6].

---

(1) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص33، والجامي، **الفوائد الضيائية**، 298/2.

(2) انظر، **دستور**، ص823، والجامي، **الفوائد الضيائية**، 167/2.

(3) انظر، **اللسان**، مادة: ذكر.

(4) انظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، 252/3، وأبو الفداء، **الكناش**، ص174.

(5) انظر، **دستور**، ص785، والجرجاني. **كتاب التعريفات**، ص257.

(6) انظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، 357/3.

المُؤنَّث اللفظي:

هو اسم فيه إحدى علامات التأنيث لفظاً أو تقديراً، وهذه العلامات ثلاث: التاء الموقوف عليها هاء، والألف الممدودة، والألف المقصورة[1].

وجاء عند ابن هشام بما يعني التأنيث اللفظي، أنه يحتاج إلى علامة، وهذه العلامة إمَّا تاء متحركة، وتختص بالأسماء، كـ (قائمة)، أو تاء ساكنة وتختصّ بالأفعال، كـ (قامت)، وإمَّا ألف مفردة كـ (حُبلى)، أو ألف قبلها ألف منقلبة همزة كـ (حمراء)، وتختصُّ الأخيرتان بالأسماء [2].

يتبيّن للدراسة أن صاحب الدستور اقتصر عند ذكره لعلامات التأنيث، على ثلاث منها كما سلف، أما عند من سبقه فقد كانت خمس علامات.

التوابع:

يعرف التابع عند النحاة، وكما نقله النَكري، على أنه الاسم المُتأخِر رتبة بجنس إعراب سابقه، حال كون إعرابهما ناشئٌ من جهة واحدة شخصية، مثل: (جاءني زيد العالم الكاتب)، فإن كل واحد من العالم والكاتب، إذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه، وإعرابه من جنس إعرابه وهو الرفع، والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية، وهي فاعلية زيد العالم الكاتب، لأن المجيء المنسوب إلى زيد في قصد المتكلم، منسوب إليه مع تابعه، لا إليه مطلقاً[3].

وفي اللغة، تبع الشيء تِبعاً وتِباعاً في الأفعال، وتبعت الشيء تبوعاً: سرت في أثره، واتَّبعه وأتبعه وتتبّعه: قفاه، وتطلّبه متّبعاً له[4].

وما بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، علاقة واضحة، بينها معنى اللحاق للتتابع بالمتبوع، فهو متأخّر عنه في الرتبة، ومتفقّياً له بالوضع.

ويشير النَكري إلى عدد التوابع؛ فهي خمسة، فإذا اجتمعت رُتّبت بأن يبدأ منها النعت، ثم عطف البيان، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم العطف بالحروف، كذا في التسهيل[5].

---

(1) انظر، **دستور**، ص785.

(2) انظر، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 286/4، والجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص257.

(3) انظر، **دستور**، ص292.

(4) انظر، **اللسان**، مادة: تَبِعَ.

(5) انظر، ابن مالك، **تسهيل الفوائد**، 150/3، و**دستور**، ص292.

وقال ابن مالك (ت672هـ) في تعريف التابع: "هو ما ليس خبرا من مشارك ما قبله في إعرابه، وعامله مطلق، وهو توكيد أو نعت أو عطف بيان أو عطف نسق أو بدل"[1].

العطف:

يعرف بأنه تابع قصد نسبته إلى شيء، مثل (زيدٌ عالمٌ وعاقلٌ) أو نسبة شيء إليه، مثل (جاءني زيدٌ وعمرٌ)، وبالنسبة الواقعة في الكلام مع متبوعه، ويتوسط بين هذا التابع وبين متبوعه، أحد الحروف العاطفة العشر، وفي مثال العطف السابق (عمر) تابع معطوف على (زيد)، قُصِد نسبة المجيء إليه، بنسبة المجيء الواقعة في الكلام، وكما أن نسبة المجيء إليه مقصودة، كذلك نسبته إلى زيد، الذي هو متبوعه أيضا مقصودة[2]. وبهذا البيان جاء ابن الحاجب[3].

والعطف لغة: عطفَ يعطِفُ عطفا، ورجل عطوف وعطُف: يحمي المنهزمين، وعطف عليه يعطف عطفا: رجع عليه بما يكره، أوّله بما يريد، وعطفت عليه: أشفقت، ويقال: عطفت رأس الخشبة فانعطف، أي حنيته فانحنى، وعطفت: أي ملت[4].

ولبيان ما بين المفهوم الاصطلاحي للعطف، والمعنى اللغوي له، يبدو أن ذلك متأتٍّ من نسبة الشيء في الاصطلاح مع عطف الرجل على المعطوف عليه؛ ففي الأول يقع أمر النسبة على المنسوب إليه بواسطة المنسوب، والثاني يقع أمر العطف بمعنى (الحنو) على المعطوف عليه من الرجل القائم بفعل العطف، ومثل ذلك معنى الشفقة؛ فهناك مُشفِقٌ ومُشفَقٌ عليه. وكذلك عطف رأس الخشبة بمعنى انحنائها، بما يجعل أحد رأسيها يعود إلى الآخر أو يقترب إليه، والميل إلى الشيء نسبة المائل إلى المميل إليه.

وما ينطبق على فكرة النسبة ينطبق على فكرة التبعيَّة بين أيٍّ من الطرفين.

وعُرِّف العطف عند بعضهم، على أنه تابع مقصود ينسب إليه مع متبوعه، ويتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، ومثال ذلك: (قام زيدٌ وعمرٌ)، فعمر تابع مقصود بنسبة القيام

---

(1) ابن مالك، **تسهيل الفوائد**، 150/3.

(2) انظر، **دستور**، ص597.

(3) انظر، الجامي، **الفوائد الضيائية**، 44/2.

(4) انظر، **اللسان**، مادة: عطف.

مع زيد. وشرط صحّة العطف على المضمر المرفوع المتصل، أن يُؤكّد بمنفصل كقولك: (قمتُ أنا وزيد)[1].

واعلم أن العطف على ضربين: عطف مفرد على مفرد، وعطف جملة على جملة بأحد حروفه وهي: (الواو، والفاء، وثمّ، وأو، ولا، وبل، ولكن، وأم، وحتى) [2].

عطف البيان:

جاء عند مؤلّف الدستور بأن عطف البيان تابع غير صفة توضّح متبوعه، بحيث يحصل من اجتماعهما إيضاح لم يحصُل من أحدهما بمفرده، فيصحّ أن يكون المتبوع أوضح من تابعه، ولا يلزم أن يكون تابعه (عطف بيان) أوضح من متبوعه[3].

وعند غير المؤلف، عُرِّف بأنه "التابع المشبه للصِّفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نَكرة"[4]، وعند الزمخشري "هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفه، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا تُرجمت بها"[5].

وبين الأنباري الغرض من عطف البيان، فقال: "الغرض فيه رفع اللَّبس، كما في الوصف، ولهذا يجب أن يكون أحد الاسمين يزيد على الآخر في كون الشخص معروفاً به ليخصّه من غيره، لأنه لا كون إلا بعد اسمٍ مشترك"[6].

ومن الجدير بالذكر، أن عطف البيان والبدل الكل من الكل يعربان بالإعراب نفسه، إلا إذا كان ذكره واجباً كـ (هند قام زيد أخوها). ألا ترى أن الجملة الفعلية خبر عن هند، والجملة الواقعة خبراً لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه، والرابط هنا الضمير في كلمة (أخوها) الذي هو تابع لزيد، فإن أسقط لم يصح الكلام، فوجب أن يعرب بياناً لا بدلاً، لأن البدل على نية تكرار العامل، فكأنه من جملة أخرى[7].

---

(1) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص156، وأبو الفداء، **الكناش**، ص105.

(2) انظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، 3/5، الأنباري، **أسرار العربية**، ص159.

(3) انظر، **دستور**، ص ص597– 598.

(4) ابن هشام، **أوضح المسالك**، 346/3، **وشذور الذهب**، ص434.

(5) ابن يعيش، **شرح المفصل**، 271/2.

(6) الأنباري، **أسرار العربية**، ص156.

(7) انظر، ابن هشام، **شذور الذهب**، ص436، **وأوضح المسالك**، 349/3، والأنباري، **أسرار العربية**، ص156، والجامي، **الفوائد الضيائية**، 69/2.

البدل:

البدل في النحو: هو تابع قصد نسبة أمر إليه بنسبة ذلك الأمر إلى متبوعه بدونه، أي لا تكون نسبة ذلك الأمر إلى متبوعه مقصودة، بل تكون نسبته إليه توطئة وتمهيداً لنسبته إلى التابع[1].

والبدل لغة، من بدل الشيء: غيره، وتبدل الشيء، وتبدل به، واستبدله واستبدل به، كله: اتخذ منه بدلا[2]. وبالنظر إلى المعنيين الاصطلاحي واللغوي، يتبين ما بينهما من تداخل في المعنى، لا سيما أن البدل في أنواعه، يكون بعنصرين، هما (المبدل والمبدل منه).

وموضوع البدل من الموضوعات النحوية التي تناولها غير واحد من علماء اللغة القدماء والمتاخّرين[3]. قبل عهد المؤلف، وهو نوع رئيسي من أنواع التوابع، تابع مقصود بالحكم بلا واسطة[4].

بدل الاشتمال:

وهو البدل الذي يكون المبدل منه مشتملا عليه، من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً ومتقاضياً له بوجهٍ ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوّقة إلى ذكره، فيجيء مبيِّناً وملخّصاً بما أجمل أولاً، كقولهم: (أعجبني زيدٌ علمه)[5].

ولا بُدَّ في هذا النوع من البدل، من احتوائه على ضمير يعلّقه المبدل منه، كما في قوله تعالى: "يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه"[6] فقوله (قتال فيه) بدل من الشهر، والضمير فيه عائد إلى الشهر، فأمَّا قول الأعشى:

لقد كان في حولٍ ثواءٍ ثويته تقضّي لبانات، ويسأم سائم[7]

فالتقدير فيه (ثواء فيه) فحُذِف للعلم[8].

---

(1) انظر، **دستور**، ص206.

(2) انظر، **للسان**، مادة: بدل.

(3) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 387/2، والأنباري، **أسرار العربية**، ص157.

(4) انظر، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 393/3.

(5) انظر، **دستور**، ص ص 206- 207، والجامي، **الفوائد الضيائية**، 65/2.

(6) البقرة: 217.

(7) الأعشى، **ديوان الأعشى**، ص177

(8) انظر، الأنباري، **أسرار العربية**، ص ص 157- 158.

بدل البعض:

وقصد صاحب الدستور بدل البعض من الكل، وهو ما كان مدلوله جزءاً من مدلول المبدل منه، نحو (ضربت زيداً رأسه)[1].

وعرّفه ابن هشام على أنه بدل الجزء من كلّه، قليلٌ كان ذلك الجزء أو مساوياً أو أكثر، (أكلت الرغيف ثلثه، أو نصفه، أو ثلثيه)، ولا بدَّ من اتّصاله بضمير يرجع على المبدل منه، كما ورد في الأمثلة[2].

بدل الكل:

ويُعرف بالبدل الذي يكون مدلوله عين مدلول المبدل منه، نحو (جاءني زيدٌ أخوك) [3]. هكذا عرّفه صاحب الدستور، بشكلٍ مختصر.

والبعض عرّفه على أنه بدل الشيء مما هو طبق معناه، والشاهد على ذلك، قوله عزَّ من قال: "اهدنا الصراط المستقيم * صراط الذين أنعمت عليهم"[4].

ومن أسماء هذا البدل، البدل المطابق كما اختاره ابن هشام[5].

وترى الدراسة بعد عرض البدل بأنواعه المذكورة سابقاً، إن المؤلّف قد توافق مع من سبقوه من علماء اللغة، في تناولهم لباب البدل ومفهومه الاصطلاحي في النحو، وكان ذلك جليّاً مع ابن الحاجب في كافيته[6].

بدل الغلط:

وهو بدل يختلف في معناه عن سابقيه؛ فسببه غلط المتكلّم بالمبدَل منه، تقصد إلى البدل بعد أن غلِطتَ بالمُبدَل منه، ومن المشهور أن هذا النوع من البدل، لا يقع في الكلام الفصيح[7].

---

(1) انظر، **دستور**، ص207.

(2) انظر، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 403/3.

(3) انظر، **دستور**، ص207.

(4) الفاتحة: 6- 7.

(5) انظر، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 401/3.

(6) انظر، الجامي، **الفوائد الضيائية**، 2/ص ص12- 67.

(7) انظر، **دستور**، ص207، والجامي، **الفوائد الضيائية**، 63/2.

وقد فصّل بعضهم أنواع الغلط، وجعلوها على ثلاثة أقسام، هي: غلط صحيح مُحقّق، كأن تقول: جاءني حمار، فيسبقك لسانك إلى رجل ثمّ تداركته فقلت: حمار. وغلط نسيان، بحيث تنسى المقصود فتعمد إلى ذكر ما هو غلط، ثم تداركته بذكر المقصود. وغلط بَدَأ، بحيث تذكر المبدل منه عن قصد، ثم توهِم السامع أنك غالط، وهذا كثير في الشّعر[1].

بقي القول بأنّ هذا النوع من البدل، يقع تحت مُسمّى (البدل المُباين) عند بعضهم، و (بدل البداء) عند آخرين[2].

التأكيد والتوكيد:

مسمّيان لمعنىً واحد، وهما "عند النحاة تابع يُقرّر عند السامع كون المتبوع منسوباً أو منسوباً إليه؛ أي يحقق أن المنسوب أو المنسوب إليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير، أو يقرر عنه شمول المتبوع لأفراده أو لأجزاءه، مثل (جاءني زيدٌ، وجاءني زيدٌ نفسه، وجاءني القوم كلُّهُم، أو اشتريت العبد كله)" [3]. هكذا جاء في الدستور.

والتأكيد والتوكيد، من وكّدَ، فتقول: وكّدَ العقد والعهد: أوثقه، والهمز فيه لغة، فيقال: أوكدته وأكّدته إيكاداً، وتوكّد الأمر وتأكّدَ بمعنى واحد[4].

وإن كان صاحب الدستور قد عرض للمصطلحين بمفهومهما الاصطلاحي، مما يجعل فارقاً مع المفهوم اللغوي، إلا أن هذا الفارق يتبدّد عند عرض المفهوم الاصطلاحي عند علماء اللغة والنحو كما هو آتٍ عليه.

فقد بيّن الأنباري الفائدة التي يؤديها؛ إذ يرى بأنها التحقيق وإزالة التجوُّز في الكلام، ويكون على ضربين: توكيد بتكرير اللفظ، نحو (جاءني زيدٌ زيدٌ)، وتوكيد بتكرير المعنى، ويكون بتسعة ألفاظ هي: نفسه، عينه، كلّه، أجمع، أجمعون، جمعاء، جُمَع، كلا، كلتا[5].

والتأكيد عند الزمخشري على وجهين: تكرير صريح، وغير صريح، فالصريح في مثل قولك: (رأيت زيداً زيداً). وغير الصريح، في مثل قولك: (فعل زيدٌ نفسه) [1]. ولم يختلف مع غيره في المعنى، وإن كان قد اختلف في التسمية.

---

(1) نفسه، ص207، والأنباري، **أسرار العربية**، ص158، وابن هشام **أوضح المسالك**، 403/3.

(2) انظر، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 403/3.

(3) **دستور**، ص228.

(4) انظر، **اللسان**، مادة: أكد.

(5) انظر، الأنباري، **أسرار العربية**، ص ص150- 152.

وقد جاء ابن هشام بحديث موسَّع عن التوكيد، إلا أن الملحوظ عنده في التوكيد المعنوي، الاستغناء عن لفظين من ألفاظه، كما كان يسمي بعض هذه الألفاظ بغير ما جاء عند سابقيه؛ فألفاظ التوكيد المعنوي كما يراها: (النفس، والعين، وكلا، وكلتا، وكل، وجميع، وعامة)[2].

الصِّلة:

يرد عند صاحب الدستور ما نقله عن النُّحاة، أن الصِّلة: هي الجملة الخبرية التي تقع بعد الموصول، ويجب أن تشتمل على ضمير عائد على الموصول[3].

وشرط احتواء جملة الصلة على ضمير عائد على ذلك الموصول، المذكور سالفا، يسهم بشكلٍ واضح في علاقة المفهوم الاصطلاحي بالمعنى اللغوي التالي.

الصلة في اللغة من وصل: وصلت الشيء وصلاً وصِلة، والوصل ضد الهجران، والوصل خلاف الفصل. وصل الشيء بالشيء: يصله وصلا وصِلة وصُلة[4].

ووصل الشيء لا يكون إلا برابط، وهو الضمير في المفهوم الاصطلاحي النحوي.

وتقسم الصلة إلى ثلاثة أقسام، وهي: إمَّا جملة، وشرطها أن تكون خبرية معهودة، في قوله: (جاء الذي قام أبوه)، أو مُبهمة، كقول الله تعالى: "فغشيَهم من اليَمِّ ما غشيَهم"[5].

وإمَّا أن تكون الصلة شبه جملة، وهي على ثلاثة أنواع: الظرف المكاني، والجار والمجرور، والتَّامتان.

وثالث أنواع الصلة، هو الصِّفة الصَّريحة، وتختصُّ بالألف واللام، كضارب ومضروب، بخلاف ما غلبت عليها الاسمية، كـــ أبطح، وأجرع، وصاحب، وراكب[6].

الإضافة:

يراد بالإضافة عند جماعة النحاة، اتصال اسمين بحيث يصير الأول معاقبا لحرف الجر، أي مسقطا له، والثاني معاقبا للتنوين. كما قيل:الإضافة عبارة عن اتصال الاسمين، بحيث يكون

---

(1) انظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، 2/ص ص218- 219.

(2) انظر، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 3/ص ص327- 328.

(3) انظر، **دستور**، ص537.

(4) انظر، **اللسان**، مادة: وصل.

(5) طه: 78.

(6) انظر، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 1/ص ص164- 165.

الأول عوضا عن حرف الجر، والثاني عوضا عن التنوين، ومن هنا فالإضافة مختصة بالأسماء، ولا تقع إلا بين الاسمين[1].

وقد بين الأنباري أن الإضافة تأتي على ضربين: إضافة بمعنى اللام، نحو (غلام زيد) أي غلام لزيد. وإضافة بمعنى من، نحو (ثوب خز)، أي ثوب من خز[2].

وتقسم الإضافة إلى نوعين: لفظية ومعنوية، والمضاف إليه في الإضافة المعنوية إن كان ما عدا جنس المضاف وظرفه، فالإضافة بمنى (اللام)، وإن كان من جنسه، فالإضافة بمعنى (من)، وإن كان ظرفه؛ فهي بمعنى (في) [3].

ومن المعلوم أن المضاف إليه يلزم حالة الجر دائما، ويحذف منه التنوين، لأنه يدل على الانفصال، والإضافة تدل على الاتصال؛ فلم يجمعوا بينهما، ألا ترى أن التنوين يؤذن بانقطاع الاسم وتمامه، فيما الإضافة تدل على الاتصال، وأما جر المضاف إليه فإن الإضافة لما كانت على ضربين: بمعنى اللام، ومعنى من، وحذف حرف الجر، قام المضاف مقامه؛ فعمل في المضاف إليه الجر كما يعمل حرف الجر[4].

النكرة:

عرف النحاة النكرة، بأنها "ما وضع بشيء لا بعينه"[5]، وهذا التعريف مثبت بحرفيته عند الجرجاني، ممثلا عليه بـــ (رجل، وفرس) [6].

هذا في الاصطلاح، أما النكرة لغة فهي: إنكارك الشيء، وهو نقيض المعرفة وخلافها، ونكر الأمر نكيرا وأنكره إنكارا ونكرا: جهله[7].

وما بين التعريفين (الاصطلاحي واللغوي) من علاقة تبدو واضحة من عدم المعرفة بالشيء المنكر، فتعبير لا بعينه، يشير إلى العموم غير المقصود؛ أي الشيء الذي يطلق على كل

---

(1) انظر، **دستور**، ص126.

(2) انظر، الأنباري، **أسرار العربية**، ص150.

(3) انظر، **دستور**، ص127.

(4) انظر، الأنباري، **أسرار العربية**، ص150.

(5) **دستور**، ص947.

(6) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص266.

(7) انظر، **اللسان**، مادة: نكر.

الأشياء من جنسه، كما أن معنى الإنكار والجهل بالشيء في المعنى اللغوي، يؤدي إلى عدمية التحديد والتخصيص لكل ما هو نكرة.

وعرفها الأنباري في أسراره عندما قال: حد النكرة ما لم يخص الواحد من جنسه، نحو (رجل، وفرس، ودار) وغير ذلك، ويرع أنها الأصل دون المعرفة، ودليله على ذلك أن التعريف طارئ على التنكير[1]، والمقصود ــإن جاز التعبيرــ أن النكرة للاسم المجرد من علامات التعريف يكون خالصا بحروفه الأصول، وما يضاف إليه من هذه العلامات يكون زيادة.

أما ابن هشام، فيرى أن النكرة عبارة عما شاع في جنس موجود أو مقدر، فالأول كـ (رجل)، فإنه الموضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا، وكل واحد من هذا الجنس يصدق عليه اسم رجل، والمقدر كـ (شمس) فإنها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا يزول بحلول الليل، فحقها أن تصدق على متعدد كما في رجل، وإنما تختلف عنه من جهة عدم وجود أفراد لها في الخارج، ولو وجدت لكان هذا اللفظ صالحا لها[2]؛ أي إن كلمة رجل يمكن أن تطلق على رجال كثر ومتعددون فيما إن كلمة شمس لا تطلق إلا على واحد، وهو الشمس بمعناها الحقيقي.

المثنى:

هو كل اسم مفرد آخره ألف في حالة الرفع، وياء مفتوح ما قبلها في حالتي النصب، والجر، ونون مكسورة عوضا عن الحركة أو التنوين في واحده[3].

وهذا التعريف نقله المؤلف عن تعريف سيبويه الذي قال: "إن التثنية تكون في الرفع بالألف والنون، وفي النصب والجر بالياء والنون، ويكون الحرف الذي تليه الياء والألف مفتوحة"[4].

ولكن الأنباري في أسراره أضاف إلى ما جاء عند سيبويه، باعتباره العطف أصل التثنية، فعندما تقول: (قام الزيدان)، فإنك تقصد (قام زيد وزيد)، فحذفت أحد الاسمين، وزدت على الآخر زيادة دالة على التثنية للإيجار والاختصار[5].

---

(1) انظر، الأنباري، **أسرار العربية**، ص175.

(2) انظر، ابن هشام، **قطر الندى**، ص ص128- 129.

(3) انظر، **دستور**، ص800.

(4) سيبويه، **الكتاب**، 385/3.

(5) انظر، الأنباري، **أسرار العربية**، ص46، وابن هشام، **أوضح المسالك**، 50/1، والأندلسي، **شرح الملحة البدرية**، 211/1.

المضمر:

المضمر عند النحاة، اسم وضع لمتكلم، أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظا، مثل (زيد قائم غلامه)، أو معنى بأن ذكر مشتقه، كقوله تعالى:"اعدلوا هو أقرب للتقوى"[1]، أي العدل أقرب، أو حكما بأن كان ثابتا في الذهن، (هو زيد قائم)، وهو على ثلاثة أصناف: (المضمر المتصل، والمضمر المنفصل، والمضمر المستتر) [2]، وجاء هذا التعريف عند الجرجاني[3]، وابن الحاجب[4].

وفي اللسان: الضمير: السِّر وداخل الخاطر، والجمع ضمائر، والضمير الشيء الذي تضمره في قلبك، وأضمرت الشيء: أخفيته[5].

من الملحوظ قوة العلاقة بين المفهوم الاصطلاحي واللغوي؛ تبدو هذه العلاقة من اعتبار الضمير معروفا في الذهن إن كان مستترا، ومفهوما ضمنا إن كان متصلا أو منفصلا، والمعرفة والفهم نابعان من الذهن.

ويسمى المضمر (الضمير) أيضا، كما يسميه الكوفيون (الكناية والمكني) وهو أعرف المعارف، وهو عبارة عن: ما دل على متكلم، نحو (أنا، ونحن)، أو مخاطب نحو (أنت، وأنتما)، أو غائب نحو (هو، وهما) وإنما سمي مضمرا في قولهم: أضمرت الشيء إذا سترته وأخفيته، في قولهم: أضمرت الشيء في نفسي، أو من الضمور وهو الهزال؛ لأنه في الغالب قليل الحروف، ثم تلك الحروف الموضوعة له، غالبها مهموسة، وهي (التاء والكاف والهاء)[6].

من الكلام الأخير عن المضمر، تبدو للدراسة ملحوظة تفيد تعميق المشابهة مع تعريف ابن منظور اللغوي، الذي قال فيه: "الضُّمُر: الهزال ولحاق البطن"[7].

---

(1) المائدة: 8.

(2) انظر، **دستور**، ص ص854- 855.

(3) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص231.

(4) انظر، الجامي، **الفوائد الضيائية**، 76/2.

(5) انظر، **اللسان**، مادة: ضَمَرَ.

(6) انظر، ابن هشام، **شذور الذهب**، ص134، **واللمحة البدرية**، ص242.

(7) **اللسان**، مادة: ضمر.

الظن:

هو الاعتقاد الراجح مع احتمال عدم وقوعه، وقد يستعمل (الظن) في حالتي الشك واليقين[1]، هكذا جاء عند صاحب الدستور، وإخالنا أنه نُقِل نقلاً حرفياً عن الجرجاني[2].

ولم يبعد كثيرا بهذا التعريف، عما جاء في تعريفه لغة؛ فالظن: شك ويقين، إلا أنه ليس بيقين عيان، إنما هو يقين تدبر[3].

وللظن فعل من جنسه يعبر عنه، هو الفعل (ظن)، وفعلان آخران بمعناه، هما (حسب، خال).

فنقول: ظن عبد الله زيدا بكرا، وحسب عبد الله زيدا بكرا، وخال عبد الله زيدا أخاك[4].

ويستعمل فعل الظن على ثلاثة أوجه: أحدها بمعنى الظن، وهو ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر (الظن والرجحان)، والثاني بمعنى اليقين، كما في قوله تعالى: "الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم"[5]، والثالث بمعنى التهمة، كقوله تعالى: "وما هو على الغيب بضنين"[6].

يُلحظ أن الوجهين الأولين تعديا إلى مفعولين، فيما تعدى الوجه الثالث إلى مفعول واحد[7].

الظرفية:

تعرف الظرفية على أنها حلول الشيء في غيره، حقيقة أو مجازا، فالأول نحو (المال في الكيس)، والثاني نحو (نظرت في الكتاب)[8].

ويبدو أن المؤلف أراد بالظرفية ما تحمله بعض حروف الجر من معان لها، ومن أبرز هذه الحروف لمعنى الظرفية، حرف (في) الذي يأتي للظرفية الحقيقية، سواء كانت مكانية، في نحو قوله تعالى: "في أدنى الأرض"[9]، أو زمانية، في نحو قوله تعالى: "في بضع سنين"[10].

---

(1) انظر، **دستور**، ص566.

(2) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص149.

(3) انظر، **اللسان**، مادة: ظنّ.

(4) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 39/1.

(5) البقرة: 46.

(6) التكوير: 24.

(7) انظر، الأنباري، **أسرار العربية**، ص97.

(8) انظر، **دستور**، ص562.

(9) الرُّوم: 3

(10) الرُّوم: 4.

كما يأتي ليفيد معنى الظرفية المجازية، في نحو قوله تعالى: "لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة"[1]، واعلم أن الظرفية الحقيقية هي ما يكون فيها الظرف من الذوات، بينما الظرفية المجازية فيكون الظرف فيها من أسماء المعاني[2].

يضاف إلى حرف (في) من حروف الجر، حروف أخرى تحمل معنى الظرفية، من أهمها: (من) في مثل قوله عز وجل: "إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة"[3]، و(اللام) في مثل قوله تعالى: "كل يجري لأجل مسمى"[4]، و(الباء) في مثل قوله تعالى: "نجيناهم بسحر"[5]، و(على) في مثل قوله تعالى: "على حين غفلة"[6]، هكذا في أوضح المسالك[7].

الظرف:

هو مصطلح يشير إلى ما يحيط بالشيء، ويكون محلا له، كالزمان والمكان، وهو "ما ضمن معنى (في)، وذلك في الاسم ، أو الوقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو جار مجراه"[8].

وفي اللغة، من ظرف الشيء: وعاؤه، والجمع ظروف، ومنه ظروف الأزمنة والأمكنة، والظرف: وعاء كل شيء، حتى إن الإبريق ظرف لما فيه، والصفات في الكلام الذي تكون فيه مواضع لغيرها، وتسمى ظروفا، في نحو (أمام، وقدام)، وأشباه ذلك[9].

يلحظ من اعتبار الظرف وعاء للشيء في المعنى اللغوي، العلاقة الوثيقة في المعنى الاصطلاحي؛ إذ إن الوعاء يحتوي على شيء داخل فيه، وكذلك تضمين الظرف اصطلاحا معنى (في). يضاف إلى ذلك ذكر الأزمنة والأمكنة وما بمعناها في التعريفين.

ومما يدل على المكان والزمان، قولهم: (أمكث هنا أزمنا)، والذي عرضت دلالته على أحد الاثنين، أربعة أشياء هي: أسماء العدد المميزة بهما، في مثل: (سرت عشرين يوما، ثلاثين

---

(1) الأحزاب: 21.

(2) انظر، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 38/3، **ومغني اللبيب**، ص223، وأبو الفداء، **الكناش**، ص325.

(3) الجمعة: 9.

(4) فاطر: 13.

(5) القمر: 43.

(6) القصَص: 15.

(7) انظر، ابن هشام **أوضح المسالك**، 21/3.

(8) انظر، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 231/2.

(9) انظر، **اللسان**، مادة: ظرَفَ.

فرسخا)، وما أفيد به كلية أحدهما أو جزئيته، في مثل: (سرت جميع اليوم، جميع الفرسخ)، أو (بعض اليوم، وبعض الفرسخ) [1].

وتقع الأسماء ظروفا، فيقال: متى يسار عليه؟ فيقال: اليوم أو غدا، أو بعد غد، أو يوم الجمعة، ويقال: متى سير عليه؟ فيقول: أمس، أو أول أمس، فيكون ظرفا، على أنه كان السير في ساعة، من ساعات اليوم، وليس سائرها[2].

الظرف المستقر:

لم يسبق أن ورد هذا المصطلح، فيما اطّلعَ عليه في كتب النحو العربي قديمها وحديثها، باستثناء تعريفات الجرجاني[3]، لكنه قد يجد ما في معناه الذي عرفه المؤلف، قائلا فيه: وإنما سمي الظرف المستقر بهذا الاسم، لاستقراره مقام متعلقه العامل فيه، مثل (زيد في الدار) [4].

وبالبحث والدرس وُجِد ما يدور حول متعلق العامل في عبارة (زيد في الدار)، وكذلك ما جاء في مغني ابن هشام[5].

غير المنصرف:

وهو ذاته الاسم الممنوع من الصرف، ويجد الباحث في الإشارة إلى الاسم المنصرف قبل غيره أولى، للإيضاح والإفهام. فالمنصرف هو الاسم المتمكن الذي يقبل التنوين، وهو بذلك يختلف عن الحرف والفعل[6].

من هذا نستنتج، أن الاسم غير المنصرف هو الفاقد للتنوين، ويسمى غير المتمكن، ولهذا يشبه الحرف، ويقسم إلى أقسام بحسب اعتبارات كثيرة[7].

وقد بين الأنبا ري وغيره، العلل التي تمنع الاسم من الصرف، فقال: هي تسع "وزن الفعل، والوصف، والتأنيث، والألف والنون الزائدتان، والتعريف، والعجمة، والعدل، والتركيب، والجمع"[8].

---

(1) انظر، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 231/2.

(2) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 216/1.

(3) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص148.

(4) انظر، **دستور**، ص565.

(5) انظر، ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص911.

(6) انظر، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 115/4.

(7) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 193/3.

(8) الأنباري، **أسرار العربية**، ص161، وينظر، ابن هشام، **شرح قطر الندى**، ص ص311- 318.

التعدية:

يبدو أن التعدية كما عالجها المؤلف تشترك في مفهومها الاصطلاحي بين موضوعات الصرف والنحو.

فجاء في الدستور: التعدية أن تُضمَّنَ الفعل معنى التصيير، فيصير الفاعل في المعنى مفعولا، ولجعل اللازم متعديا لا بد من تضمينه معنى التصيير، وذلك بإدخال الهمزة مثلا، ثم جئت باسم وصيرته فاعلا لهذا الفعل المُضمَّن معنى التصيير وجعلت الفاعل لأصل الفعل مفعولا لهذا الفعل، كقولك: (خرج زيد وأخرجته)، فمفعول أخرجته هو الذي صيرته خارجا[1]، وهكذا في التعريفات[2].

ومعنى التصيير لا يجري في (فسقته)؛ لأن معناه نسبته إلى الفسق، لا صيرته فاسقا، فلو قيل: التعدية أن يجعل الفعل لفعل يصير، ومن كان فاعلا له قبل التعدية منسوبا إلى الفعل لكان أظهر، وإنما قال المؤلف أظهر، لجعل مثل هذا لنسبة المفعول إلى المصدر لا التعدية، لكن الشيخ ابن الحاجب قال: "مرجعه إلى التعدية، أي صيَّرته فاسقا؛ أي نسبته إلى الفسق وكذا كفَّرته"[3].

والمراد بقولهم الباء للتعدية، أنها لجعل الفعل اللازم مُتعدِّياً بتضمينه معنى التصيير، بإدخال الباء على فاعله، فإن معنى (ذهب زيدٌ)، صدر الذَّهاب عنه، ومعنى (ذهبت بزيدٍ) صيَّرته ذاهباً، والتعدية بهذا المعنى مختصَّة بالباء، وأمَّا التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجر، فالحروف الجارَّة كلها فيه سواء، لا اختصاص لها بحرف دون حرف، وكذا في الفوائد الضيائيَّة[4]، التي أحال إليها المؤلف.

الاعتراض:

يُعرَّف الاعتراض اصطلاحاً، كما بيَّنه المؤلف نقلاً عمن سبقه من النحاة، هو: أن يُؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين مُتَّصلين معاً، بجملة أو أكثر لا محلَّ لها من الإعراب، لأداء غرض ما، كالتَّنزيه في قوله تعالى: "ويجعلون لله البنات، سبحانه، ولهم ما يشتهون"[5]، فإنَّ قوله

---

(1) انظر، **دستور**، ص262.

(2) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص65.

(3) الأستراباذي، **شرح الشافية**، 94/1.

(4) انظر، الجامي، **الفوائد الضيائية**، 2/ص ص324-325.

(5) النحل: 57.

تعالى (سبحانه) جملة معترضة وقعت في أثناء كلامه عزّ وجل اعتراضاً، لأن ما بعدها معطوف على ما قبلها في الآية الكريمة[1].

وفي اللغة يُقال: اعترض: انتصب ومنع وصار عارضاً كالخشبة المنتصبة في النهر والطّريق، ويُقال: اعترض الشيء دون الشيء، أي حال دونه[2]. وما بين ذلك والمعنى الاصطلاحي فجوة بيّنة، وليس انعدام في العلاقة، فالاعتراض للشيء، أو بين الشيئين وصلٌ لهما، إن جاز للباحث التعبير، واعتراض الجملة بين الكلامين لفائدة ما بينهما أيضا.

وأشار ابن هشام إلى الاعتراض فجعله بجملة تعترض الكلام وتتوسّطه بهدف تقوية المعنى وتسديده وتحسينه، ولها مواقع في الكلام بلغت السبعة عشر موقعاً[3]، لا يتّسع المجال لذكرها، وكذا جاء عند السيوطي[4].

الكنايات:

جمع الكناية (بمفهومها عند علماء النّحو وليس علماء البيان)، وهي في اللغة "عبارة عن تعبير أمر معيّن بلفظ غير صريح في الدّلالة عليه، بغرض من الأغراض كالإبهام على السامعين"[5].

أمّا في الاصطلاح النحوي، كما نصّ عليه صاحب الدستور، هو "اسم يُكنّى به كـ (كم، وكذا) وغير ذلك، لا كل اسم يُكنّى به ولا كل بعض منه، بل بعض معيّن اصطلحوا عليه في باب المبنيّات"[6].

والكناية لغة: من "كناه بكذا كناية. وكنيت عن الأمر كناية"[7].

وحُدّدت بعض الكنايات عند الزمخشري بأربع: "وهي كم، وكذا، وكيت، وذيت. فـ (كم، وكذا) كنايتان عن العدد على سبيل الابهام، و(كيت، وذيت) كنايتان عن الحديث والخبر، كما كُنّي بـ (فلان) و(هن) عن الأعلام والأجناس، فتقول: (كم مالك)، و(كم رجلاً عندي؟)، و(له كذا وكذا درهما)، وكان في القصّة كيت وكيت، وذيت وذيت"[8].

---

(1) انظر، **دستور**، ص130، والجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص31.

(2) انظر، **اللسان**، مادة: عرض.

(3) انظر، ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص506.

(4) انظر، السيوطي، **همع الهوامع**، 50/4.

(5) **دستور**، ص753.

(6) نفسه، ص753، والجامي، **الفوائد الضيائية**، 122/1.

(7) الفارابي، **ديوان الأدب**، مادة: كنا.

(8) ابن يعيش، **شرح المفصل**، 165/3.

التنازع:

يقصد بتنازع العاملين في اسم ظاهر مثلا، عند النحويين: أنهما يتوجهان بحسب المعنى إليه، ويصح أن يكون ذلك الاسم مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما، وهذا هو التنازع الذي يكون طريق قطعه إضمار الفاعل[1].

والمعنى اللغوي للتنازع، يسهم في توضيح معناه الاصطلاحي الوارد عند النحاة؛ فالتنازع: التخاصم، وتنازع القوم، اختصموا، وبينهم نزاعة أي خصومة في حقه[2]. ولهذا فإن التنازع يكون بين طرفين، يجد كل واحد منهما حقه في المتنازع عليه.

وتجدر الإشارة إلى أن التنازع يسمى باب الإعمال، والحاصل أن يتنازع عاملان وأكثر، معمولا واحدا أو أكثر، وذلك جائز بشرطين: أحدهما، أن يكون العامل من جنس الفعل أو شبهه من الأسماء، فلا تنازع بين الحروف، ولا بين الحرف وغيره. والثاني، أن لا يكون المعمول متقدما ولا متوسطا، بل متأخرا، فلا تنازع في نحو: (زيدا ضربت وأكرمت) لتقدمه، ولا في نحو: (ضربت زيدا وأكرمت) لتوسطه[3].

وفي التنازع، كلام كثير عند سيبويه[4]،والزمخشري[5]، والأنباري[6]، وغيرهم من علماء اللغة والنحو العربي.

نون العماد:

هي نون تلحق آخر الفعل المتصل به ياء المتكلم، لتحفظ الآخر من الكسر، وهي ذاتها نون الوقاية[7]، هكذا عرفت عند المؤلف، ومن الغريب فيما يلاحظ، أنه ذكر الاسمين لهذه النون وفي مصطلحين مستقلين، وتحت المعنى نفسه مع اختلاف الصياغة.

ومن الأوائل الذين كتبوا في هذه النون وأحوالها بشيء من التفصيل، سيبويه في كتابه[8]، إلا أن اللافت للنظر، أنه لم يطلق عليها أيّا من الاسمين.

---

(1) انظر، **دستور**، ص286.

(2) انظر، ابن هشام، **شذور الذهب**، ص420.

(3) انظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، 1/ص ص204- 205.

(4) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 73/1.

(5) انظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، 205/1.

(6) انظر، الأنباري، **الإنصاف**، 83/1.

(7) انظر، **دستور**، ص951.

(8) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 2/ص ص369- 371.

وكان ابن هشام خير من تناول هذه النون بالبحث والدراسة، حيث عرفها وأشار إلى المواضع التي تأتي فيها، وهي ثلاثة مواضع:

أحدها: الفعل، سواء كان متصرّفا، نحو (أكرمني) أم جامدا، نحو (عساني).

الثاني: اسم الفعل، نحو (تراكِني) بمعنى اتركني.

الثالث: الحرف، نحو (إنني)، وهي جائزة الحذف مع (إن، وأن، ولكن، وكأن)، وغالبة الحذف مع (لعلّ)، في حين إنها قليلة الحذف مع (ليت)[1].

---

(1) انظر، ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص450.

الفصل الثاني

المصطلحات الصرفية

المصطلحات الصرفية:

يتناول هذا الفصل المصطلحات الصرفية في موسوعة دستور العلماء، وهي مصطلحات اهتم بها المؤلّف اهتمامه بغيرها من المصطلحات، وقد جاءت في المرتبة الثانية من حيث العدد، بعد المصطلحات النحوية من المصطلحات اللغوية موضوع الدّراسة.

لقد بلغت المصطلحات الصرفية التي وقفت عليها الدراسة في (دستور العلماء)، خمسة وثلاثين مصطلحا، كانت شاملة لجُلّ أبواب الصرف العربي. وتوزعت هذه المصطلحات على النحو الآتي:

التصريف:

جاء عند النكري عن مفهوم التصريف عند علماء الصّرف، أنه علم بأصول يُعرف بها أحوال الكلمة العربية صحة وإعلالا[1] كما يعرف بتحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، ليحصل بنفس تلك الأمثلة معان متفاوتة، لا تحصل تلك المعاني إلا بتلك الامثلة[2].

وكان ابن جني من أهم من تناول موضوع التصريف، وذلك تحت (باب في الغرض في مسائل التصريف)، وجعله "على ضربين: أحدهما الإدخال في كلام العرب والإلحاق له به. والآخر التماسك الرياضة به والتدرُّب بالصنعة فيه".[3]

وقد نقل ابن يعيش في (شرح الملوكي) تعريف ابن جني (ت392هـ) للتصريف، ونصّ عليه بقوله: "معنى قولنا (التصريف) هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرّف فيها بزيادة أو تحريف، بضربٍ من ضروب التغيير. فذلك هو التصريف لها والتصرُّف فيها".[4]

وقد عرض الجرجاني للتصريف بمفهوميه الواردين عند صاحب الدستور[5]، مما يشير بشكل واضح إلى اعتماده على كتاب التعريفات.

---

(1) انظر، **دستور**، ص531.

(2) **نفسه**، ص251.

(3) ابن جني. **الخصائص**. 487/2.

(4) ابن يعيش، **شرح الملوكي**، ص 18.

(5) انظر. الجرجاني، **كتاب التعريفات**. ص61.

والتصريف كما عرفه أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) : " هو تغيير صيغة إلى صيغة من الفرع ، ويثبت في الأصل ، وهو شبيه الاشتقاق"[1].

وعَرَّفهُ ابن الحاجب في شافيته، على أنه علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب، وعنى بكلمة(أصول) القوانين الكليّة المنطبقة على الجزيئات، كقولهم :(كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا)، وهذه الأصول هي التصريف، وقوله: (أبنية الكلم)، يراد به بناء الكلمة ووزنها وصيغتها وهيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وقوله: (ليست بإعراب)، أي لم يكن محتاجاً إليه ، لأن بناء الكلمة ، لا يعتبر فيه حالات الكلم التي هي من اختصاص الإعراب[2].

الاشتقاق:

يُعرِّف النكري الاشتقاق تعريفين ،أما الأول فقوله : الاشتقاق الصغير: وهو عند علماء التصريف، اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى[3].

أما الثاني فقوله : أن تجد بين اللفظين تناسباً في أحد المدلولات الثلاثة ، واشتراكاً في جميع الحروف الأصلية مرتباً أو غير مرتب أو اشتراكاً في أكثر الحروف الأصلية مع تقارب ما بقي في المخرج كنعَقَ من نَهَق ، واعلم أن الاشتقاق على ثلاثة أنواع: صغير وكبير وأكبر، وتوضيحها على النحو الآتي:

- الاشتقاق الصغير:هو أن يكون اللفظان مناسبين في أحد المدلولات الثلاثة، ومشتركين في الحروف والترتيب، كضرب من الضرب .
- الاشتقاق الكبير: هو أن تكون بين اللفظين مناسبة ومشاركة في أكثر الحروف دون الترتيب، كجَبَذ من جذب.
- الاشتقاق الأكبر: هو أن يكون بين اللفظين مناسبة ومشاركة في أكثر الحروف مع تقارب ما بقي في المخرج ، كنعَقَ من نَهَقَ[1].

---

(1) الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، 51/1.

(2) انظر ، الأستر ابادي، **شرح الشافية**، 1/ص ص1-5.

(3) انظر ، **دستور**، ص118.

وفي اللغة، جاء في اللسان، اشتقاق الشيء: بنيانه، واشتقاق الكلام: الأخذ فيه يميناً وشمالاً، واشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه. ويقال: شَقَّقَ الكلام إذا أخرجته أحسن مخرج[2].

تلحظ الدراسة أن من أكثر العبارات عند ابن منظور ملائمة لمفهوم الاشتقاق الاصطلاحي عند المؤلف، هي (اشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه)، ثم إنّ اشتقاق الشيء بمعنى بنيانه، يشترك مع اشتقاق الكلمات على اعتبار أنها جزء مساهم في بنيانها، والأخذ بالكلام يميناً وشمالاً، يعني تشعبه عن مركزه وأصله إلى اتجاهات أخرى.

أما شقشقة الكلام بمعنى إخراجه أحسن المخارج، فهو معنىً ينحو منحىً صوتياً بعيداً عن الاشتقاق في مفهومه الصرفي.

وتعرف زيادة الحروف عن طريق الاشتقاق، الذي يعني: كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى، أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد[3].

المصدر:

عرفه المؤلف، بأنه اسم الحدث الجاري على الفعل، والمراد بجريانه هذا، هو صلاحية أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه، تأكيداً له أو بياناً لنوعه أو عدده، وله أبنية كثيرة، وأكثرها من الثلاثي المجرد، نحو: قتْل، وفِسْق، وشُغْل، ورحْمة، وما إلى ذلك من أبنية، وللثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد أبنية قياسية، نحو: اجتناب من اجتنب[4].

ويعرفه ابن منظور، بقوله: "أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال، وتفسيره أن المصادر كانت أول الكلام، كقولك: الذّهاب والسّمْع والحِفْظ، وإنما صدرت الأفعال عنها فيقال: ذهب ذهاباً، وسمع سمْعاً وسماعاً وحَفِظ حِفْظاً"[5].

---

(1) نفسه، ص118.

(2) انظر، **اللسان**، مادة: شقق.

(3) انظر، الأستراباذي، **شرح الشافية**، 334/2.

(4) انظر، **دستور**، ص ص850- 852.

(5) **اللسان**، مادة: صدر.

من اللافت للنظر، أن ابن منظور عرف المصدر من ناحية صرفية، ولم يتناول معناه اللغوي كأصل ومنبع للأشياء، فيقال: مصدر الماء، ومصدر الصوت، ومصدر الخبر. والمعنى اللغوي للألفاظ العربية هو الهدف الرئيس من تأليف اللسان كما هو معروف لدى المختصين من أصحاب اللغة العربية.

وقد فصّل سيبويه في حديثه عن المصادر، فذكر أوزانها ،أسهب في الحديث عنها[1]، واتّبعه في ذلك غير واحد من الصرفيين الذين أشاروا على أبنية المصدر من أصول الأفعال المختلفة، من بين هؤلاء ابن الحاجب[2]، وابن هشام[3].

ويلحظ أن الصرفيين اختلفوا فيما بينهم، حول اعتبار المصدر أصلاً للاشتقاق أم لا؛ فذهب البصريون إلى أن المصدر أصل له، وما عداه من الكلمات مشتقٌّ منه، وقد احتجوا على ذلك بأن المصدر يدل على زمان مطلق.

ومنهم من رأى أن المصدر ليس أصل الاشتقاق، بل إنه مشتقٌّ من الفعل، وهو ما ذهب اليه الكوفيون، وكان ما احتجوا به لإثبات رأيهم، هو أن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، فيقال: (قام قياما)[4].

اسم الفاعل:

ذكر النكري بأن اسم الفاعل هو "اسم مشتقٌّ من المصدر موضوع لمن قام به معنى المصدر، أعني الحدث حال كون ذلك القيام بمعنى الحدوث، أو بمعنى الثبوت، والمراد بمعنى الحدوث وجود الفعل له وقيامه به مقيداً بأحد الأزمنة الثلاثة"[5].

ويشار إلى أن اسم الفاعل يعني الحدث ومن قام به، أي أنه يجمع بين معنى الفعل وحدث الفعل، وفي تعريف آخر يوضح هذا الرأي، فإن اسم الفاعل: هو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله، فخرج بالحدوث، في نحو: (أفضل، وحسن)، فإنهما يدلان على الثبوت[6].

---

(1) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 4/ص ص 5- 8.

(2) انظر، الأستراباذي، **شرح الشافية**، 151/1.

(3) انظر، ابن هشام، **شرح قطر الندى**، ص 260.

(4) انظر، الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1/ص ص 235-237، و**أسرار العربية**، ص103.

(5) **دستور**، ص113.

(6) انظر، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 216/3.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك شبهاً بين اسم الفاعل والصفّة المشبّهة، سيتوضّح في بابها، إلا أن ابن هشام نفى ذلك الشَّبَه، مُعلّلاً رأيه بأن المشبّهة تدل على الحدث وفاعله على سبيل الدوام، لا في وقت الحدوث فقط، وذكر أحد عشر أمراً للتفريق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة[1].

اسم المفعول:

نصَّ النكري على أنه "اسم المفعول به على حذف الجار واستتار الضمير، وإلا المفعول هو الحدث، وهو عند النحاة: اسم مشتق من الحدث موضوعٌ لمن وقع عليه"[2].

وفي أوضح المسالك، يعرف اسم المفعول: بأنه ما دل على حدث ومفعوله، كمضروب من الثلاثي على وزن مفعول، ومُكْرَم من الرباعي على وزن مُفعّل، ويعمل عمل فعل المفعول، وهو يعمل مطلقاً إن كان معرفاً بأل، وإن كان مجرداً منها عمل بشرط الاعتماد بكونه للحال أو الاستقبال[3].

ولا بد من الإشارة إلى الفارق بين اسم المفعول واسم الفاعل، من جهة العمل، إذ ينفرد الأول عن الثاني بجوازه إضافته إلى ما هو مرفوع به في المعنى، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف، ونصب الاسم على التشبيه، فتقول: الورع محمودةٌ مقاصدُه، وتقول: الورع محمودٌ المقاصد، كما تقول: الورع محمودُ المقاصدِ، فالأولى برفع مقاصد، والثانية بنصبها، والثالثة بجرِّها[4].

اسم الآلة:

لم يتوسع النكري في الحديث عن اسم الآلة، كما فعل سابقوه من علماء اللغة، بل اكتفى بتعريف مُختصَر، نصَّ عليه بقوله: "هو اسم ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول أثره"[5]، وقد سبقه إلى هذا التعريف غير واحد من اللغويين[6].

---

(1) انظر، ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص ص 598- 600.

(2) **دستور**، ص 113.

(3) انظر، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 232/3، **وقطر الندى**، ص 277.

(4) انظر، ابن هشام، **أوضح المسالك**، ص ص232- 233.

(5) **دستور**، ص 110.

(6) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص26.

وتحدث سيبويه وسماه (اسم ما عالجت به)، وبيَّن له وزنين رئيسيين، الأول منهما: (مِفْعَل)بكسر الميم، نحو قولك: مِقصّ، ومِحْلب، ومِخْرز. وثاني هذين الوزنين هو: (مِفعَال)، بكسر الميم أيضا، نحو قولك: مِفتاح، ومِصباح، ومِقراض[1].

أما ابن الحاجب فقال: "الآلة على مِفْعل ومِفعال ومِفْعَلة، كالمِحْلب والمِفتاح والمِكْسَحة ونحو المُسْعُط والمُنْخُل والمُدُقّ والمُدهن والمُكْحلة والمُحرُضَة ليس بقياس"[2]، ونلاحظ أن ابن الحاجب أضاف بعض الأوزان غير القياسية لاسم الآلة.

ويلحظ أن بعض المؤلفات الحديثة تتوسع في شرح المشتقات الصرفية، معتمدة على أئمة علوم اللغة؛ ففي معجم علوم اللغة العربية عن الأئمة، نجد أن الأوزان القياسية لاسم الآلة، فمِن الثلاثي، اسم يدل على الأداة التي تُعين الفاعل في عمل الفعل يسمى (اسم الآلة)، وأوزانه ثلاثة.

1- مِفْعال: كمِفتاح، ومِنشار، ومِصباح، ومِهْماز.

2- مِفعل: كمِبْرد، ومِقص، ومِنجل، ومِخْيط، ومِقود.

3- مِفْعَلة: كمِكْنسة، ومِكْحَلة، ومِصفاة. [3]

أسما الزمان والمكان:

أشار النكري إلى اسمي الزمان والمكان باختصار شديد، إذ قال في تعريفهما: "اسم اشتق من المصدر لزمان أو مكان وقع فيه مدلول ذلك المصدر أي الحدث"[4].

ويوضح ابن الحاجب في شافيته، أوزان اسمي الزمان والمكان، فيقول: "أسماء الزمان والمكان مما مضارعه مفتوح العين أو مضمومها، ومن المنقوص على مَفْعَل، نحو: مَشْرَب ومَقتَل ومرْمى، ومن مكسورها، والمثال على مَفعِل، نحو: مَضرب وموعِد، وجاء المَنسِك

---

(1) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 4/ص ص 94- 95.

(2) الأستراباذي، **شرح الشافية**، 186/1.

(3) انظر، محمد الأشقر، **معجم علوم اللغة** العربية، ص 38.

(4) **دستور**، ص 112.

والمَجزر والمَنْبِت والمَطْلِع والمشرق والمَغرب والمَفرق والمَسقِط والمَسكِن والمَرفِق والمَسجِد والمَنخِر، وأمَّا مِنْخِر ففرع كمِنتِن ولا غيرهما"[1].

أمَّا ابن هشام فيشير إلى اسمي الزمان والمكان، من حيث إنهما ظرفان، ويوضح الظرف على أنه ما ضُمِّنَ معنى (في) من اسم ووقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو جار مَجراه[2].

وجاء في معجم علوم اللغة: بأن اسم الزمان أو المكان، هو اسم مَصنوغ لزمان الفعل أو مكانه، وهو من الثلاثي على وزن (مَفْعَل) كمَرمَى، ومَسْعَى، ومَدْعَى، ومَذْهَب، إلا إن كان الفعل صحيح اللام وكان مع ذلك مكسور عين المضارع أو كانت فاؤه واوا فيكون اسما الزمان أو المكان منه على وزن (مَفعِل) بكسر العين، كمسجِد ومورِد[3].

اسم التفضيل:

لقد عرف النكري اسم التفضيل: بأنه كل اسم نفضِّل به شيئا على الآخر، يسمى (اسم التفضيل)، وهو اسم مشتق من المصدر، دالٌّ على مدلول المصدر ذاته، أو وقع عليه موصوف بزيادة على غيره في أصل مدلول ذلك المصدر، مثل: أفضل وأكرم وأعلم وأشهر[4].

واسم التفضيل عند معاصريه كالتهانوي هو: "اسم اشتُقّ من فعل لموصوف بزيادة على غيره، فقولهم اسم اشتق شامل للمشتقات كلها، وقولهم لموصوف يخرج اسما الزمان والمكان، والآلة[5]. وقد احتذى الاثنان الجرجاني في تعريفه لاسم التفضيل[6].

ويصاغ اسم التفضيل مما يصاغ منه فعلا التعجب، فيقال: هو أعلم وأفضل وأجمل، كما يقال ما أعلمه وما أفضله وما أجمله، ويُعدُّ بناؤه من الوصف الذي لا فعل له شاذا، كقول: "هو أقمن به" أي أحقُّ به، وممَّا زاد على الثلاثة مثل: "هذا الكلام أخصر من غيره"[1].

---

(1) الأسترابادي، **شرح الشافية**، 181/1.

(2) انظر، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 231/2.

(3) انظر، محمد الأشقر، **معجم علوم اللغة**، ص41.

(4) انظر، **دستور**، ص111.

(5) التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون**، 190/1.

(6) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص26.

ويُعرّف اسم التفضيل عند المحدثين: بأنه اسم على وزن (أفعل)، ويستخدم للتفضيل بين شيئين اشتركا في صفة واحدة، وزاد أحدهما على الآخر فيها، وقياسه (أفعل)للمذكر، و(فعلي) للمؤنث[2]، وهو لم يبعد كثيراً في فحواه عما جاء عند القدماء.

الاسم المنسوب:

عرّفه صاحب الدستور كما جاء عند علماء الصرف، بالاسم المُلحق في آخره ياء مشددة مكسور ما قبلها، علامة للنسبة إليه نحو: بصريّ وهاشميّ، والغرض من النسبة أن يجعل المنسوب من آل المنسوب إليه أو من أهله، وفائدتها كفائدة الصفة[3]. وقد سبق الجرجاني صاحب الدستور إلى هذا التعريف[4].

جاء في شافية ابن الحاجب ما يغني الدّارس للاسم المنسوب؛ فيعرفه تعريفا شافياً، ويلحقه بفرعيات لا مجال لحصرها هنا، أما تعريفه لهذا الاسم فهو: "الملحق بآخره ياء مشددة ليدل على نسبته إلى المجرد عنها، وقياسه حذف تاء التأنيث مطلقاً، وزيادة التثنية والجمع إلا علما قد أعرب بالحركات"[5].

الصّفة المشبهة:

تعرف الصفة المشبهة على أنها، اسم مشتق من مصدر (أي حدث لازم)، موضوع لمن قام به على معنى الثبوت، وعدم التّقيّد بزمن معين، وسميت بذلك الاسم لمشابهتها لاسم الفاعل، في كونها بمعناه ولا فرق بينها وبينه إلا باعتبار الحدوث والثبوت، ولتوضيح ذلك نقول: زيدٌ كريمٌ، فالصّفة المشبّهة (كريم)، منحت زيداً صفة الكرم، بقطع النظر عن حدوثه أو عدمه، في حين أن قولنا: زيدٌ كارمٌ الآن أو غداً لعمرو، يدل على وقت سيكرم فيه زيد عمراً[6].

---

(1) انظر، ابن هشام **أوضح المسالك**، 3/ص ص286- 287، **وقطر الندى**، ص 280.

(2) انظر، محمد الأشقر، **معجم علوم اللغة**، ص143.

(3) انظر، **دستور**، ص 113، و ص903.

(4) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص 26+.

(5) الأستراباذي، **شرح الشافية**، 4/2، والسيوطي، **همع الهوامع**، 154/6.

(6) انظر، **دستور**، ص 533.

ويراد بقوله: إن الصفة المشبهة لا تدل على الحدوث ، يعني لا أنها تدل على عدم الحدوث، أو تدل على الاستمرار والدوام، فليس معنى (زيدٌ حسن) إلا أنه ذو حسن سواء أكان في بعض الأزمنة أم كان في جميعها[1].

وقد توسَّع سيبويه في حديثه عن الصفة المشبَّهة، إذ قال: "ولم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل، لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنها شُبِّهَت بالفاعل فيما عملت فيه، وما تعمل فيه معلوم، إنَّما تعمل فيما كان من سببها مُعرَّفاً بالألف واللام أو النَكرة، ولا تجاوز هذا، لأنه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه"[2].

وقد عرَّفها ابن هشام تعريفاً شافياً، فقال: الصفة المشبهة: هي "الصفة التي استحسن فيها أن تضاف لما هو فاعل في المعنى كـ (حسن الوجه) و(نقي الثغر) و(طاهر العرض)"[3] وذكر في قطر الندى: "هي الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة الثبوت، كحسن، وظريف، وطاهر، وضامر، ولا يتقدمها معمولها"[4].

ويشار إلى أن الصفة المشبهة لا تبنى من المتعدي، بل من اللازم، وقلَّ فيها وزن اسم الفاعل، نحو: طاهر القلب، ومُنطلِق اللِّسان[5].

الصيغة:

عرَّفها صاحب الدستور بما جاء عند الصرفيين، وهي الهيئة الحاصلة للكلمة من ترتيب الحروف والحركات والسَّكنات[6].

والصيغة في اللغة من صَوَغ: الصَّوْغ: مصدر صاغ الشيء يصوغه صَوْغاً، وصياغة، وصيغة: سَبَكَهُ. والصِّيغَة: حُسْن الخِلْقة والقدّ[7].

---

(1) نفسه، ص533 والجامي، **الفوائد الضيائية**، 203/2.

(2) سيبويه، **الكتاب**، 194/1.

(3) ابن هشام، **أوضح المسالك**، 237/3.

(4) ابن هشام، **قطر الندى**، ص 277.

(5) انظر، السيوطي، **همع الهوامع**، 58/6.

(6) انظر، **دستور**، ص 542.

(7) انظر، **اللسان**، مادة: صوغ.

فصياغة الشيء وسَبْكه، بمعنى تشكيله وفق هيئة ما، كما هي صياغة الكلمة بحروفها وحركاتها، لتؤدي معنى ما. والصيغة بمعنى حسن الخِلقة، تتّفِق مع المفهوم الاصطلاحي، إذ إن حسن الخلقة باعث على القبول والارتياح لمن يتّصِف بها، وكذلك التحكُّم في صيغة الكلمة حتى تبدو مقبولة معقولة لدى المتكلم ، عندما تتناسب أجزاؤها مع بعضها.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلحات بناء الكلمة ووزنها يعني صياغتها، وكل هذه المسميات تعني هيئة الكلمة التي يمكن أن يشارك غيرها فيها، من مثل: عدد حروفها المرتّبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية، كلٌّ في موضعه؛ فرجلٌ مثلاً على هيئة وصيغة، يشاركه فيها عَضُد، وذلك لكونه على ثلاثة حروف، أولها مفتوح، وثانيها مضموم، أمّا الأخير فلا تعتَبَر حركته وسكونه في البناء والصيغة الصرفية للكلمة، فرجلٌ ورجلاً ورجلٍ على بناء واحد[1].

أمّا ما عناه بترتيب الحروف، هو تغيير الوزن بتغيير النظم، فتقول: (يَئِس) على وزن فَعِل، و(أيِس) على وزن عفِل[2].

صيغة منتهى الجموع:

يقول النكري: هي صيغة من صيغ الجمع في اللغة العربية، وهي مفتوحة الأول، ويكون ثالثها ألفاً وبعد الألف حرفان أو ثلاثة، أو أوسَطها ساكن مثل: (مساجد، وحضائر، وقنابل)، وسُمّيت بمنتهى الجموع لأن كل جمع إذا جاء على هذه الصيغة، لا يجمع جمع التكسير مرة أخرى، وقد يجمع جمع السلامة لأنه لا يغيِّر الصيغة[3].

ويشار إلى أن صيغة منتهى الجموع ممنوعة من الصرف في المعرفة والنَكرة، وذلك لأنه لا يكون الشيء واحداً على هذا البناء، والواحد اكثر تمكناً، فلمّا لم يكن هذا من بناء الواحد تركوا صرفه، إذ خرج من بناء الذي هو أشد تمكناً[4].

---

(1) انظر، الأستراباذي، **شرح الشافية**، 2/1

(2) نفسه، 1/ص ص 2-3.

(3) انظر، **دستور**، ص 542، وسيبويه، **الكتاب**، 229/3.

(4) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 227/3.

حروف الزيادة:

هي حروف عشرة، تزاد على حروف الكلمة الأصلية، لتؤدي معنى ما، وسميت بالزائدة، لأن حذفها لا يخل بأصل الكلمة المقصود، وليس المراد أن هذه الحروف لا تكون إلا زائدة، بل المراد أنه إذا زيد حرف فلا يكون إلا منها، كما أنه ليس المقصود أن حروف الزيادة ليست إلا هذه، بل إنه إذا زيد حرف لغير الإلحاق أو التضعيف، فلا يكون إلا منها، وحروف الزيادة تجمعها، عبارات: (سألتمونيها، واليوم تنساه، وهويت السمان، ويا أوس نمت، ولم يأتنا سهو)[1].

وقد تناول حروف الزيادة كثير من علماء اللغة العربية، مثل: سيبويه[2]، وابن الحاجب[3]، والسيوطي[4]، فبيّنوا مفهومها وعددها وأماكن زيادتها.

المنشعبة:

وعرفها المؤلف بالبنية المزيد على أصولها حرف أو أكثر، سواء أكانت هذه الأبنية ثلاثية الأصول أم رباعية أم خماسية، أو تكرّر فيها حرف من أصولها كاستنصر وكرَّم[5].

وفي اللسان: المنشعبة من شعب: أي شتّت وفرق، والشَعْب: التفرّق في الشيء. وتشعَّبت أغصان الشجرة، وانشعبت: انتشرت وتفرّقت أغصانها، والشُعبة من الشجرة: غصن من أغصانها[6].

وإذا كان المعنى اللغوي يشير إلى التفرّق والتشتّت، فإن الاصطلاح يعني الزيادة على الأصل دون التفرق بينه وبين ما يزاد عليه. وإذا كان ثمّة علاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، فإنها تبدو في وصف الشجرة والكلمة بالمنشعبة، ففي كليهما زيادة على الأصل من غير تفرق أو تشتيت؛ فأصل الشجرة جذع تتفرع منه الأغصان، وأصل الكلمة عدد من الحروف الأصول، يزاد عليها حروف أخرى لغرض معنوي.

---

(1) انظر، **دستور**، ص364، والجامي، **الفوائد الياتية**، 370/2.

(2) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 4/ص ص 235-237.

(3) انظر، السيوطي، **همع الهوامع**، 237/6.

(4) الأستراباذي، **شرح الشافية**، 333/2.

(5) انظر، **دستور**، ص 906.

(6) انظر، **اللسان**، مادة: شعب.

وجاء عند الجرجاني تعريف لمصطلح المنشعبة فقال: "المنشعبة الأبنية المتفرعة من أصل بإلحاق حرف أو تكريره كأكرم وكرَّم[1].

الإلحاق:

الإلحاق هو: زيادة حرف أو حرفين على تركيب زيادة غير مطّردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب، مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعيَّنة والسَّكنات كل واحد في مثل مكانها في الملحق بها وفي تصاريفها من الماضي، والمضارع، والأمر، والمصدر، واسمي الفاعل والمفعول، إن كان الملحق به فعلاً رباعياً، ومن التصغير والتكسير إن كان اسماً رباعيّاً لا خماسيًّا[2].

ويضيف ابن الحاجب، موضّحاً فائدة الإلحاق فيقول: " رُبَّما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع"[3].

ولا بدَّ من الإشارة إلى ما يُرادُ بعبارة (زيادة غير مطّردة)؛ إذ يُشترط في الزيادة التي للإلحاق ألا تطّرد في إفادة معنى، فالميم في (مَفعَل) للزمان أو المكان أو المصدر والهمزة في (أفعل) للتّفضيل، ليس من الإلحاق في شيء، ولهذا كان معنى الكلمة بعد زيادة الإلحاق كمعناها قبل الزيادة[4].

الصيرورة:

يعني مصطلح الصيرورة عند الصرفيين، كما نقله المؤلف: صيرورة الشيء منسوباً إلى ما اشتق منه الفعل، كأغَدَّ البعير، أي صار ذا غُدَّة، وهي التي في اللّحم. وقالوا: إن باب الإفعال يجيء للصيرورة[1].

أمَّا الصيرورة لغة: فهي صير: أي صار الأمر على كذا يصير صيرا ومصيرا وصيرورة، والصيرورة مصدر للفعل صار يصير. وصيَّرته: أي جعلته[2].

---

(1) الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص255.

(2) انظر، **دستور**، ص154، والأستراباذي، **شرح الشافية**، 52/1.

(3) الأستراباذي، **شرح الشافية**، 52/1.

(4) انظر، محمد الأشقر، **معجم علوم اللغة**، ص74.

يلحظ ما بين المفهومين اللغوي والاصطلاحي من علامة؛ إذ كل منهما يعني جعل الشيء في حالة جديدة لم تكن له من قبل.

ويفصّل ابن الحاجب معنى الصيرورة، حيث جاء عنده (لصيرورته ذا كذا)، قصد بذلك، صيرورة ما هو فاعل أفعل صاحب شيء، وهو على ضربين: إما أن يصير صاحب ما اشتق منه، نحو (ألحَمَ زيدٌ)، أي صار ذا لحم، و(أطفلت)، أي صارت ذا طفل، و(أعسر وأيسر وأقلّ)، أي صار ذا عسر ويسر وقِلّة. وإما أن يصير صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه، نحو (أجرب الرجل)، أي صار ذا إبل ذات جرب، و(أقطف)، أي صار صاحب خيل تقطف، و(أخبث)، أي صار ذا أصحاب خُبثاء[3].

ومن نوع الصيرورة، دخول الفاعل في الوقت المشتق منه أفعل، نحو: أصبح وأمسى، أفجر وأشهر، أي دخل في الصباح والمساء والفجر والشهر، ومنه كذلك دخول الفاعل في وقت ما اشتق منه أفعل، نحو: أشملنا وأجنبنا وأصبينا وأدبرنا، أي دخلنا في أوقات هذه الرياح، ومنه (أدنف) أي حصل في وقت الدّنف. ومنه الدخول في المكان الذي هو أصله، والوصول إليه، كأكدى، أي وصل إلى الكدية، وأنجد، أي وصل إلى نجد، ومنه الوصول إلى العدد الذي هو اصله، كأعشر وأتسع وآلف، أي وصل إلى العشرة والتسعة والألف، فجميع ذلك بمعنى صار كذا[4].

المطاوعة:

هي قبول الشيء رغبة، وكون الفعل مطاوعة، يعني كونه دالا على معنى حصل على تعلق فعل آخر متعد به كقولك: (باعدته فتباعد)، فالفعل تباعد أدى معنى حصل من تعلق فعل آخر متعد به، وهو (باعدته)؛ أي بهذا الذي قام به تباعد.[5].

وفي اللّسان، طوَعَ: الطَّوْع: نقيض الكره. طاعه يطوعه وطاوعه: انقاد له. والمُطاوعة: الموافقة. والاستطاعة: القدرة على الشيء، واستطاع: قدِر[1].

---

(1) انظر، **دستور**، ص542.

(2) انظر، **اللسان**، مادة: صَيَر.

(3) انظر،الأستراباذي، **شرح الشافية**، 88/1.

(4) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 4/ ص ص 55- 63، والأستراباذي، **شرح الشافية**، 90/1.

(5) انظر، **دستور**، ص 855.

من ذلك يتبيّن، أن الطوّع والطاعة والموافقة، هي أساس للمطاوعة في الأبنية التي تؤدي معناها، والقدرة على فعل الشيء، قدرة لدى تركيب المطاوعة، وبها يتم المعنى.

وتأتي المطاوعة على أوزان، من أهمها (انفعَل) مثل: كسرته فانكسر، و(افتعل) مثل: غممته فاغتمّ، و(فعل) مثل: أدخلته فدخل، و(تفعّل) مثل: كسرته فتكسّر، و(تفاعل) مثل: ناولته فتناول[2].

ويورد النكري في دستوره تعريف الجرجاني للمطاوعة، حيث عرفها على أنها "حصول الأثر عن تعلّق الفعل المتعدّي بمفعوله، نحو: كسرت الإناء فتكسّر، فيكون تكسّر مُطاوعاً، أي موافِقاً لفاعل الفعل المتعدي، وهو كسّرت"[3].

الثلاثي:

ذكر المؤلف في تعريف الثلاثي عند أصحاب التصريف، أنه الكلمة التي تكون حروفها الأصول ثلاثة، فإن لم يكن فيها حرف زائد فهي مجرّدة[4].

الثلاثي المجرّد:

والمقصود به، ما كانت حروفه الثلاثة أصلية، جرّدت من الزوائد، ويأتي في الاسم والفعل. وبالنسبة للاسم، فله عشرة أبنية، والقسمة تقتضي اثني عشر، سقط منها (فُعِلٌ وفِعْلٌ) استثقالاً[5].

إنما قالوا: اثني عشر بناءً، لأنه إمّا مفتوح الأول أو مكسوره أو مضمومه مع سكون الثاني، وفتحه وكسره وضمه، وذلك كـ (فلس) في الاسم، و(صَعْب) في الصِّفة، وفرس وحسن وكتِف، ودَرد، وعِنَب[6].

أما بالنسبة للفعل الثلاثي المجرّد، فله ثلاثة أبنية في الماضي: (فعَلَ، وفعِل، وفعُل)، في نحو، ضرب، وشرب، وكرُم[1].

---

(1) انظر، **اللسان**، مادة: طوع.

(2) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 4/ص ص 65-66.

(3) الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص233.

(4) انظر، **دستور**، ص302.

(5) انظر،الأسترابادي، **شرح الشافية**، 35/1، وأبو الفداء، **الكناش**، ص245.

(6) درد: الذي سقطت أسنانه.

الثلاثي المزيد:

بالنسبة للاسم الثلاثي، فالزيادة فيه كثيرة، لسهولته وكثرة استعماله، وتقع الزيادة الواحدة فيه في أربعة مواضع: ما قبل الفاء، وما بين الفاء وبين العين، وما بين العين وبين اللم، وما بعد اللم، وتقع في هذه المواضع زيادة واحدة واثنتان وثلاث وأربع[2].

وبالنسبة للفعل الثلاثي المزيد فيه، في صيغة الماضي، فله خمسة وعشرون بناءً، ملحق بدحرج نحو (شملل)، وملحق بتدحرج نحو (تجلبب)، وملحق باحرنجم نحو (اقعنسس)، وغير ملحق، نحو (أخرج، وجرَّب، وقاتل)[3].

وفي الثلاثي من الأسماء والأفعال كلام كثير، لاسيما أن أوزانه من أكثر أوزان الكلمات العربية استخداماً وشيوعاً، وكان من أبرز مَن أشاروا إليها في مُؤلّفاتهم، سيبويه في كتابه[4]، والسيوطي في همعه[5]، وغيرهما.

الرُّباعي:

يعرّف الرباعي عند الصرفيين، وكما نقله المؤلف، بأنه ما كانت حروفه الأصول أربعة، وإن كان مجرّداً من الزوائد فيسمى الرباعي المجرد، كـ دحرج وجعفر، وإلا فهو الرباعي المزيد، كـ تدحرج، وحنادل. وللماضي الرباعي المجرد، بناءٌ واحد، هو (فعْلل) فالتزموا فيها الفتحات لخفتها. وبالنسبة للماضي الرباعي المزيد، فله ثلاثة أبنية، وهي: تفعلل كتدحرج، وافعنلل كاحرنجم، وافعللّ كاقشعرّ[6].

وعرَض للرباعي المجرد والمزيد منه، غير واحد من علماء اللغة العربية، كان من أهم هؤلاء سيبويه[7]، وابن الحاجب[1]، وأبو الفداء[2]، وغيرهم.

---

(1) انظر، السيوطي، **همع الهوامع**، 6/ص ص 9-10.

(2) انظر، أبو الفداء، **الكناش**، ص ص310-311.

(3) نفسه، ص 249.

(4) انظر، سيبويه، الكتاب، 230/4.

(5) انظر، السيوطي، همع الهوامع، 22/6.

(6) انظر، دستور، ص 448.

(7) انظر، سيبويه، الكتاب، 230/4.

ولبيان سبب عدم مجيء الفعل الماضي الرباعي المجرّد إلا على وزن واحد (فعلل)، نورد رأي السيوطي في ذلك، فقال في همعه: "وإنّما لم يجئ على غير هذا الوزن، لأنه قد ثبت أن الأول لا يكون ساكناً، وأول الماضي لا يكون مضموماً في البناء للفعل، ولا مكسوراً للثّقل، فتعيَّن الفتح، ولا يكون آخره إلا مفتوحاً لوضعه مبنيّاً عليه، ولا يكون ما بينهما متحرّكاً كلّه لئلا يتوالى أربع حركات، ولا مسكّناً كله لئلا يلتقي ساكنان، ولا الثالث لعروض سكون الرابع عند الإسناد إلى الضمير، فتعيَّن أن يُسكّن الثاني"[3].

وبعد الحديث عن الفعل الرباعي، مُجرّده ومزيده، فإن صاحب الدستور ينتقل للحديث عن الاسم الرُّباعي المجرّد والمزيد كذلك؛ فالاسم الرباعي المجرد يأتي على خمسة أبنية: فعلل كجعفر، وفِعلل كزِبرج (اسم من أسماء الذهب)، وفُعّل كبُرثُن (بمعنى مِخلب الأسد)، وفِعلل كدِرهم، وفِعّلٌ كقِمَطر (ما تحفظ به الكتب)[4].

وعن الاسم الرباعي المزيد، لا يوجد من الأبنية إلا القليل، وأبرزها فعالِل كـ حنادِل ودواسِر، وفعائِلة كـ علائِقة[5].

الخماسي:

جاء عند النكري، إن الخماسي هو "ما كان فيه خمسة أحرف أصول"[6]. ويعدُّ من أقل الكلمات استخداماً وشيوعاً في العربية، مقارنة مع الثلاثي التي هي من أكثرها، والرباعي الذي يليه[7].

وبالنسبة لأوزان الاسم الخماسي، فقد حُدّدت بأربعة أوزان، ومن أبرز الأسماء التي جاءت منها، "سَفَرجَل، وقِرطَعَب، وجِحْمَرش، وقُذَعْمِل"[8].

---

(1) انظر،الأستراباذي، **شرح الشافية**، 113/1.

(2) انظر، أبو الفداء، **الكناش**، ص247.

(3) السيوطي، **همع الهوامع**، 19/6.

(4) انظر، **دستور**، ص448.

(5) نفسه، ص448، وسيبويه، **الكتاب**، 294/4.

(6) **دستور**، ص415، والجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص107.

(7) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 230/4.

(8) الأستراباذي، **شرح الشافية**، 47/1.

ولتحديد أوزان الاسم الخماسي المجرد، تقف الدراسة على أربعتها، وهي:

فعلّل: بفتح الفاء والعين وسكون اللام الأولى وفتح الثانية، نحو (سفرْجَل).

فِعلّلّ: بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وسكون اللام الثانية، نحو (قِرْطعْب) بمعنى الخِرقة.

فعلّلِل: بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وكسر اللام الثانية، نحو (قهبَلِس) بمعنى الذكر.

فُعلّل: بضم الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى وكسر اللام الثانية، نحو (قُذعُمِل) بمعنى الشيء القليل[1].

أمّا بالنسبة للفعل الخماسي المزيد، ففيه أربعة أوزان كذلك، وهي على النحو الآتي:

افعلّل: ويأتي في الخماسي الصّحيح الحروف، نحو (اسْحَنْفر).

افْعلّلّ: ويأتي في الخماسي المُدغم، نحو (اسْبَكَرَّ).

افعولل: ويأتي في الخماسي المبني من الثلاثي، نحو (احدودب).

فعلّل: ويأتي في الخماسي المبني من الرُباعي، نحو (سَبحْلّل)[2].

الصّحيح:

الصحيح في اصطلاح الصرفيين، وكما نقله المؤلف، يُعَبَّر به عن الكلمة التي تخلو حروفها الأصلية (الفاء، والعين، واللام) من حروف العلّة، أو الهمزة أو التّضعيف، وهذا مجال اهتمام الصرفيين، وهو معرفة جواهر الكَلِم صحّةً وتغَيُّراً، ويُقال له (السّالم) أيضا[3].

---

(1) انظر، أبو الفداء، **الكناش**، ص248، والسيوطي، **همع الهوامع**، 14/6.

(2) انظر، المُؤدّب، **دقائق التصريف**، ص184.

(3) انظر، **دستور**، ص524، والجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص137.

والصّحيح في اللغة، من صَحَحَ: الصِّحُّ، والصِّحَة: خلاف السُّقم، وقد صحَّ فلان من علته واستصحَّ[1]، قال الأعشى:

أو كما قالوا سقيمٌ، فلئن نفض الأسقام عنه واستصحَّ[2]

فالصحيح من الإنسان والحيوان والنبات، هو ما خلا من العلّة والمرض. والصحيح من الأفعال ما خلا من حروف العلّة. وبهذا فإن الصحيح خلاف العليل.

المعتل:

يُطلق المعتل على الكلمة التي يكون أحد حروفها الأصول حرفا من حروف العلة، وأقسامه سبعة، لأنه إما أن يتعدّد فيه حرف العلة أو لا. فإن كان فاءً يسمّى مثالاً لمماثلته الصحيح في عدم الإعلال والصحة، وهذا هو مُراد من قال: لاحتمال ماضيه ثلاث حركات، بخلاف ماضي الأجوَف والنّاقص. وإن كان عيناً يسمى أجوف، لأن اعتلاله من وسطه الذي هو كالجوف، ولأن جوفه خالٍ عن الحرف الصحيح، ويقال له: ذو الثلاثة أيضاً، لكون ماضيه على ثلاثة أحرف من المتكلم الواحد إلى الجمع المؤنّث المخاطبة، وكذا في الجمع المؤنث الغائبة. ويسمى ذو الأربعة أيضاً لكون ماضيه على أربعة أحرف من المتكلم الواحد، إلى الجمع المؤنث المخاطبة، وكذا في الجمع المؤنث الغائبة[3].

هذا في حال كون حرف العلة واحداً، أما إذا تعدد، فإما أن يكون اثنين أو أكثر، فإن كان أكثر فهو المعتل المطلق كواو وياء لاسمي الحرفين، وإن لم يكن أكثر، فإما أن يفترقا أو يقترنا، فإن افترقا فيسمى لفيفاً مفروقاً، لالتفاف حرفي العلة فيه وافتراقهما، وإن اقترنا فإما أن يكونا في الفاء والعين، كـ ويل ويوم، ولا يُبنى منه فعل، أو في العين واللام كـ غوى ، ويسمى لفيفاً مقروناً لالتفاف حرفي العلة فيه مع الاقتران[4].

---

(1) انظر، **اللسان**، مادة: صحّح.

(2) الأعشى، **ديوان الأعشى**، ص90.

(3) انظر، **دستور**، ص ص 859- 860.

(4) نفسه، ص 860.

ولقد توسّع ابن يعيش في الحديث عن المعتل، فعرّفه على أنه ما كان فيه حرف علة، وحروف العلة ثلاثة: (الواو والياء والألف) ولا يخلو المعتل الثلاثي من أن يكون: فاءً، أو عيناً، أو لاماً، فمعتل الفاء في نحو (وجد)، ويسمى معتل مثال أو معتل الفاء، ومعتل العين في نحو (قال)، ويسمى معتل أجوف أو معتل العين ومعتل اللام في نحو (رمى)، ويسمى معتل ناقص أو معتل اللام[1].

وفي حديث مخصص عن اللفيف، نصّ الفارابي (ت350هـ) بقوله: "وباب من العربية يقال له اللفيف، لاجتماع حرفين معتلين فيه، وهو مثل طوى يطوي، ولوى يلوي".[2]

وسمّيَ اللفيف لفيفاً، لأنه التفّ فيه حرفان معتلان بحرف تقدّمهما صحيح، وهو على وجهين:

أحدهما مفروقاً وهو ما يفصل بين حرفي العلة حرف صحيح في مثل: (وقى)، وثانيهما مقروناً، وهو ما تجاوز فيه حرفا العلة، في مثل: (طوى)[3].

وفي اللغة، اللفيف: الجمع المُلتف من كل مكان، ومن كل أخلاط شتّى. واللفيف من الأفعال: المعتل الفاء واللام. واللفيف من الكلام: كل كلمة فيها معتلان[4].

ويُلحظ ما بين المفهومين اللغوي والاصطلاحي من علاقة؛ حيث إن المعنى اللغوي بمعنى الملتفّ من الأشياء من كل مكان، يتناسب مع التفاف حرفي العلة من جانبي الحرف الصحيح بداية ونهاية في اللفيف المفروق، أو من جانب واحد للصحيح، مُجتمعين بعده في اللفيف المقرون.

وعرف الجرجاني اللفيفين كلٌّ على حِدة، فالمقرون عنده ما اعتلّ عينه ولامه كـ (قوى)، والمفروق ما اعتلّ فاؤه ولامه كـ (وقى)[5].

---

(1) انظر، ابن يعيش، **شرح الملوكي**، ص ص 47-48، والجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص132.

(2) الفارابي، **ديوان الأدب**، مادة: لفف.

(3) انظر، المؤدّب، **دقائق التصريف**، ص335، والأندلسي، **ارتشاف الضرب**، 80/1.

(4) انظر، **اللسان**، مادة: لفف.

(5) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص203.

المضاعف:

هو ما تكرر فيه حرف صحيح، وهو من الثلاثي ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، مثل (ذبَّ، وفرَّ)، ومن الرباعي ما كانت فاؤه ولامه الأولى، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد، نحو (دَبْدَب، وزلزَل)[1].

وتناول سيبويه المضاعف عند حديثه عن التضعيف، الذي عرفه: بأن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد، وذلك نحو ردَّ، واجترَّ، واستعدَّ[2].

وقد توسَّع ابن يعيش في حديثه عن المضاعف، فوجد أنه بمعنى التضعيف، وهو: " أن يجتمع في الكلمة مَثلان من الأصول متجاوران، ولا يخلو تجاورهما، من أن يكون بين العين والفاء، أو بين العين واللام، فإن كان بين العين والفاء فإنَّ ذلك لم يوجد في أبنية الأفعال، في شيء من كلامهم، وإنّما جاء في أسماء قليلة نحو: (دَدن، وكوكب، وأوّل)، ولم يشتقّ من ذلك فعل. وقد جاء التضعيف بحاجز اسماً وفعلا، نحو: سلس، وقلق، وذلك قليل"[3].

ومن اللافت للنظر، تسمية المضاعف بالأصَمّ؛ فقد جاء عند أبي حيان الأندلسي، الأصَمُّ: هو ما عينه ولامه من جنس واحد[4]. من غير أن يوضح سبب التسمية هذه، ولم ترد هذه التسمية عند غير الأندلسي. وقد يكون أطلقها على المضاعف لملحوظة صوتية تبدو على المضاعف من الكلمات، عند الوقوف عليها.

المهموز:

يعد المهموز كما أشار إليه صاحب الدستور عند الصرفيين، كلمة يكون أحد أصولها همزة، سواء كانت موجودة أو مقلوبة أو محذوفة، كـ (أمر، ويأمر، ومُرْ) [5]. وبذات المعنى

---

(1) انظر، **دستور**، ص854.

(2) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 3/ ص ص529-530.

(3) ابن يعيش، **شرح الملوكي**، ص45.

(4) انظر، الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، 80/1.

(5) انظر، **دستور**، ص914.

سبقه الجرجاني، فقال: "المهموز ما كان في أحد أصوله همزة، سواء بقيت بحالها كسأل؛ أو قلبت كسالَ، أو حُذفت كسل"[1].

والمهموز كالصحيح؛ فمنه مهموز الفاء، نحو (أمر يأمر)، ومنه مهموز العين، نحو (زأر يزأر)، ومهموز اللام، نحو (قرأ يقرأ)[2].

الممدود:

يُعرف الممدود بأنّه كل اسم لحقه همزة بعد ألف، في نحو (حمراء، وصفراء، ورداء، وكِساء) [3].

والممدود من المدّ: الجذب والمطل. مَدَّه يمُدُّه مَدّاً فامتدَّ ومدَّه فتمدَّد: بمعنى طوّله فتطوّل. وشيء ممدود: أي ممدود. والمدُّ: مدُّ الحبل، ومدُّ النهر. ومدَّ الحرف يمدُّه مدّاً: أي طوّله[4].

يتبيَّن من التعريف اللغوي، أن الممدود هو الشيء الذي يتّصف بالمَطل والطُّول، ومثّل ذلك الصَّوت الذي يُعبَّر به عن الاسم الممدود، فإنّ المقطع الصوتي عند المدّ يطول بشكلٍ لم يتوفّر في المقطع غير الممدود.

وفي كتاب سيبويه، عُرِّف الممدود بصيغة مختلِفة؛ إذ جاء فيه " وأمّا الممدود فكلُّ شيءٍ وقعت ياؤه أو واوه بعد ألف، فأشياء يُعلم أنها ممدودة"[5]. ولا شكَّ أن سيبويه أراد بالياء والواو، أصلي الهمزة قبل انقلابها عنهما.

وأضاف ابن الحاجب معلومة جديدة في تعريفه للممدود لم تكن قد وردت في التعريفات السابقة، مُؤدّاها أن الممدود كالمقصور، إلا أنه يُضاف إلى ألف المقصور همزة، وهي حرف الإعراب في الاسم الممدود[6]، وعليه جاء تعريف أبي حيّان الأندلسي[1].

---

(1) الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص ص 257- 258.

(2) ينظر، الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، 79/1.

(3) انظر، **دستور**، ص 890، والجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص250.

(4) انظر، **اللسان**، مادة: مَدَدَ.

(5) سيبويه، **الكتاب**، 539/3.

(6) انظر،الأستراباذي، **شرح الشافية**، 324/2.

جمع القِلّة:

هو جمعٌ يُطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما، ويكون على أوزان مُحدَّدة، من أهمها: أفعُل، وأفعال، وأفعِلة، وفِعْلة، على نحو: أفلس، وأفراس، وأرغِفة، وغِلْمة، جمع فِلس وفرس ورغيف وغُلام[2]. وهكذا جاء في الفوائد الضيائية[3]، كما نصَّ عليه قول مؤلف الدستور.

وتقدَّمَ سيبويه بالحديث عن جمع القلّة، ولكنه أطلق عليه اسم (أدنى العدد)، وله أبنية مُختصّة به، كان من أهمها (أفعُل)، نحو: أكلب، وأكعُب. و(أفعال) نحو: أجمال، وأحمال. و(أفعِلة)، نحو: أنصبَة، وأغربة. و(فِعْلة)، نحو: صِبيَة، وفِتيَة[4].

وبيّن ابن هشام، أن جمع القِلّة موضوع للعدد القليل، وهو على أربعة أوزان[5]، وقبله سيبويه وتبعه في ذلك السيوطي[6].

ومهما ظهر من اختلاف طفيف في تعريفات جمع القِلّة، سواء أكان ذلك في المضمون أم كان في التسمية، فإن المعنى واحد، كما هي أوزانه واحدة.

جمع الكثرة:

هو الجمع الثاني المقابل لجمع القلّة، ويُطلق على ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له، والجمع الصحيح مذكّراً كان أو مؤنّثاً، وما عدا جمع القِلّة هو جمع الكثرة. وقد يُستعار أحد جمعي القلة والكثرة للآخر، كقوله تعالى: "والمُطلّقات يتربَّصنَ بأنفسهن ثلاثة قروءٍ"[7]، فقروء جاءت في موضع أقراء[8].

---

(1) انظر، الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، 235/1.

(2) انظر، **دستور**، ص333.

(3) انظر، الجامي، **الفوائد الضيائية**، 187/2.

(4) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 490/3.

(5) انظر، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 307/4.

(6) انظر، السيوطي، **همع الهوامع**، 6/ص ص 87-91.

(7) البقرة: 228.

(8) انظر، **دستور**، ص333، والجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص81.

وكما سمّى سيبويه جمع القِلّة بأدنى العدد، فإنه يُقابله بتسمية جمع الكثرة بـــ (أكثر العدد)، ومثلما بيَّن للسابق أبنية، فإنّه يبيّن لهذا الجمع أبنية كذلك، حدَّها بجميع أبنية الجمع، ما عدا أبنية جمع القِلّة[1].

الجمع المُكسَّر:

لقد عرّف المؤلف الجمع المُكسَّر، إذ نصَّ على ذلك بقوله: " جمعٌ تغيَّر بناء واحده لأجل الجمعية"[2].

وفي تناوُل القدماء للجمع المُكسّر، فإنهم يشيرون إليه من خلال تفرُّعه إلى جمعي القِلّة والكثرة، اللذَين سبق الحديث عنهما[3].

وبيَّن الأنباري أن هذا الجمع سُمِيَ بذلك الاسم على التشبيه بتكسير الآنية، لأن تكسيرها يعني إزالة التِئام أجزائها[4].

أمّا ابن هشام، فيعرفه بالجمع الذي تتغيَّر فيه صورة الواحد، نحو: أسْد جمع أسَد[5].

ولملاحظة ما جدَّ على مفهوم جمع التكسير حديثاً، نذكرُ تعريفاً ينصُّ على أنه "اسم دال على أكثر من اثنين بتغيير لصيغة مفرده"[6].

جمع المذكَّر السَّالم:

هو جمع خاص بالذُّكور، وعلامته الواو والنون، أو الياء والنون، سواء أكان واحده مُذكّراً، كـــ مؤمنين جمع مؤمن، أم كان مؤنّثاً، كـــ سنين جمع سنة[7].

---

(1) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 490/3.

(2) **دستور**، ص333.

(3) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 490/3، والأنباري، **أسرار العربية**، ص54.

(4) انظر، الأنباري، **أسرار العربية**، ص54.

(5) انظر، ابن هشام، **اللمحة البدرية**، 223/1.

(6) محمد الأشقر، **معجم علوم اللغة**، ص164.

(7) انظر، **دستور**، ص333.

وقد تناول سيبويه هذا الجمع في كتابه، إذ قال: إذا جمَعتَ اسم رجل ألحقته الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجرّ والنصب[1].

جمع المؤنَّث السَّالم:

جمع خاص بالإناث، علامته الألف والتاء، سواء أكان واحدُه مؤنّثا، كـ مسلمات جمع مسلمة، أم كان مذكرا كـ سجلّات جمع سِجِل[2].

وفي هذا الجمع، قال سيبويه: "وإذا جمعت اسم امرأة فأنت بالخيار، إن شئت جمعته بالتاء، وإن شئت كسَّرته على حدّ ما تُكسَّر عليه الأسماء للجمع"[3].

وتحت باب جمعي التصحيح، عرَّفه السكاكي بـ "ما يلحق آخره ألف وتاء للجمع أيضا"[4].

يتبين لنا أن النكري، لم يأت بجديد عما جاء عند سابقيه، حول جمع المؤنث السالم، وهذا ما يؤكد نقله عنهم.

الإبدال:

يعرَّف الإبدال عند أرباب الصَّرف، وكما نصّ عليه المؤلّف، بأنه وضع حرف مكان حرف آخر[5].

وفي اللسان، هو جعل شيء مكان شيء آخر، كإبدال الواو تاء في (تالله). والتبديل: تغيير الصورة إلى صورة أخرى[6].

---

(1) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 395/3.

(2) انظر، **دستور**، ص333.

(3) سيبويه، **الكتاب**، 395/3.

(4) السكاكي، **مفتاح العلوم**، ص 62.

(5) انظر، **دستور**، ص11.

(6) انظر، **اللسان**، مادة: بَدَل.

فجعل الشيء مكان شيء آخر، أو تغيير الصورة إلى صورة أخرى على وجه العموم، في المعنى اللغوي للإبدال، شبيه بإبدال حرف مكان حرف آخر في الاصطلاح الصرفي، على وجه الخصوص، كما يرى الباحث.

وقد جاء في بعض المؤلفات البدل بمعنى الإبدال، وعُرِّف على أنه قيام حرف مقام حرف في موضعه، إمَّا ضرورة وإمَّا استحساناً[1].

وتناول ابن الحاجب الإبدال في شافيته بالشرح والتفصيل، فقد عرَّفه بجعل حرف مكان حرف غيره، ويعرف بأمثلة اشتقاقه، كتُراثٍ وأجوهٍ، وبكونه فرعاً والحرف زائد كضُوَيرب، وبكونه فرعاً وهو أصل كمُوَيهٍ، وبلزوم بناء مجهول كهَراق واصطبر[2]. وعدد حروف الإبدال، أحد عشر حرفاً، يبدل كل واحد من غيره إبدالاً شائعاً، ويجمع هذه الحروف عبارة (هدأت موطيا)[3].

التصغير:

جاء في الدستور بما معناه، التصغير: جعل الشيء صغيراً ومنسوباً إلى الصِّغَر، وجعل الاسم مصغّراً، أي دالاً على معنى مُتصِف بالصغر كالرُّجَيل تصغير الرجل. والتصغير من خواص الاسم المعرَب، فلا يُصغّر الفعل، ولا الحرف، ولا الاسم المبني[4].

وجاء سيبويه بحديث مُوسَّع عن التصغير، إلا أنه لم ينصّ على تعريفه صراحة، وإنما أشار إليه تحت مسمّىً آخر، هو (التحقير)[5].

---

(1) انظر، ابن يعيش، **شرح الملوكي**، ص213.

(2) انظر ،الأسترابادي، **شرح الشافية**، 197/3، وأبو الفداء، **الكناش**، ص449.

(3) انظر، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 370/4.

(4) انظر، **دستور**، ص252.

(5) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 3/ص ص415- 495.

واشتمل همع الهوامع للسيوطي على تعريف للمصغّر، فيرى فيه إيضاح لمفهوم التصغير، فقد ورد عنده، المصغّر: هو الاسم المَصُوغ لتحقير أو تقليل، أو تقريب، أو تعَطُّف، أو تعظيم، بضمٍّ أوله وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة بعده[1].

الترخيم:

وهو حذف آخر الاسم بلا علة صرفية، إمّا لمجرد التخفيف كما في المنادى، وإما للضرورة الشعرية الداعية إليه، فهو في الأول جائز، وفي الثاني واجب. هكذا يرى صاحب الدستور[2].

وأثبت ابن منظور معاني لغوية كثيرة للترخيم؛ فقال: رخَمَ الكلام والصوت، ورَخُمَ رخامة، فهو رَخِيم: لان وسَهُل. وكلام رَخِيم: أي رقيق. والترخيم: التليين، ومنه الترخيم في الأسماء، لأنهم إما يحذفون أواخرها ليسهلوا النطق بها. وقيل: الترخيم: الحذف، ومنه ترخيم الاسم في النداء، وهو أن يُحذف من آخره حرف أو أكثر، كقولك إذا ناديت مالكا: يا مال[3].

والناظر إلى المعاني التي جاءت في الترخيم لغة، يجد فيها علاقة جلية مع المعنى الاصطلاحي له، ففي حذف آخر الاسم المُرَخَّم، تليين وتسهيل وتحسين صوتي، كما يبدو للناطق.

ويعرفه سيبويه، بأنه حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفا، ولا يكون الترخيم إلا في النداء، إلا أن يَضطرَ شاعر. وإنّما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم، فحذفوا كذلك كما حذفوا التنوين[4].

---

(1) انظر، السيوطي، **همع الهوامع**، 130/6،، وأبو الفداء، **الكناش**، ص217.

(2) انظر، **دستور**، ص244.

(3) انظر، **اللسان**، مادة: رَخَم.

(4) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 239/2، والأنباري، **أسرار العربية**، ص132، وابن هشام، **شرح قطر الندى**، ص213.

أمَّا ابن هشام، فقد عرَّفه في لمحته البدرية مُستهلاً ذلك بعرض معناه اللغوي، ثمَّ يقول: وفي الاصطلاح، حذف أعجاز المُناديات لغير عِلَّة، بشروط ستة، هي: أن يكون الاسم المُرخَّم منادى، معرفة، غير مُستَغاث، ولا مندوب، ولا مركَّب تركيب إضافة، ولا تركيب إسناد[1].

يُلحظ أن ابن هشام أضاف إلى التعريفات السابقة، عبارة (لغير عِلَّة)، وأخاله جاء بذلك ليوضِّح ويؤكِّد أن الحذف في الاسم المُرَخَّم، لا يكون لانتهائه بحرف من حروف العلة، كما يحدث في المعتل من الأسماء والأفعال، بل يكون في الصحيح أيضا.

(1) انظر، ابن هشام، **اللمحة البدرية**، 2/ص ص150-151، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 374/1.

الفصل الثالث

المصطلحات الصوتية

المصطلحات الصَّوتية:

تتناول الدراسة في هذا الفصل المصطلحات الصوتية في الدستور، وهي مصطلحات خاصة بأصوات اللغة العربية وخصائصها، وقد جاءت في الترتيب ثالثة من حيث العدد، بعد المصطلحات الصرفية.

ومن المعروف أن المصطلحات الصّوتية تختلف عن غيرها من المصطلحات اللغوية، من حيث غموض مسمَّياتها وتعريفها عند القدماء، يضاف إليه دراسة أغلبها تحت أبواب النحو والصرف. وهذا ما دفع الباحث إلى دراستها عند القدماء والمتأخّرين، حتى العصور الوسطى التي أُلف فيها دستور العلماء، ثمّ دراستها عند علماء الأصوات في العصر الحديث؛ ذلك لأن علم الأصوات يُعدُّ من العلوم الحديثة العهد.

وقد اتبعت الدراسة ما اتبعته في الفصلين السّابقين من فصول هذه الرِّسالة العلمية؛ حيث العمل على تتبُّع المصطلحات الصوتية عند المؤلّف، وإيراد تعريفه لها ورأيه فيها، ثم توضيح المعنى اللغوي لها، كُلّما دعت الحاجة إلى ذلك.

وقد بلغ مجمل المصطلحات الصوتية في الدستور واحداً وثلاثين، كادت تشمل موضوعات علم الأصوات العربية. وجاءت مرتّبة حَسْبَ علاقتها ببعضها، وأولويتها التي افترضتها الدراسة بما رأته مناسباً، فجاءت على النحو الآتي:

الحركة:

عرَّفها صاحب الدستور باختصار، فقال: "هي التي تعرض للحرف عرضاً يحُلُّه"[1]. وإخالنا أنه أراد بـ (يحُلُّهُ)، أي يحرِّره من السُّكون، ممَّا يؤدي إلى تحقيق الصَّوت الذي يرافق لفظ الحرف الذي يُحرّك بها.

أمَّا لُغة، فالحركة من أصل حَرَكَ: الحركة: ضِدّ السُّكون، حَرُكَ يَحْرُكُ حركَة، وحَرْكا وحرْكَة، فتَحَرَّك يتحرَّكُ[2].

من هنا يُستنتَج أنّ الأشياء تتحرّك بعد أن كانت ثابتة وساكنة، ولا يكون ذلك إلاّ بفعل قوّة ما تقع عليها فتُحْدث فيها الحركة. وكذلك الحروف تكون ساكنة من غير حركة، فتحرّك بفعل الهواء الذي يُسهم في نطق الأصوات، ولذلك يُطلقُ على الحروف (ساكنة، ومُتحرّكة).

ومن علماء اللغة القدماء الذين توسّعوا بالحديث عن الحركة ابن جنّي، الذي قال فيها: "إنّها صوت ناقص، وإنّما سمّيَت حركة لأنها تُحرّك الحرف عن موضعه وتجذبه نحو الحروف، التي هي أبعاضها، فالفتحة تجذب الحرف نحو الألف، والكسرة نحو الياء، والضّمّة نحو الواو"[3]. وفي موضع آخر من كتاب آخر، قال: "إنّ الكسرة حرف صغير، ألا ترى أنّ من مُتقدّمي القوم مَن كان يُسمّي الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة. ويؤكّد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها"[4]. وشاهد ذلك قول الفِرَزدق في وصف ناقته:

تنفي يداها الحصى في كلّ هاجرة نفيُ الدراهيم تنقاد الصياريف[5].

فمَطَلَ الشاعر حركة الكسر في الدراهم والصيارف، فأصبحتا الدراهيم والصياريف.

من المُلاحَظ على المُحدَثين، أنّهم عمِلوا على تسجيل حركات اللغة العربية الثلاث، على أجهزة الصوت، لملاحظة ما يطرأ على الحرف المُحرّك من ذبذبات وتغيّرات مع الحركة وبدونها[6].

---

(1) **دستور**، ص358.

(2) انظر، **اللسان**، مادة: حرّك.

(3) ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، 91/1.

(4) ابن جني، **الخصائص**، 315/2.

(5) ابن جني، **الخصائص**، 315/2، ولم يُعثَر عليه في ديوان الفرزدق.

(6) انظر، الأشقر، **معجم علوم اللغة**، ص190.

السَّاكِن والسكون:

بدأ المؤلّف بتعريف الساكن لغة؛ فعَدَّه من السكون، وهو القرار وعدم الحركة، ثم يشير إلى أن الحرف الذي يُبْتَدأ به لا يكون إلاّ متحرّكا[1].

وفي موضع آخر من الدستور عرَّف السكون بأنّه عدم الحركة، وهو صورة للجزم، وسُميَ كذلك لسكون الصوت وعدم جريانه عنده، وهو مُرادِف للوقف[2]. وهكذا عُرِّف عند الجرجاني[3].

وليس بغريب على المؤلف أن يفتتح حديثه عن الساكن بتعريفه لغة، لما وُجد فيه من أهمية وتقارُب ملحوظ مع مفهومه الاصطلاحي.

ففي اللسان، سكن: السكون: ضِدّ الحركة. وسَكَنَ الشيءُ يسكن سكوناً إذا ذهبت حركَته. وسكن الرجل: سكت. وسكن: هَدَأ بعد تحرُّك[4].

وجاء عند (التهانوي) معاصر المؤلّف، إنّ السكون صفة من صفات الحروف، وهو خلو الحرف من الحركة، لأن كل حرف إمّا متحرّك وإمّا ساكن، ولا يُرادُ بهذا حلول الحركة والسكون فيها، لأن الحلول من خواص الأجسام، بل يُرادُ بكونه متحرّكا، أن يكون الحرف الصامت يمكن أن يوجد عقِبَه مُصوّت من المصوّتات، ساكناً بحيث لا يمكن أن يوجد بعد شيء من تلك لمُصوّتات[5].

ومن القدماء من رأى في العُدول عن الحركة هو السكون، ويحدث هذا العدول لأحد ثلاثة أسباب: للهروب من التقاء الساكنين، في نحو (هؤلاء)، ولِئلاّ يُبتدأ بساكن لفظاً، أو حكماً، كالكاف التي بمعنى (مثل)، وثالث الأسباب يُعدل عن الحركة لعروض البناء، وذلك في نحو (يا حَكَم)[6].

---

(1) انظر، **دستور**، ص469.

(2) نفسه، ص480.

(3) انظر، الجرجاني. **كتاب التعريفات**، ص125.

(4) انظر، **اللسان**، مادة: سكن

(5) انظر، التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون**، 1/ ص ص962-963.

(6) انظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، 288/2.

ومن اللافت للنظر، أنَّ بعض الساكن قد يُحرَّك، فيما جاء عند ابن جنّي، إذ قال: "أمَّا الساكن فعلى ضربين: ساكن يمكن تحريكه، وساكن لا يمكن تحريكه. الأول منهما: جميع الحروف إلا الألف الساكنة المَدَّة، والثاني: هو هذه الألف، نحو: ألف كتاب، وحساب، وباع، وقام"[1].

وحديثاً يُعبِّر علماء الأصوات عن الصوت الساكن من الجانب الفيزيائي، فيرى إبراهيم أنيس بأن هذا الصوت يتكون بانحباس الهواء انحباساً مُحكَماً، فلا يُسمح له بالمرور لحظة من الزمن، يتبعها ذلك الصوت الانفجاري، أو يضيق مجراه فيُحدِث النفسُ نوعاً من الصفير أو الحفيف، ولذلك تُعدُّ الأصوات الساكنة أقلُّ وضوحاً في السَّمع من كافة الأصوات الأخرى، بما فيها أصوات اللين[2].

من هنا، يُلحَظُ أنَّ القدماء نظروا إلى الساكن والسكون من باب عدم الحركة وخُلو الحروف منها، من غير أن يُحلّلوا كيفية التعبير عنه بأعضاء جهاز النُّطق الصوتي، كما جاء عند المحدثين، الذين توفّرت لديهم الوسائل العلمية الحديثة، وزادت معرفتهم في علوم اللغة، ومنها الأصوات.

الابتداء بالساكن:

لا يجوز الابتداء بالساكن كما هو مشهور، لأن المنطوق به، إمَّا معتمِد على حركته كباء (بكر)، أو على حركة مجاورة كميم (عمرو)، أو على لينٍ قبله يجري مجرى الحركة كباء (دابّة) وصاد (خُوَيْصة) [3].

وقد يُستدلُّ على جواز الابتداء بالساكن بأنه لو امتنع لتوقف التلفُّظ بالحروف على التلفظ بالحركة ابتداءً، ضرورة تقدم الشرط على المشروط، لكن التلفظ بالحركة موقوف على التلفُّظ بالحروف ضرورة توقف وجود العارض على وجود المعروض. وجوابه منع الشرطية لجواز أن تكون الحركة: لازماً غير متقدم للحرف المبتدأ بها لا شرطاً سابقاً، هكذا ذكره المحقّق

---

(1) ابن جني، **الخصائص**، 337/2.

(2) انظر، إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**، ص27.

(3) انظر، **دستور**، ص9.

التفتازاني (ت793هـ)[1]، ولكن في كلام القاضي البيضاوي (ت1329هـ)، في تفسير بسم الله إشارة إلى جواز الابتداء بالساكن في كلام من به لكْنَة، حيث قال: "لأنَّ من دأبهم أن يبتدئوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن"[2].

وقال أحد المتأخرين وهو الشيخ عبد الحكيم رحمه الله: قوله: لأن من دأبهم يعني من طريقتهم أن يبتدئوا بالحرف المتحرك لخُلوص لغتهم عن اللكْنة، وفي ذلك إشارة على جواز الابتداء بالساكن[3].

ويشار في الدستور إلى اختيار الهمزة من الحروف الزوائد لدفع لزوم الابتداء بالساكن، لأنها أقوى الحروف، وأن للحروف الحلقية السِّتة قوة على سائر الحروف، ومن تلك الحروف الحلقية الستة للهمزة قوة عليها لأنها من مبدأ الحلق، فهي أقوى الحروف، والابتداء بالقوى أولى لقوة المتكلم في الابتداء[4].

وأشار ابن يعيش إلى استحالة الابتداء بالساكن، فقال: "واعلم أن التقاء الساكنين لا يجوز بل غير ممكن، وذلك من قبل أن الحرف الساكن كالموقوف عليه وما بعده كالمبدوء به، ومحال الابتداء بساكن، فلذلك امتنع التقاؤهما"[5].

اجتماع الساكنين:

وفي إشارة النَكري لاجتماع الساكنين مصطلحان: أحدهما اجتماع الساكنين على حَدِّهِ والآخر على غير حَدِّهِ، إلا أنه لا ينوِّهُ إلى لفظة (حدِّهِ) في المصطلح الأول، فيما ينوه لها في المصطلح الثاني.

وعن اجتماع الساكنين يقول: "على حَدِّهِ، هو ما كان الساكن الأول حرف لين والثاني مُدْغَمًا، مثل: دابّة وخُوَيْصة في تصغير خاصَّة، واللين أعمُّ من المد. ومن قال: هو ما كان الساكن الأول

---

(1) لم يعثر على هذا الرأي للتفتازاني.

(2) البيضاوي، **أنوار التنزيل**، 2/1.

(3) انظر، السيالكوتي، **شرح شريف على المواقف مع الحاشيتين المُفيدتين**، ص4-16.

(4) انظر، **دستور**، ص9.

(5) ابن يعيش، **شرح المفصل**، 286/5.

حرف مدٍّ، والثاني مُدغماً، أراد بالمد (اللين)، وهو جائز مطلقاً. واشترط بعضهم في جوازه كون الساكنين في كلمة واحدة، فحذف الواو والياء في أفعَلن، وأفعَلن جمع المذكّرَ الحاضر والواحدة المؤنث الحاضرة عند الجمهور للتخفيف، ووجود الدال، أعني الضمَّة والكسرة لا لاجتماع الساكنين على غير حِدَّة، وعند ذلك البعض لاجتماعهما على ذلك، لفوات الشرط المذكور"[1].

ويضيف إلى ذلك قوله: "واعلم أن التقاء الساكنين لا يجوز، بل هو غير ممكن، وذلك من قِبَل أنَّ الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومُحال الابتداء بساكن، فلذلك امتنع التقاؤهما"[2]، كما سبقت الإشارة إليه في مصطلح الابتداء بالساكن.

ويرى سيبويه في (باب تحرُّك أواخر الكَلِم الساكنة إذا حُذِفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين)، أن من كلامهم أن يُحذف وهو بعد غير الساكن، فلمَّا كان ذلك من كلامهم حذفوها هاهنا، وجعلوا التحرُّك للساكنة الأولى، حيث لم يكن ليلتقي ساكنان[3]، وذلك كقولك: اضربِ ابنك، واكرمِ الرجل، وقول الله تعالى: "قل هو الله أحد * الله الصمد"[4]. لأن التنوين ساكن وقع بعده حرف ساكن، فصار بمنزلة باء (اضرب)، ونحو ذلك[5].

وقد توسَّع صاحب الكتاب في الحديث عن التقاء الساكنين، وعدَّه نظير الكسر لتحاشي التقاء الساكنين في قولهم: حذار، وبدار، ونَظار؛ حيث ألزموها الكسر في كلامهم، فجعلوا سبيل هذا الكسر فيه، فاستقام هذا الضرب على هذا ما لم يكن اسماً، نحو (حذام)، لئلاّ يلتقي ساكنان، ونحوه: جَيْر يافتى، وغاق غاق، حيث كسروا هذا إذا كان من كلامهم أن يكسروا إذا التقى الساكنان[6].

وعلى هذا الأساس يسير الأستراباذي (ت686هـ) في شرح الشافية، وعنده إذا كان أول الحرفين الساكنين حرفاً صحيحاً لا يمكن التقاؤهما إلاّ مع الإتيان بكسرة مُختَلسة غير مشبَعَة على الأول منهما، في نحو (اضربِ اضربْ)، أمَّا إذا كان أولهما حرف لين، فإنه يمكن

---

(1) **دستور**، ص27، والجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص8.

(2) ابن يعيش، **شرح المفصل**، 286/5.

(3) سيبويه، **الكتاب**، 152/4.

(4) الإخلاص: 1-2.

(5) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 152/4، والسيوطي، **همع الهوامع**، 176/6.

(6) نفسه، 152/4.

التقاؤهما، ولكن مع ثِقَلٍ ما، وإنما أمكن ذلك مع حروف العلة، لأن هذه الحروف هي الروابط بين حروف الكلمة بعضها ببعض[1].

اجتماع الساكنين على غير حَدِّهِ:

لقد جاء في الدستور: هو "ما كان على خِلاف الساكنين على حَدِّهِ، وإما بأن لا يكون الساكن الأول حرف لين أو لا يكون الثاني مُدغَماً، أو لا يكون الساكنان في كلمة واحدة بل في كلمتين، وهذا عند البعض"[2].

ومِمَّا تجدر الإشارة إليه أن الكتب التي أُخِذت منها المعلومة عن اجتماع الساكنين، لم تتعرض لعبارة (على غير حَدِّهِ) في الحديث عن اجتماع الساكنين، غير واحد منها وهو شرح المفصل[3]؛ فقد وضّح الشارح ذلك بقوله: "وقوله: "على غير حَدِّهما" يريد أن يوجد شرطاهما، والشرطان المدعيّان في اجتماع ساكنين، أن يكون الساكن الأول حرف مدٍّ ولينٍ، والثاني مدغَماً كـ (دابّة) و (شابّة) و (خُوَيصة) تصغير خاصّة، قلبتْ الألف واواً، وجِئت بياء التصغير ساكنة، وبعدها الصاد مضاعفة، و (تُمودَّ الثوبُ) وهو بناء لما لم يسمّ فاعله من (تمادَّ الزيدان الثوب)"[4].

حروف العلّية:

هي ذاتها حروف العِلّة، وهي ثلاثة: (الواو، والياء، ثُمَّ الألف)، وهي مرتبة حسب الثِّقَل، وإذا سُكّنت هذه الحروف سمِّيت (حروف اللّين)، وإذا جانسها حركة ما قبلها فهو (حروف مدٍّ)، ومن هنا فإن كل حرف مد حرف لين، وليس العكس، والألف حرف مدٍّ أبداً، والواو والياء حرفا لين تارة، كما في (قَوْل، وبَيْع)، وحرفا مدٍّ تارة أخرى، كما في (يقُول، ويبيع)، وتارة ثالثة ليستا بحرفي لين ولا مد، بل هما بمنزلة الصحيح، وذلك إذا تحرّكتا، كما في (وَعْد، ويُسْر)[5].

---

(1) انظر، الأستراباذي، **شرح الشافية**، 2/ ص ص210-211.

(2) **دستور**، ص27.

(3) انظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، 286/5.

(4) ابن يعيش، **شرح المفصل**، 287/5.

(5) انظر، **دستور**، ص ص 364-365، والتهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون**، 586/1، والجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص90.

وكان سيبويه قد أطلق على هذه الحروف (حروف اللين). وجعلها في صوتين من أصوات العربية، هما (الواو، الياء) لأن مخرجهما يتسع بإخراج الهواء عند النطق بهما أشدُّ من اتساعه في غيرهما[1].

وتسمى عند بعض القدماء حروف الاعتلال، وثلاثتها تقع في الأضرب الثلاثة، كقولك: مال، وناب، وصوت، وبيض. إلا أن الألف تكون في الأسماء والأفعال زائدة أو منقلبة عن الواو والياء لا أصلاً، وهي في الحروف أصل ليس إلاّ[2].

من هنا يتبيَّن أن حروف العلية التي وردت عند المؤلف قد وردت عند القدماء، بأسماء اللّين والمدّ والاعتلال، إلا أن مصطلح العلّية لم يرد عند غير النكري، والله تعالى أعلم.

أما بالنسبة للمحدثين، فقد تناولوا هذه الحروف بالبحث والدرْس، وسمَّوها بما سمَّاها القدماء، إلا أن بعضهم وجد باندفاع الهواء معها حرا طليقا، أن يسميها بـــ (الحروف الطليقة)، وعرّفها الأنطاكي بالأصوات التي يجري معها النفس طليقاً، بحيث لا يعترض طريقها عائق، حتى تخرج من الفم[3].

كما أطلق عليها آخر، اسم (العِلل أو الصوائت)، والعلّة عنده تتميز بنطق مفتوح وغياب أي عائق[4].

وجاءت هذه الحروف عند بعض المحدثين تحت اسم حروف العلة[5]، وعرفوها بأنها الأصوات المجهورة، التي يحدث في تكوينها، اندفاع الهواء معها في مجرى مستمر خلال الحلق والفم والأنف، دون عائق يعترض مجرى الهواء اعتراضاً تاماً، أو تضييق له يؤدي إلى إحداث احتكاك مسموع[6].

---

(1) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 435/4.

(2) انظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، 418/5.

(3) انظر، الأنطاكي، **الوجيز في فقه اللغة**، ص146.

(4) انظر، أحمد مختار، **دراسة الصوت اللغوي**، ص113.

(5) انظر، تمّام حسان، **مناهج البحث في اللغة**، ص108.

(6) انظر، رمضان عبد التوّاب، **المدخل إلى علم اللغة**، ص91.

وصفوة القول، إن المحدثين قد عنَوا ما عناه القدماء بهذه الأصوات، إلا أنهم أطلقوا عليها مسميات أخرى، لم يسبق وأن جاءت عند القدماء كما تقدم، وهو ما يرجع إلى التطور اللغوي والمصطلحي الذي أصاب مفردات العربية في العصر الحديث.

اللَّحْن:

هو التطويل فيما يطال من أصوات، وهو مكروه في القرآن والآذان، لأنه يؤدي إلى تغيير معنى الكلمات الملحون فيها، وأما تحسين الصوت للآذان، فحسن ما لم يكن لحْنا[1].

وفي اللسان، لحَنَ: اللَّحْن: من الأصوات المصوغة الموضوعة، وجمعه ألحان ولُحُون. ولحَن في قراءته إذا غرَّدَ وأطرب فيها بألحان، وفي الحديث: اقرؤوا القرآن بلُحُون العرب. وهو ألحنُ الناس إذا كان أحسنهم قراءة أو غناءً. واللَّحْن واللُّحَانة واللَّحَانِيَة: ترك الصواب في القراءة والنشيد، ونحو ذلك. ولحن يلْحنُ لحْنا ولحنا ولحُونا[2].

يُلحَظُ من ذلك أن كل الألفاظ في المفهومين، تصيب الأصوات فتُلحِّنُها وتحَسِّنُها وتجعلها مطربَة، وكلُّه مكروهٌ إذا ما أردت الفصاحة في القول.

وقد عُرِّفَ اللحن عند الخليل (ت175هـ)، على أنه ما تلحن إليه بلسانك، أي تميل إليه بقولك: وقال: اللحن والألحان: الضروب من الأصوات الموضوعة، وأضاف بأن اللحن: هو ترك الصواب في القراءة والنشيد، يُخَفَّف ويُثَقِّل. واللَّحَّان واللُّحَّانة: الرجل الكثير اللَّحن[3].

ويرى التهانوي، أن اللحن خَلَل يطرأ على الألفاظ فيُخِلُّ بها، وهو على نوعين: اللحن الجلي، ويُخِلُّ إخلالاً ظاهراً يشترك في معرفته علماء القراءة وغيرهم، وهو الخطأ في الإعراب. واللحن الخَفِي، ويُخِل إخلالاً يختص بمعرفته علماء القراءة، وأئمة الأداء الذين أخذوه من أفواه العلماء[4].

---

(1) انظر، **دستور**، ص766.

(2) انظر، **اللسان**، مادة: لحن.

(3) انظر، الفراهيدي، **معجم كتاب العين**، مادة: لحن.

(4) انظر، التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون**،1402/2.

ويعد اللحن من أولى البواعث على تدوين اللغة وجمعها، وعلى استنباط قواعد النحو وتصنيفها، لما كان لحوادثه المتتابعة وانتشاره، من خطر يهدد العربية والإسلام، وهذه الحوادث كثيرة في الأثر[1]، لا سبيل لحصرها.

التنوين:

يعرف التنوين بأنّه عبارة عن نون ساكنة تتبع حركة آخر الكلمة، ولهذه النون اسم آخر إضافة إلى التنوين وهو الحدث؛ سميت بذلك لأن التنوين مصدرٌ يدل على معنى الحدوث؛ أي حدوث التنوين كصوتٍ على آخر الأسماء المنوَّنة[2].

والتنوين خمسة أنواع:

تنوين التَّرنُّم:

هو تنوين يلحق آخر الأبيات والمصاريع، لتحسين الإنشاد سواء أكانت قافيتها مُطلقة أو مقيّدة، وإن كان بعضهم يطلق على التنوين الذي يلحق القافية المقيّدة، (بالتنوين الغالي)[3]، في نحو قول رؤبة في الرَّجز:

وقاتم الأعماق خاوي المُخترقن[4]

وقد تناول سيبويه هذا النوع من التنوين، بالشرح والدرس، مبيّنًا أنه يستخدم في حالة الغناء والترنُّم[5].

وتجدر الإشارة إلى أن الجرجاني جعل تنويني الترنُّم والغالي مصطلحين مستقلّين، فعرَّف كل واحد منهما على حِدة[6].

---

(1) انظر، الأفغاني، **في أصول النحو**، ص ص 6-15.

(2) انظر، دستور، ص290، والجامي، **الفوائد الضيائية**، 395/2.

(3) انظر، دستور، ص 290، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 54/5، **والكُتّاش**، أبو الفداء، ص368.

(4) رؤبة، **ديوان رؤبة**، ص104.

(5) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 206/4.

(6) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص71.

تنوين التَّمكن:

وهو تنوين يدل على تمكُّن الاسم، أي كون الاسم عديم المُشابهَة بالفعل بالوجهين المُعتبرَين في منع الصرف[1]، وسمَّاه الزمخشري التنوين الدال على المكانة؛ أي على تمَكُّن الاسم في الاسمية، وهو التنوين الداخل على الاسم المنصرف، في نحو (زيدٍ، ورجلٍ)[2].

تنوين التنكير:

وهذا النوع من التنوين يدل على أن مَدْخوله غير مُعيَّن، نحو: صَهٍ، أي اسكت سكوتاً في وقتٍ ما، وهو يفرِّق بين المعرفة والنكرة[3].

وجاء الزمخشري بتسمية مختلفة لهذا التنوين؛ إذ أطلق عليه (التنوين الفاصل بين المعرفة والنكرة)، في نحو: صَهٍ، ومَهٍ، وإيهٍ[4].

تنوين العِوَض:

وهو التنوين الذي يلحق الاسم عِوَضاً عن المضاف إليه، في مثل: حينئذٍ، ويومئذٍ، فكل واحد من الحين واليوم مضاف إلى (إذ)، وإذْ مُضافة إلى الجملة التي بعدها، فلمَّا حُذِفت الجملة، أُلحق بها التنوين عِوَضاً عنها[5].

وقد شرح سيبويه هذا التنوين، وبيّن مواضع استخدامه[6].

---

(1) انظر، **دستور**، ص290،، والجامي، **الفوائد الضيائية**، 396/2.

(2) انظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، 153/5.

(3) انظر، **دستور**، ص290.

(4) انظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، 154/5، والجامي، **الفوائد الضيائية**، 396/2.

(5) انظر، **دستور**، ص291. وابن يعيش، **شرح المفصل**، 154/5. والجامي. **الفوائد الضيائية**، 397/2.

(6) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 310/3.

تنوين المقابلة:

ويعرِّفه صاحب الدستور، على أنه التنوين الذي يُقابل نون جمع المُذكَّر السالِم كـ مسلماتٍ، فالألف علامة الجمع، كما هي الواو في جمع المذكر السالم، ولأنه لا يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك، فزيدَ التنوين في آخره ليُقابله[1].

وجاء عند صاحب المفصّل[2]: والتنوين النائب مَناب حرف الإطلاق في إنشاد بني تميم، نحو قول جرير:

أقِلّي اللوم عاذل والعِتابا وقولي إن أصَبْتُ لقد أصابا[3]

الإدغام:

يعرَّف الإدغام لغة، بأنّه إدخال الشيء بالشيء، فتقول أدغمت الثوب في الوعاء، إذا أدخلته فيه، وأدغمت في الفرس اللّجام إذا أدخلته في فيهِ. وفي صناعة التصريف: أن تأتي بحرفين أولهما ساكن وثانيهما متحرّك، من مَخرَج واحد من غير فصل[4].

والتعريف اللغوي للإدغام سبق إليه ابن منظور، وأضاف إلى ذلك من لغة الإدغام، إدخال حرف في حرف، يُقال: أدغمت الحرف وادَّغمْته، على (افتعلته). والإدغام: إدخال اللّجام في أفواه الدَّواب، وأدغم الفرس اللجام: أدخله في فيهِ، وأدغم اللحام في فمه كذلك[5].

من الملحوظ أن هناك تقارباً بين المفهومين اللغوي والاصطلاحي؛ إذ إن إدخال الشيء في الشيء هو إدغامه، كما أن خروج الحرفين الساكن والمتحرّك من مخرج واحد، هو إدغامٌ لهما، بحيث يبدُوان صوت واحد عند النُّطق بهما.

وقد عرض سيبويه لتعريف الإدغام وتوسَّع في حديثه عنه، حتى كاد لم يترك حيثية من حيثياته إلا وعرض لها[6]، وبمثل ذلك جاء ابن هشام في مسالكه[7].

---

(1) انظر، **دستور**، ص291.

(2) انظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، 154/5.

(3) جرير، **ديوان جرير**، ص64.

(4) انظر، **دستور**، ص78، والجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص13.

(5) انظر، **اللسان**، مادة: دَغَمَ.

(6) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 437/4.

(7) انظر، ابن هشام، **أوضح المسالك**، 4/ ص ص408-409.

وفي شافية ابن الحاجب قيل: إن "الإدغام: أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل"[1]. وإنما قال: بحرفين إذا لا يتصور الإدغام إلا في حرفين، ولا بد من سكون الأول ليتصل بالثاني، لأنه إذ لو حُرِّك لحالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني، ولا بد أن يكون الثاني متحركا لأنه مبيِّنٌ للأول. وإنما قال: فمتحرك بحرف الفاء وليس ثم، ليدل على عدم المهلة، ولم يقل بالواو ليدل على الترتيب. وقوله: من مخرج واحد احتراز من مثل (فلس). وقوله: من غير فصل احتراز من مثل (ربرب)[2].

مما سبق، يبدو أن المؤلف اعتمد تعريف ابن الحاجب للإدغام وقال بشرحه وتفصيله كما وُضِّح.

وبعد هذا العرض لمفهوم الإدغام عند بعض القدماء، يُلحَظُ الاتفاق فيما بينهم على المصطلح، في حين إن مفهوم الإدغام عند المحدثين شابَهُ بعض الاختلاف، الذي أدى إلى توضيح أكثر دقة له، حيث عالجوه من ناحية صوتية، جعلتهم يطلقون عليه مفهوم المماثلة الصوتية، كما سيُوضَّح.

لقد عرف الإدغام عند المحدثين، على أنه ضرب من ضروب المماثلة الصوتية؛ حيث يتأثر الصوت الأول بالصوت الثاني تأثرا تاما، يؤدي إلى تماثله وفنائه فيه فناءً تاما، ينعدم أثره عند النطق به[3].

وكان إبراهيم أنيس قد تناول معنى الإدغام تحت اسم المماثلة Assimilation، مبيِّنًا أنها تأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض في المتصل من الكلام، حتى ينطقها المتكلم نطقا طبيعيا لا تكلف فيه، وتكون للأصوات المتجاورة في المخارج والصفات[4].

كما عُرِّف حديثا بالتماثل Similarity الذي يتحول فيه الحرفان المتجانسان إلى حرفين يمتلكان صفة التماثل الصوتي[5].

الإعلال:

يعرف الإعلال عند الصرفيين، وكما ورد عند مؤلف الدستور: بأنه تَغيير حرف العلة للتخفيف، والتغيير جنس شامل للإعلال ولتخفيف الهمزة والإبدال، فلما قُيِّدَ بحرف علة خرج

---

(1) الأستراباذي، **شرح الشافية**، 233/3، والسيوطي، **همع الهوامع**، 280/6.

(2) انظر، **دستور**، ص78.

(3) انظر، عبد الصبور شاهين، **أثر القراءات في الأصوات**، ص236.

(4) انظر، إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**، ص126.

(5) انظر، عبد القادر عبد الجليل، **الأصوات اللغوية**، ص299.

تخفيف الهمزة والإبدال مما ليس بحرف علة، كـ أصيْلال في أصيْلان لقرب المخرج[1]. وبهذا المفهوم يكاد النَكري أن يكون عاكفاً على كتاب التعريفات للجرجاني[2].

وهناك تعريف أشمل للإعلال، ينصُّ على أنه تغيير حرف العلة للتخفيف، وهو مختص بتغيير هذا النوع من الحروف، (الألف، والواو، والياء)[3].

وقد أشار ابن يعيش إلى الإعلال في مَعرض حديثه عن أمثلته وأنواعه؛ إذ اعتبره إعلال الاسم لإعلال فعله، لضرورة أوجبتها حروف العلة الثلاثة[4].

وفي ذات المجال جاء عند ابن يعيش في شرح الملوكي: "والبدل على ضربين: بدل هو إقامة حرف مقام حرف غيره، نحو تاء (تُخمة)، و(تُكأة). وبدلٌ هو قلب الحرف نفسه إلى لفظٍ غيره، على معنى إحالته إليه. وهذا إنما يكون في حروف العلّة، التي هي: الواو، والياء، والألف، وفي الهمزة أيضاً لمقاربتها اياها، وكثرة تغيُّرها. وذلك نحو (قام) أصله الواو، وكذلك (موسِرٌ) أصله الياء"[5].

وعن الإعلال عند المُحدثين، فقد كان الأنطاكي ممن تناولوه بالشرح والتعريف، فعَدَّه إحدى ظواهر التَبدُّل الصوتي الذي يصيب الأصوات الطليقة وأشباهها، والتي يطلقون عليها حروف العِلّة (الألف، والواو، والياء)[6].

وعرفه تمّام حسّان باختلاف عما سبقوه تمثّل في إخراج صوت الألف من حروف العلّة التي يصيبها الإعلال، وكان ذلك فيما نص عليه في موضوع الإعلال الذي يصيب الحرف الليِّن (الواو، والياء) دون الألف، ويكون الإعلال في هذين الصوتين بإحدى ثلاث طرق هي: النَقل، والقلب، والحذف)[7].

---

(1) انظر، **دستور**، ص134.

(2) انظر،الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص32.

(3) الأستراباذي، **شرح الشافية**، 3/ص ص 66-67.

(4) انظر، ابن يعيش، **شرح المفصل**، 462/5.

(5) ابن يعيش، **شرح الملوكي**، ص ص214-215.

(6) انظر، الأنطاكي، **المحيط في أصوات العربية**، 105/1.

(7) انظر، تمام حسان، **اللغة العربية: معناها ومبناها**، ص ص 276-277.

الإمالة:

تُعرَّف الإمالة على أنّها الانحناء بالفتحة نحو الكسرة، أي عُدول بالفتحة عن استوائها إلى الكسرة، وذلك بأن تشرب الفتحة شيئاً من صوت الكسرة، فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة[1]، أو "أن تنحو بالألف نحو الياء جوازاً"[2]، أو "العدول عن صوت الألف والجنوح به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المُفخّمة وبين مخرج الياء"[3].

والإمالة في اللغة، من مَيَل، والمَيْل: العُدول إلى الشيء والإقبال عليه، ومال الشيءُ يميل مَيْلاً ومَمَالاً، ومَمِيلا، وتِمْيالاً[4].

وما بين المفهومين الاصطلاحي واللغوي من تقارب وتشابه يبدو في الميل إلى الشيء (أي شيء) والإقبال عليه، وإمالة الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء، من هذه الأشياء.

ويُفردُ ابن الحاجب باباً للإمالة، يُعرّفها فيه ثم يبيّن سببها أنه قصد المناسبة لكسرة أو ياء، أو لكون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء، أو صائرة ياء مفتوحة؛ فالكسرة قبل الألف في نحو: عِماد، وشِملال، وبعد الألف في نحو: عالِم[5].

ويتوافق رأي ابن الجزري (ت833هـ)[6]، في تعريف الإمالة اصطلاحاً، مع رأي ابن الحاجب فيها، وفي المعنى ذاته يجيء ابن مالك (ت672هـ)، فيذهب إلى أن الإمالة تقريب الألف من الياء، والفتحة من الكسرة[7].

أما عن الإمالة حديثاً، فقد تناولها غير واحد بالشرح والتوضيح، فقد عرّفها الجندي، بأنها تقريب الألف نحو الياء، التي تسبقها نحو الكسرة[8].

---

(1) انظر، **دستور**، ص157.

(2) السيوطي، **همع الهوامع**، 183/6.

(3) ابن يعيش، **شرح المفصل**، 188/5.

(4) انظر، **اللسان**، مادة: ميل.

(5) انظر، الأستراباذي، **شرح الشافية**، 4/3.

(6) انظر، ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، 30/2.

(7) انظر، ابن مالك، **تسهيل الفوائد**، ص325.

(8) انظر، الجندي، **اللهجات العربية في التراث**، ص275.

ورأى كانتينو بأن الإمالة هي: نطق الفتحة نطقاً أماميا، فيقترب مخرجها من مخرج ألـ(e)، بل وحتى(i)، والمقصود بها الكسرة[1].

وعُرِّفت الإمالة عند بعض المحدثين من جانب صوتي بحت، بحيث يبدو الوضوح والدّقة فيها أكثر مما جاء عند القدماء، فقيل: إنها صوت مدٍّ يحدث من ارتفاع مقدمة اللسان باتجاه منطقة الغار ارتفاعاً يزيد على ارتفاعه مع الفتحة الرقيقة، ويقِلُّ مع الكسرة. في حال كون الشفتَين في وضع انفراج أقلَّ من انفراجهما مع الكسرة[2].

وجاء عند آخر، إن الإمالة "تقريب صوتي بين الصوائت، ومعناه الاتجاه بالصائب قصيراً كان أم طويلاً إلى حالة ارتكازية وسط اثنين من قريناته"[3].

يلحظ مما سبق من عرض لآراء القدماء والمحدثين في الإمالة، أن الأولين منهم لم يميزوا بين الحركات الطويلة والقصيرة، وهو ما جعلهم يرددون الألف والياء بديلاً للحركات الطويلة، والفتحة والكسرة بديلاً للحركات القصيرة. إلا أن علماء اللغة المحدثين قد وضّحوا الفرق بين هذه الحركات، فوجدوا أنه فرق في الكميّة بين الفتحة الطويلة والقصيرة، والكسرة الطويلة القصيرة[4].

كما ويُلاحَظُ الغموض الذي يشوب تعريف القدماء للإمالة، والذي توعزه الدراسة إلى عدم توافر الإمكانات العلمية، والأجهزة الصوتية التي تمكنهم من تحديد عملية الإمالة في الحركات طويلها وقصيرها، بشكل دقيق كما جاء عند المحدثين.

الإشمام:

يرى مؤلف الدستور في مفهوم الإشمام وحقيقته، أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها، وقال بعضهم: الإشمام

---

(1) انظر، كانتينو، **دروس في علم أصوات العربية**، ص156.

(2) انظر، فاضل المطلبي، **في الأصوات اللغوية**، ص ص 162-163.

(3) عبد القادر عبد الجليل، **الأصوات اللغوية**، ص ص306-307.

(4) انظر، عبد القادر الخليل، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية**، ص157.

هاهنا كالإشمام حالة الوقف، أعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصاً، والغرض منه الإيذان بأن الأصل هو الضم في أوائل هذه الحروف، وهكذا في الفوائد الضيائية[1].

وفي اللسان: الإشمام: روم الحرف الساكن بحركة خفيفة لا يعتد بها، ولا تكسر وزناً. والإشمام: أن يُشَمّ الحرف الساكن حرفاً، وإشمام الحرف أن تشُمُّه الضمَّة أو الكسرة، وهو أقلُّ من روم الحركة، لأنه لا يُسمعُ وإنَّما يتبيَّن بحركة الشَّفة. والشَّمَم: الدُّنو، والقُرْب[2].

والإشمام من المصطلحات الصوتية التي لاقت اهتماماً عند القدماء. وعُرِّف عندهم بـــ "تصوير الفم عند حذف الحركة بالصورة التي تعرض عند التلفُّظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ولا خفيَّة، وعلامته نقطة بين يدي الحرف لأنه أضعف من الرَّوم، إذ لا ينطبق فيه بشيء من الحركة"[3].

وإلى جانب الإشمام باعتباره ظاهرةً صوتية، هناك ظاهرة أخرى مُشابهة لها، هي (الرَّوم). وقد فرَّقَ صاحب الدستور بين هاتين الظاهرتين، باعتماده حاستي السمع والبصر، ورأى بأن الإشمام ظاهرة تختص بإدراك العين دون الأذن، لأنه ليس بصوت، وإنما هو تحريك عضو فلا يُحرِّكه الأعمى، في حين إن الرَّوم يدركه الأعمى والبصير، لأن فيه مع حركة الشَّفة صوتاً يكاد أن يكون الحرف معه متحرِّكاً، واشتقاقه من الشَّم، كأنَّك أشممت الحرف رائحة الحركة، بأن هيَّأت العضو للنطق بها[4].

وكان سيبويه، من أبرز قُدماء اللغة، الذين فرَّقوا بين الإشمام والرَّوم، وذلك عندما وضع لهما علامات مُمَيَّزة؛ فجعل للإشمام نقطة، ومثال ذلك: خالدْ، وفرجْ، بينما جعل لروم الحركة خطٌّ بين يدي الحرف، ومثال ذلك: عُمرْ، وأحمدْ[1].

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح الإشمام لم يُشَر إليه حديثاً، مع أنَّ بعض المحدثين قد تناوله في بعض مؤلفاتهم[2]، إلا أنه نقلاً عن القدماء، كما لوحظ.

---

(1) انظر، **دستور**، ص120، ولم يُعثر على هذا الرأي في الفوائد الضيائية.

(2) انظر، **اللسان**، مادة: شمَمَ.

(3) الأستراباذي، **شرح الشافية**، 275/2، وينظر، سيبويه، **الكتاب**، 171/4.

(4) انظر، **دستور**، ص120، وابن جني، **الخصائص**، 328/2، ، والجرجاني. **كتاب التعريفات**، ص27.

الرّوم:

يعد الروم عند الصوتيين، حركة مختلفة مخفاة، وهي أكثر من الإشمام وضوحا، لأنها تسمع، وفيه يروم المتكلم الحركة ولا يتمها، بل يختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الوصل[3]، وفي الاصطلاحات الشريفة[4]. الروم: أن يأتي المتكلم بالحركة الخفيفة، بحيث لا يشعر به الأصم[5].

وفي اللسان: رام الشيء يرومه روما ومراما: طلبه. ومنه روم الحركة في الوقف على المرفوع والمجرور[6].

وعن الروم حكى ابن جني: "ولكن روم الحركة يكاد الحرف يكون به متحركا، ألا تراك تفصل به بين المذكر والمؤنث، في قولك في الوقف: أنتَ، وأنتِ. فلولا أن هناك صوتا لما وجدت فصلا"[7].

وعرف الروم عند العكبري، على أنه ضم المتكلم شفتيه في الرفع بعض الضم، وكسره في الكسر بعض الكسر، فيضعف الصوت بها، وهذا يدرك بالسمع[8].

وفي الشافية جعل الروم، الإتيان بالحركة خفيفة، حرصا على بيان الحركة التي تحرك بها آخر الكلمة في الوصل، وسمي رومًا، لأن المتكلم يروم الحركة، ويريدها حتى لا يسقطها بالكلية[9].

وتناول التهانوي الروم عند القراء، معتمدا كلام ابن الجزري الذي عرفه على أنه النطق ببعض الحركات، وعند بعضهم تضعيف الحركة وتنقيصها حتى يذهب معظمها. وتابع قائلا:

---

(1) انظر، سيبويه، **الكتاب**،169/4.

(2) عبد القادر عبد الجليل، **الأصوات اللغوية**، ص312، وعبد القادر الخليل، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية**، ص188.

(3) انظر، **دستور**، ص459.

(4) هي المصطلحات الواردة في كتاب التعريفات لعلي الجرجاني.

(5) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص117، **دستور**، ص459.

(6) انظر. **اللسان**، مادة: روم.

(7) ابن جني. **الخصائص**، 328/2.

(8) انظر، العكبري، **اللُباب في النحو والإعراب**، ص57.

(9) انظر،الأستراباذي، **شرح الشافية**، 275/2.

وكلا القولين واحد، ويختص بالمرفوع والمجرور والمضموم والمكسور، بخلاف المفتوح؛ لأن الفتحة خفيفة إذا خرج بعضها، خرج سائرها، فلا يقبل التبعيض[1].

ولم يأتِ المحدثون بجديد على الروم، إلا أنهم وضحوا أن الروم نطق جزء من الحركة، ولا يكون إلا بصوت ضعيف، يدركه السامع والمسموع[2]، كما توافقوا مع القدماء على أن الروم والإشمام حالتان متشابهتان إلى حد كبير.

وقد سبق في هذه الدراسة وتحت عنوان الإشمام، بأنه والروم ظاهرتان متشابهتان وقد فرق بينهما في ذلك الموضع.

الجَهْر:

يعرف الجهر عند المؤلف، بخلاف المخافتة [3]، دون أن يضيف أو يعرِّفه صراحة.

والجهر في اللغة من جَهَرَ: الجهرة: ما ظهر، ورآه جهرةً: لم يكن بينهما ستر، يُقال: جهرت الشيء إذا كشفته، والجهر: العلانية، وجهير الصوت: أي عالي الصوت. والحروف المجهورة: ضد المهموسة[4].

من هنا يلحَظُ المطلع في لغة الجهر تَقابُل وتوافُق مع اصطلاحه، فكِلا المعنيين يعني الظهور والإحساس به عند النطق؛ فظهور الأشياء بيانها ووضوحها، وكذلك ظهور الصوت بيانه ووضوحه، وكله بمعنى الجهر، وهذا ما أدى بصاحب اللسان إضافة عبارة (الحروف المجهورة ضد المهموسة).

وقد تناول غير عالم من علماء اللغة القدماء الجهر، في موضوع الأصوات اللغوية وصفات الحروف؛ فعرَّفَ سيبويه الحروف المجهورة، فقال: "المجهور: حرف أشبع الاعتماد عليه في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه، ويجري الصوت"[1].

---

(1) انظر، ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، 121/2، والتهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون**، 886/1.

(2) انظر، عبد القادر الخليل، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية**، ص190، وعبد القادر عبد الجليل، **الأصوات اللغوية**، ص313.

(3) انظر، **دستور**، ص342.

(4) انظر، **اللسان**، مادة: جهر.

وقد تبع القدماء سيبويه في هذا التعريف، ومن أبرزهم: المبرد[2]، وابن جني[3]، والسكاكي[4]، وابن عصفور[5]، وغيرهم.

وجاء عند الأندلسي: بأن الجهر ضد الهمس، فإذا منع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد كان مجهورا، ويقسم بدوره الحروف المجهورة إلى قسمين:

المجهورة الرَّخوة، ويجمعها حروف (غض طز ذن)

المجهورة الشديدة، ويجمعها حروف (طبق أجد)[6].

وحديثًا تناول علماء الأصوات صفة الجهر للأصوات اللغوية، بطريقة تحليلية فيزيائية؛ حيث بيّن "أن انقباض فُتحَة المِزمار وانبساطها، عملية يقوم بها المرء في أثناء حديثه، دون أن يشعر بها في معظم الأحيان. وحين تنقبض فتحة المزمار، يقترب الوتران الصوتيان أحدهما من الآخر، فتضيق فتحة المزمار، ولكنها تضلُّ تسمح بمرور النفس خلالها، فإذا اندفع الهواء عبر الوترين، وهما في هذا الوضع يهتزّان اهتزازا مُنتظما، وتختلف درجة هذا الاهتزاز بحسب عدد هذه الهزّات التي يُحدثها الصوت، أو الذبذبات في الثانية. كما تختلف شدّته أو علوه حسب سِعَة الاهتزاز الواحدة، وهذه العملية تُسمّى عند علماء الأصوات اللغوية (جهر الصوت)"[7].

وقد حدَّد المحدثون طرقا وتجاربَ لاختبار جهر الصوت، وهي تجارب بسيطة في إجرائها، إلا أنها ذات نتائج مفيدة لتحديد الأصوات المجهورة[8].

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، 434/4

(2) انظر، المبرد، **المقتضب**، 194/1.

(3) انظر، ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، 60/1.

(4) انظر، السكاكي، **مفتاح العلوم**، ص4.

(5) انظر، ابن عصفور، **المقرّب**، ص357.

(6) انظر، الأندلسي، **اكتشاف الضرب**، 10/1.

(7) إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**، ص ص20-21.

(8) انظر، إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**، ص ص20-21.

ويمكن للدراسة أن تحدد الجهر عند المحدثين، بما جاء في معناه عند عبد الصبور شاهين الذي رأى بأنّه اهتزاز الوترين الصوتيين في الأصوات المجهورة، نتيجة احتكاك الهواء المُندفِع من الرِّئتين بهما[1].

لقد اختار صاحب الدستور ألفاظاً لتعريف الجهر، لم تكُن شائعة عند من كتبوا في الجهر ممن سبقوه من علماء اللغة، كما لم ترِدْ عند المحدثين أيضاً، ومن أبرز هذه الألفاظ: المُخاقتة، وهي رديف الهمس، واللافظ، بمعنى المُتكلِّم.

يُضاف إلى هذه الملحوظة، إشارة المؤلّف إلى درجات الجهر والهمس، مع عدم ذكره لحروف هذين المصطلحين من المصطلحات الصوتية.

ويلاحظ التطوُّر الواقع في تعريف الجهر والمجهور مما جاء عند القدماء من علماء اللغة، وصولاً إلى ما جاء عند المحدثين منهم، وإن كان هناك تقاربٌ في المعنى إلا أن المحدثين درسوه من ناحية علمية متطوِّرة، تعتمد على الأجهزة الصوتية، والتجارب المخبرية.

الهمس:

وهو بخلاف الجهْر من صفات الأصوات اللغوية، والأصوات المهموسة بخلاف المجهورة، حيث لا ينحَبس النفَسُ عند النطق بها، وذلك لضعف الاعتماد عليها ولضَعف اعتمادها، بحيث لا تقوى على منع النفس، فيجري معها جرياناً يضعِفُها، وإنما سُمِّيَت مهموسة من الهمس الذي هو الإخفاء[2].

والهَمْسُ لغة، هَمَسَ: الهَمْس: الخفِي لا يكاد يُفهم، وهمْس الأقدام، أخفى ما يكون من صوت الوطء، والأسد الهَموس: الخَفِي الوطءِ[3].

يتبين من المعنيين اللغوي والاصطلاحي، أن الهمس رديف الخفاء والخِفّة، فالصوت المهموس: الخفيف الوقْع على الأذن، كما أن الهَموس من الأسود: الخفيفة في وطئِها.

---

(1) انظر، عبد الصبور شاهين، **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي**، ص203.

(2) انظر، **دستور**، ص914.

(3) انظر، **اللسان**، مادة: همس.

وقال سيبويه في المهموس من الأصوات: "أما المهموس، فحرف أضعِف الاعتماد في موضعه، حتى جرى النفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه. فإذا أردت إجراء الحروف، فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمد، أو بما فيها منها. وان شئت أخفيت"[1].

وإن كان ابن الحاجب وغيره من القدماء والمتأخرين قد وافقوا سيبويه في تعريف الأصوات المهموسة، فإنه اختلف نوعا ما عنه في عملية النطق بها؛ فقال: تخرج أصواتها من مخارجها في الفم، وذلك مما يرضي الصوت فيخرج من الفم ضعيفا، وإذا أراد المتكلم الجهر بها وإسماعها، أتبع أصواتها بصوت من الصدر ليُفهم[2].

وعند ابن الجزري، المهموسة ضد المجهورة، والهمس من صفات الضعف، والمهموسة عشرة أصوات، يجمعها قولك: (سكت فحثه شخص)[3].

وحديثا درس المهموس في ضوء علم اللغة المعاصر، ووفق معطياته وتقنياته، فقد تناوله إبراهيم أنيس تحت عنوان الهمس، فقال: "فالصوت المهموس لا يهتز معه الوتران الصوتيان، ولا يسمع لهما رنين حيث النطق به. وليس معنى هذا أن ليس للنفس معه ذبذبات مطلقا، وإلا لم تدركه الأذن، ولكن المراد بهمس الصوت، هو صمت الوترين الصوتيين معه"[4].

ولم يتأت هذا التطور في مفهوم المهموس عند المحدثين، إلا بحكم التطور اللغوي بوجه عام، وتطور علم الأصوات وإمكاناته في العصر الحديث بشكل خاص.

ومن الملحوظ أيضا أن المحدثين نقلوا عن القدماء معنى المهموس إلا أنهم أكثر دقة منهم؛ خاصة في المفردات الجديدة في حديثهم عن الهمس والمهموس، وغيرها من أسماء وخصائص الأصوات اللغوية وخصائصها، التي لم يسبق وأن عرَفها القدماء.

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، 434/4.

(2) انظر،الأستراباذي، **شرح الشافية**، 3/ ص ص258-259، والمبرد، **المقتضب**، 194/1، وابن السرّاج، **الأصول في النحو**، 3/ 401، وابن جني، **سر صناعة الإعراب**، 60/1.

(3) انظر، ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، 202/2.

(4) إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**، ص21.

الصفير:

هو صفة من صفات الأصوات اللغوية، وله ثلاثة حروف تسمى بحروف الصفير، وهي: (الصاد، والزاي، والسين)، من حروف اللغة التي يصفر المتكلم بها عند نطقها، لا سيما في الوقف عليها، لأنها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان، فينحصر الصوت هناك ويأتي كالصفير[1].

والصفير لغة، قيل: بأنه من الصوت بالدَّوَاب إذا سُقِيَت،صَفَرَ يَصْفُر صفيراً، وصَفَرَ بالحمار وصَفَّرَ: دعاه على الماء[2].

ومن تعريف الصفير لغة، يُلحَظ أن لا علاقة له مع التعريف الاصطلاحي، إلا من ناحية الصوت، إذ هو في اللغة صوت وليس حرفاً، وفي الاصطلاح صوت وحرف من حروف الهجاء.

ووضح سيبويه مخرج أصوات الصفير، في قوله: "وما بين طرف اللسان وفُوَيْق الثنايا مخرج الزاي، والسين، والصاد"[3].

ورأى ابن الحاجب أن الصفير صفة تطلق على حروف (الصاد، والزاي، والسين) وسميت بهذا الاسم لأنه يصفر بها[4].

وجاء ابن الطحان بتعريف مختلف للصفير؛ إذ عدّه حِدَّة الصوت، كالصوت الخارج من ضغط ثُقب[5].

وتناول الصفير بالدرس والبحث، بعض علماء اللغة الغربيين، ومنهم ماريو باي Maryo bye الذي عدّهُ صفة للأصوات الأسليّة، وهي (ص، س، ز)، وذلك نسبة إلى مخرجها من أسلة اللسان، وحملت تلك الأصوات صفة الصفير، لأنها يصفر بها[6].

---

(1) انظر، **دستور**، ص ص533-534.

(2) انظر، **اللسان**، مادة: صفر.

(3) **سيبويه، الكتاب**، 433/4.

(4) انظر، الأستراباذي، **شرح الشافية**، 258/3.

(5) انظر، ابن الطحّان، **مخارج الحروف وصفاتها**. ص94.

(6) انظر، ماريوباي، **أسس علم اللغة**، ص85.

وقال مالبرجMalberj في علم الأصوات: إن الصفير صفة للأصوات الشديدة الوضوح في السمع، نتيجة الاحتكاك الشديد في المخرج، وهو وصف صادق على ثلاثة صوامت هي: السين، والزاي، والصاد[1].

ومن هنا يُلحَظُ أن الصفير صفة يراد بها حدة الصوت، وشدة وضوحه في السمع، وذلك نتيجة الاحتكاك الشديد الذي يصاحب الأصوات الصفيرية الثلاث، أثناء نطقها، فتخرج من مخارجها وكأنها يُصَفَّر بها[2].

ويُلاحَظ على تناول القدماء والمحدثين لمصطلح الصفير، هذا التقارب والاتفاق على معنى الصفير، والفارق الوحيد يبدو في ذكر صفة الاحتكاك والأسلية عند المحدثين.

المستعلية:

صفة للحروف التي يرتفع بها اللسان إلى الحنك عند عملية النطق، وهو أعمُّ من الحروف المطبقة عند بعضهم وهي ذاتها المطبقة مع الخاء والغين المعجَمتين والقاف، لأنه لا يلزم من الاستعلاء الإطباق، ويلزم الإطباق الاستعلاء، لأن الخاص يستلزم وجود العام[3].

وفي اللغة، المستعلية: القوية. والمستعلية والمُتعلّية من الإبل: القوية على حَمْلِها[4].

يُلحَظُ أن لا علاقة تذكر بين المفهومين اللغوي والاصطلاحي للأصوات والحروف المستعلية؛ إذ هي في اللغة من القوة باعتبارها صفة معنوية، وفي الاصطلاح من العُلو والارتفاع باعتبارها صفة حِسِّيَّة. هذا وإن كان رأي ابن الجزري يقترب من المعنى اللغوي.

ولا بد للدراسة من توضيح ما يلزم من الإطباق الاستعلاء وليس العكس؛ فإذا نطقت بالخاء والغين والقاف، استعلى أقصى اللسان إلى الحنك من غير إطباق، في حين إذا نطقت بالصاد الضاد الطاء والظاء، فيستعلي باللسان وينطبق الحنك على وسطه[5].

---

(1) انظر، مالبرج، **علم الأصوات**، ص12.

(2) انظر،عبد القادر الخليل، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية**، ص120.

(3) انظر، **دستور**، ص836.

(4) انظر، **اللسان**، مادة: علا.

(5) انظر، **دستور**، ص836.

ويجد سيبويه[1]، ومثله ابن جني[2]، بأن الحروف المستعلية هي المطبقة وعكسها المنفتحة.

ووصفه ابن الجزري بالتفخيم، مبيّناً أن الاستعلاء من صفات القوة، وحروفه سبعة حروف، يجمعها قول: (قظ خص ضغط)، وأعلاها إطباقاً حرف الطاء، وهو أقواها تفخيماً أيضا[3].

وأشار تمّام حسّان إلى الاستعلاء، وبين أنه يكون بارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى، وبهذا يكون لهذه الحروف موضِعان من اللسان، أحدهما موضع المخرج، وهو طرف اللسان، وثانيهما موضع التفخيم، وهو مُؤَخَّر اللسان المرتفع إلى الحنك الأعلى[4].

ومن المحدثين من بيَّن الاستعلاء وحروفه، بحيث يكون بتصعُّد اللسان إلى الحنك الأعلى دون أن ينطبق عليه، وهو ظاهرة صوتية تعني تفخيم الصوت وتغليظه، نتيجة اتّساع الفراغ بين وسط اللسان والحنك الأعلى، عند ارتفاع مؤخّرة اللسان ومقدمه أثناء النطق بأصوات (الصاد، والضاد، والظاء، والغين، والقاف)[5].

وقد ردد المحدثون آراء القدماء في تناوُلهم ودراساتهم للحروف المستعلية[6].

من هنا يتبين أن المحدثين يتفقون مع القدماء حول الحروف المستعلية، وكيفية النطق بها، إلا أن علماء اللغة حديثاً جعلوا لها موضِعين من اللسان، وقد يُعدُّ هذا تطوراً في دراسة الأصوات.

المُنْخَفِضَة:

وهي حروف من الحروف الهجائية لا يستعلي اللسان إلى الحنك، عند النطق بها، مثلما يستعلي عند النطق بحرف مستعلٍ، وهي بذلك بخلاف الحروف المستعلية[7].

---

(1) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 436/4.

(2) انظر،ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، 62/1، والأستراباذي، **شرح الشافية**، 258/3.

(3) انظر، ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، 1/ص ص202-203.

(4) انظر، تمام حسان، **اللغة العربية: معناها ومبناها**، ص63.

(5) انظر،عبد القادر الخليل، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية**، ص ص118-119.

(6) انظر،عبد القادر عبد الجليل، **الأصوات اللغوية**، ص 272.

(7) انظر، دستور، ص902.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤلف لم يحدد الحروف المنخفضة، شأنه في ذلك شأن سيبويه وابن جني، اللذين لم يشيرا إليهما أصلاً؛ بل حددوا وأشاروا إلى عكس المنخفضة، بسبعة حروف هي: (الضاد، والطاء، والصاد، والظاء، وهي مطبقة، والخاء، والغين، والقاف، وهي غير مطبقة[1].

وهناك رديف لصفة المنخفضة من صفات الحروف، وهي (المُستَفِلة) من التَّسَفُّل، الذي عرفه ابن الطحان الإشبيلي بانخفاض اللسان والصوت إلى قاع الفم[2]، وهو ضد الاستعلاء، بحيث يخرج الصوت من قاع الفم لانخفاض اللسان عند النطق به إلى الحنك الأسفل.

ويتفق المحدثون مع القدماء من علماء اللغة، في الإشارة إلى الحروف المنخفضة[3]، ولكنهم كثيراً ما يدرسونها تحت اسم المستفلة دون أن يُمَسُّ المعنى بشيء[4]، أو يشيرون إليها على أنها ما عدا الحروف المستعلية كما جاء عند القدماء.

المطبقة:

وهي صفة لبعض الأصوات اللغوية مشابهة للمستعلية إلى حدٍ كبير، والحروف المطبقة هي ما ينطبق معها اللسان على الحنك الأعلى، فينحصر الصوت حينئذٍ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى، وهي أربعة (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء)، والحروف المطبقة هي ضد المنفتحة[5].

وأشار سيبويه إلى الأصوات المطبقة الأربع، موضحاً عملية النطق بها، حين قال: "وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضِعِهنّ، انطبق لسانك من مَواضِعِهنّ إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين

---

(1) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 436/4، و ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، 62/1، والسيوطي، **همع الهوامع**، 297/6.

(2) انظر، ابن الطحّان، **مخارج الحروف وصفاتها**، ص94، والأستراباذي، **شرح الشافية**، 258/3.

(3) انظر، عادل خلف، **أصوات اللغة العربية**، ص55.

(4) عبد القادر عبد الجليل، **الأصوات اللغوية**، ص 273، وعبد القادر الخليل، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية**، ص117.

(5) انظر، **دستور**، ص 855.

اللسان والحنك إلى موضع الحروف»[1]. وقد تبع سيبويه غير واحد من علماء اللغة القدامى، فتناولوا الأصوات المطبقة بالبحث والدّرس، وكان من أبرزهم: ابن السراج[2]، والزجاجي[3].

وقد جاء عند ابن جني ما يصف به هذه الأصوات، فقال عند الإطباق فيها: أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقاً له، وبالإطباق تُميِّز الطاء عن الدال، والصاد عن السين، والظاء عن الذال[4].

أما المحدثون، ففي حديثهم عن الأصوات المُطبقة، أخذوا على القدماء عدم وضوح هذه المصطلحات عندهم، وعدم إدراكهم لقيمتها، ومن هؤلاء كانتينو Kanteeno الذي يرى أن من الراجح في لفظي الإطباق والتفخيم إطلاقهما على الحروف التي لها وقْع فخم، أو غليظ على الأذن، وهي أربعة (القاف، والخاء، والغين، والرّاء)، وتسمى الحروف المطبقة[5].

ويرى رمضان عبد التواب دراسة الحروف المطبقة تحت اسم (الحروف المُفخَّمة)، وحصر أصواتها بأربعة، هي: (الصاد والضاد والظاء والطاء)، فهذه الأصوات وإن كان مخرج الثلاث الأولى منها من الأسنان واللّثة، ومخرج الرابع من بين الأسنان، فإنّ مؤخَّرة اللسان تعمل معها كذلك[6]. وهذا يدل على أن رأيه موافق لآراء اللغويين القدماء في تحديد الأصوات المطبقة، في حين خالف رأي كانتينو.

ولهذا يلاحَظُ التقارب بين القدماء والمحدثين في تحديد الأصوات المطبقة، غير أن الأولين اختلفوا مع المحدثين عندما أغفلوا تقعُّر وسط اللسان في حال النطق بهذه الأصوات[7]، واقتصروا في وصفهم لها على تصعُّد مؤخَّرة اللسان نحو أقصى الحنك الأعلى مع انطباق اللسان للنُّطق بها، وبالمقابل فإن المحدثين قد اهتموا بالحالتين.

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، 436/4.

(2) انظر، ابن السراج، **الأصول في النحو**، 404/3.

(3) انظر، الزجّاجي، **الجمل في النحو**، ص413.

(4) انظر، ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، 61/1، والأسترابادي، **شرح الشافية**، 3/ ص ص258-263.

(5) انظر، كانتينو، **دروس في علم أصوات العربية**، ص37.

(6) انظر، رمضان عبد التوّاب، **المدخل إلى علم اللغة**، ص38.

(7) انظر،عبد القادر الخليل، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية**، ص118.

المُنْفتِحَة:

وينسبها صاحب الدستور إلى المطبقة[1]، وقد عُثِر على ذكر الحروف المنفتحة عند سيبويه؛ إذ عدّها جميع حروف الهجاء خلا المطبقة منها، وسمِّيت بالمنفتحة، لأن الناطق بها لا يُطبق لسانه لشيء منها، بل يرفعه إلى الحنك الأعلى[2]، وحذا حذو سيبويه في وصفها ابن السرّاج (ت316هـ)[3].

وتلقّف المحدثون موقف سيبويه ومن جاؤوا بعده؛ فهذا أحدهم يبيّن أن المنفتحة من الانفتاح، وهي صفة تتميز بها غالبية الأصوات اللغوية، وتتمُّ بانفتاح ما بين اللسان والحنك الأعلى، بحيث يسمح بجريان الهواء دون عائق عند النطق بها، وهي ما عدا المطبقة، فيكون بذلك عددها خمسة وعشرين صوتاً[4].

المُكرّر:

هناك واحد من الأصوات المُكرَّرة في مخرجها، وهو (حرف الرّاء)، من الحروف الهجائية، فإذا نطق به الإنسان يُلحظ فيه التكرير، فهو في مخرجه حرف مكرر ثقيل[5].

وقد عرّفه سيبويه، ووصفه بالشديد، فقال: "المكرَّر، وهو حرف شديد، يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتجافى للصوت كالرِّخوة، ولو لم يُكرَّر لم يجر الصوت فيه. وهو الراء"[6].

أما ابن جني، فقد بيَّن صفة التكرار لحرف الراء فسمّاه بالحرف المكرر، وبين عملية النطق به وما يُحدثه عندها، وذلك بتعثُّر طرف اللسان عند الوقوف على حرف الراء، لِما فيه من التكرار، وكأن المتكلّم ينطق بأكثر من حرف واحد[1].

وعرّفه المتأخّرون بالنظر إلى صفة التكرير التي يتَّسِم بها صوت الراء، فقد جاء عنهم: التكرير تضعيف يوجد في صوت الراء، لارتعاد طرف اللسان به، وعند التشديد يقوى ظهوره[2].

---

(1) انظر، **دستور**، ص908.

(2) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 436/4.

(3) انظر، ابن السراج، **الأصول في النحو**، 404/3.

(4) عبد القادر عبد الجليل، **الأصوات اللغوية**، ص 273.

(5) انظر، **دستور**، ص884.

(6) سيبويه، **الكتاب**، 435/4.

ولم يختلف المحدثون مع القدماء في وصف صوت الراء بالمكرَّر، فيقول ماريو باي: "أما الراء، فهي في معظم اللغات مكررة أو ترديَّةTrill، ويتمُّ نطقها في مقدِّمة اللسان، مع حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية، يطلق عليه أحياناً اسم المهتَزVibrant، لأن إنتاجها يصاحبه دائماً ذبذبة في الأوتار الصوتية، أو اللسان أو اللهاة"(3).

وإضافة إلى وصف صوت الراء بالمكرَّر عند المحدثين، فإنهم وصفوه كذلك بالصوت (المائع)، من حيث الشِّدَّة والرخاوة؛ فهو ليس بالشديد ولا بالرخو، ويوضح إبراهيم أنيس هذه الفكرة بقوله: "والمحدثون من علماء الأصوات قد برهنوا بتجاربهم على أن هذه الأصوات الأربعة تكوِّن مجموعة خاصة، لا هي بالشديدة ولا الرخوة، وسمُّوها Liquids أي الأصوات المائعة. أما تسميتها بالأصوات المتوسطة، فليست تعني أكثر من أنها تخالف النوعين، أي أنها ليست بالشديدة ولا الرخوة"(4).

وورد ذكر المُكرَّر عند رمضان عبد التواب، فعدَّه من خصائص صوت الراء المجهور، الذي يتمُّ نُطقه بترك اللسان مُستَرخياً في طريق الهواء من الرِّئتين، فيُرفرف اللسان ويضرب طرفه باللثة ضرَبات متكرِّرة، لذلك وصف الراء بأنه صوت تكراري(5).

يُلحَظُ استخدام المحدثين لمصطلحات لم ترد عند القدماء في حديثهم عن الصوت المكرَّر، نحو (التردُّد، والذَّبذبة، والرَّفرفة)، وإن دلَّ ذلك على شيء فإنما يدلُّ على التطوُّر اللغوي الذي حققه المحدثون في وصف الأصوات اللغوية.

---

(1) انظر، ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، 63/1، والسيوطي، **همع الهوامع**، 230/2.

(2) انظر، ابن الطحّان، **مخارج الحروف وصفاتها**، ص95.

(3) ماريوباي، **أسس علم اللغة**، 86.

(4) إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**، ص ص25-26.

(5) انظر، رمضان عبد التوّاب، **المدخل إلى علم اللغة**، ص48.

المُنْحَرف:

وهو صفة لحرف اللام، قيل: "الحرف المُنحرف، لأن اللسان عند النطق به، فإنه ينحرف إلى داخل الحنك الأعلى[1].

وفي تصنيف سيبويه لصفات الحروف الهجائية ومخارجها، ذكر منها المُنحرف، وعدَّه (حرفاً شديداً) جرى فيه الصوت لانحراف اللسان معه، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو(حرف اللام)، وإن شاء المتكلّم مدَّ الصوت فيه، وليس كالرِّخوة، لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه، وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مُستَدَق اللسان فوَيق ذلك[2]. وبهذا المعنى وصفه ابن جني بالمُنْحرف[3].

أما المحدثون، فقد كرروا ما قاله سيبويه وابن جني، فها هو ذا أحدهم يقول في صفة صوت اللام: "المنحرف؛ أي انحراف اللسان مع الصوت"[4].

الهاوي:

والحرف الهاوي هو (الألف) وسُمِّي بذلك لأنه يهوي في مخرجه الذي هو أقصى الحلق إذا مددته من غير عمل عضو فيه. قال سيبويه: "هو حرف اتّسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتّساع مخرج الواو والياء، لأنك قد تضمُّ شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك جانب الحنك، وهي (الألف)"[5]، يعني أن الواو والياء مثل الألف، لأنك قد تضم الشفتين في الواو وترفع لسانك نحو الحنك في الياء، فيحصُل فيه عمل العضو. وقيل: إنما سمي الألف هاويا لأنه ذو الهواء[6].

أما الهاوي لغة: فهو من هوى وانهوى: سقط. وهوى يهوي هَوِيًّا وهُوِيًّا وانهوى: سقط من فوق إلى أسفل[7].

---

(1) انظر، **دستور**، ص901.

(2) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 435/4.

(3) انظر، ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، 63/1.

(4) عادل خلف، **أصوات اللغة العربية**، ص52.

(5) سيبويه، **الكتاب**، 4/ص ص435-436.

(6) انظر، **دستور**، ص954.

(7) انظر، **اللسان**، مادة: هوى.

وفي سُقوط الأشياء سرعة وحريَّة، كذلك في إخراج الحرف الهاوي كما لوحظ سرعة وحرية في انطلاق الهواء من أقصى الحلق. وهذا ما يمكن أن يسجل على علاقة المعنى اللغوي بالاصطلاحي.

وكان ابن الحاجب قد وافق سيبويه، عندما عد صفة الهاوي لحرف الألف[1]، غير أن الإمام السيوطي نسب هذه الصفة إلى صوت الهمزة، بعد أن سماه مهتوتا، عطف عليه اسم الهاوي، وقال في سبب تسميته: لأنه يهوي في الفم فلا يعتمد اللسان على شيء منه[2].

أما عادل خلف من المحدثين، فقد نسب صفة الهاوي للألف[3]، كما جاء سيبويه إلا أنَّ غيره من المحدثين عَدَّ هذه الصفة لأصوات المدِّ الثلاثة، التي يمر الهواء حرا طليقا أثناء نطقها، من غير أن يُحدث احتكاك أو إعاقة، وهذا أساس اعتمده علماء اللغة لتعريف أصوات المد[4].

و بدا لعبد القادر الخليل أن القدماء من علماء اللغة، قد اتَّخذوا اسم الهاوي لصوت الألف، نسبة إلى الهواء الذي يتّسع مجراه أثناء حدوث هذا الصوت، دون أن يعترضه أي عائق من شأنه منع استمرار تتابُع خروج الهواء، ودون إحداث أي احتكاك[5].

المَهْتوت:

صفة من الهتّ، والهتُّ الإسراع في الكلام، يُقال: رجل يهتُّ الكلام هتًّا، ورجل هتّات، أي يسرد الكلام سردا بشكل سريع، ربما لا يبيِّن معه الحروف في كلامه. والحرف المهتوت، هو (الهاء) لضَعْفها وخفائِها وسرعتها على اللسان[6].

ويُلحَظُ أنَّ تعريف المؤلف للمهتوت اصطلاحا، كان امتدادا لتعريفه اللغوي، حيث جاء في اللسان: هتَّ: هتَّ الشيء يهُتُّهُ هَتًّا، فهو مهتوت وهتيت، والهتُّ: كسر الشيء حتى يصير رُفاتا،

---

(1) انظر،الأستراباذي، **شرح الشافية**، 3/ 258.

(2) انظر،السيوطي، **همع الهوامع**، 298/6.

(3) انظر، عادل خلف، **أصوات اللغة العربية**، ص53.

(4) انظر، غالب المطلبي، **في الأصوات اللغوية**، ص24، و عبد القادر الخليل، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية**، ص125.

(5) انظر،عبد القادر الخليل، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية**، ص125.

(6) انظر، **دستور**، ص 912.

والهتُّ: الكسر. والهتُّ: شبه العصر للصوت، وهتَّ الهمزة يهتُّها هتًّا: تكلّم بها. ورجل هتّات ومِهَتٌّ وهَتْهَات: خفيف، كثير الكلام، وفلان يهتُّ الحديث هتًّا إذا سرَدَه وتابعه[1].

وقد بيَّن الخليل المهتوت وتوسَّع فيه، وجعل الهمزة أصل الأصوات المهتوتة، فقد جاء عنده: "الهتُّ شبه العصر للصوت، يُقال للبكر: يهُتُّ هتيتاً، ثم يكُشُّ كَشيشاً ثم يهدر إذا بزَل هديراً، ويُقال: الهمزة صوت مهتوت في أقصى الحلق، فإذا رُقّهَ عن الهمز صار نفساً، تحوّل إلى مخرج الهاء، ولذلك استخَفّت العرب إدخال الهاء على الألف المقطوعة، ويُقال: أراق وهراق، وأيهات وهيهات"[2].

أمّا ابن الحاجب، فقد وجد أن صوت (التاء) هو المهتوت، وذلك لخفائه[3].

ويرى المحدثون ما رآهُ القدماء، من خلال ترجيحهم أنّ المهتوت وصف لصوت الهمزة[4]، وجعلهم ذلك أكثر تحقيقاً، لا سيما شِدَّة هذا الصوت التي تفوق شِدَّة الياء[5].

الغُنّة:

وهي مصطلح صوتي، تُعَرَّف بالصوت الذي يخرج من الخيشوم، ويجب إظهارها بشِدَّة في صوتي (الميم، والنون)، إذا كانتا مُشدّدتين[6]، في نحو قول الله تعالى: "ثمَّ لتُسئلنّ يومئذٍ عن النّعيم"[7].

والغُنّة لغة: من غنَنَ: صوت في الخيشوم، وقيل: صوت فيه ترخيم نحو الخياشيم، يكون من نفس الأنف. والغُنّة: أن يجري الكلام في اللّهاة، والأغنّ: الذي يُخرج كلامه من خياشيمه[8].

ولم يختلف المعنى اللغوي عن الاصطلاحي بشيء، إلا أن الأول منهما كان قد أضاف إجراء الكلام في اللّهاة، وقد يكون أراد اشتراك العضوين النُّطقيين في التعبير عن الغُنّة،

---

(1) انظر، **اللسان**، مادة: هتت.

(2) الفراهيدي، **معجم كتاب العين**، 349/3، والسيوطي، **همع الهوامع**، 298/6.

(3) انظر،الأستراباذي، **شرح الشافية**، 3/ 258، وابن جني، **سر صناعة الإعراب**، 64/1.

(4) انظر،عبد القادر الخليل، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية**، ص127.

(5) انظر، عبد القادر عبد الجليل، **الأصوات اللغوية**، ص281.

(6) انظر، **دستور**، ص648.

(7) التكاثر: 8.

(8) انظر، **اللسان**، مادة: غنن.

وبالنطق يُلحَظُ ذلك، كما أضاف الترخيم لصوت الغنة، إذ يُلحَظُ كذلك حذفه في مَجرى الكلام أحيانا.

عرَّف الخليل الفراهيدي الغنة فقال: "الغُنَّة: صوت فيه ترخيم نحو الخياشيم، يغور من نحو الأنف بعَون من نفس الأنف"[1]. وأضاف بأن النون من أشد أصوات العربية غُنَّة، وقرية غَنَّاء: أي جَمَّة الأهل والبنيان، ويجمع الأغَنّ والغنَّاء على (غُنٌّ)، وهو بين الغُنَّة أو الغَنَن[2].

وجاء عند ابن دُرَيد، أنَّ "الغُنَّة صوت يخرج من الخياشيم"[3].

ولم تختلف آراء المحدثين عن القدماء في صفة الغنة، وربما أضافوا إليها (التنوين) الذي يلحق بالأسماء.[4].

اللُّكْنَة:

وهي عدم مُطاوعة اللسان عند النُّطق بالكلام، بحيث تتشنَّجُ الأعصاب والعروق اللسانية، لمانع من تحريك اللسان عند التّكلمُ[5].

واللُّكنة عند اللغويين، من لكَنَ: اللُّكنة: عُجْمَة في اللسان وعِيٌّ، يُقال: رجل ألكَن بيِّن اللُّكن. واللُّكنة: أن تعترض على كلام المتكلّم اللغة الأعجمية[6].

وقال الخليل الفراهيدي فيها: "اللُّكنة: عُجْمة الألكَن، وهو الذي يؤنّث المذكّر، ويُذكّر المؤنّث، ويُقال: هو الذي لا يقيم عربيته، لعُجمة غالبة على لسانه، وهو الألكَن"[7].

وعند ابن فارس (ت395هـ) قول في اللكنة، ذَ قيل: اللكنة: العيّ في اللسان، (رجل ألكن) [8].

ومن المُلاحَظ أن اللكنة، عيبٌ من عيوب النُّطق التي يتَّصِف بها بعض الناس.

---

(1) الفراهيدي، **معجم كتاب العين**، 348/4.

(2) انظر، نفسه، 349/4.

(3) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، 116/1.

(4) انظر، عبد القادر عبد الجليل، **الأصوات اللغوية**، ص280.

(5) انظر، **دستور**، ص772.

(6) انظر، **اللسان**، مادة: لكن.

(7) الفراهيدي، **معجم كتاب العين**، 371/5.

(8) انظر، ابن فارس، **مجمل اللغة**، 813/3.

الفصل الرابع

الدراسة التحليلية لمادة الدستور اللغوية ومنهجية المؤلّف

الدراسة التحليلية لمادة الدستور اللغوية، ومنهجية المؤلف.

النظام الخارجي للدستور:

اعتمد النكري نظاماً يُرتب فيه مادته المصطلحية حسب الحروف الهجائية، بدءاً بحرف الألف وانتهاءً بحرف الياء من حروف اللغة العربية، وذلك في مختلف أنواع مصطلحات العلوم العربية والإسلامية الشاملة، مما أدى إلى تداخلها بعضها ببعض، دون تصنيف لها، في حقلها الخاصة بها، كأن تكون علوماً لغوية وفروعها، أو أدبية وفروعها، أو شرعية وفروعها، أو اجتماعية وفروعها. إلى ذلك من العلوم المختلفة وفروعها.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤلف كان يعتمد في ترتيبه الألفبائي على الكلمة الأولى في المصطلحات المركبة، وهذا ما يمكن أن يسجل له من تصنيف للمصطلحات ذات الباب الواحد في حقولها المتعددة، والتي تتفرع من المصطلح الرئيسي، ومثال ذلك: البدل بأنواعه المختلفة (بدل الاشتمال، وبدل البعض، وبدل الغلط، وبدل الكل). والمستثنى بأنواعه (المستثنى المتصل، والمستثنى المفرغ، والمستثنى المنقطع)، وغير ذلك من المصطلحات.

وجاء تصنيف المؤلف للمصطلح، مبنياً على تركيبه الذي تعارف عليه جلّ علماء العرب والمسلمين السابقين له، وليس على أصله اللغوي الذي يتناول المصطلح باعتبار جذره أو صيغة الماضي المجرد له، وإنما كان يشير إلى ذلك في متنه، وهو ضئيل جداً فيما جاء عنده في دستوره، إذ كان في أغلب الأحوال يعرض للمفهوم الاصطلاحي للكلمة.

ويلحظ أن هيئة المصطلحات جاءت متنوعة من حيث البساطة والتركيب. وقد كان للمصطلحات البسيطة ذات الكلمة الواحدة، النصيب الأكبر، من مثل (الحرف)[1]، كما أن ثمة مصطلحات جاءت مركبة، وهي أقل من البسيطة، وجاء تركيبها على أنواع: منها التركيب الإضافي، مثل (حروف الشرط)[2]، ومنها التركيب الوصفي، مثل (الاسم التام)[3]، ومنها التركيب الإسنادي، مثل (الكلمُ من الكلمة)[4]، وهذا الأخير قليل جدا.

---

(1) انظر، **دستور**، ص357.

(2) نفسه، ص364.

(3) نفسه، ص11.

(4) نفسه، ص746.

ومن المُلاحظ أيضاً أن المؤلّف كان يحشد الألفاظ بترتيبها الألفبائي، صارفاً النظر عن كونها مصطلحات أم لا، وظهر ذلك في الجانب اللغوي عنده؛ حينما أفرد للحروف حيزاً أقحمهُ بين المصطلحات في طيَّاتِ كتابه، وكانت هذه الحروف كثيرة.

وهناك ملحوظة أخرى بناءً على الملحوظة السابقة، تتمثّل في إمكانية اعتبار الحروف عند المؤلف مصطلحات بما تعنيه وتؤديه من غرض داخل التركيب، تماماً كما هي ذات المدلول المعنوي في ذلك التركيب. وإن جاز أخذ المؤلف بهذه الفكرة، فإنه لم يجز عند من سبقه من علماء اللغة ومن تبعَه منهم.

كما تبيَّن أن المؤلّف كان يورد كثيراً من الكلمات على أنها مصطلحات، وهي – في حقيقة الأمر– ليست كذلك، ومن الأمثلة على ذلك (الوقف، والحروف، والمكان المعيّن) وغيرها الكثير.

النظام الداخلي للدستور:

اتبع المؤلف أسلوبا في عرض مادة مصطلحاته، بايَنَ فيه بين الإيجاز والإطناب والاعتدال؛ ففي حين كان يعرف ببعض المصطلحات تعريفا قصيراً ومختصَراً، كالذي جاء في الصيغة عندما عرفها "بالهيئة الحاصلة للكلمة من ترتيب الحروف، والحركات والسّكَنَات"[1]، فإنه عرّف ببعضها الأخر بشكل مفصل ومطوّل، كما في تعريف الكلام[2]، كما عرّف ببعضها بتوسط لا بالموجز ولا بالمطنب، أي لا هو موجزٌ ولا مطنبٌ، كتعريفه للمضارع[3].

وكان النَكري في عرض معلوماته حول المصطلح الواحد، غالبا ما يبدأ بتعريف المصطلح اصطلاحاً، بعد أن يشير إلى وروده عند أصحاب الاختصاص في كثير من الأحيان، كأن يقول: هو عند النحاة، وعرفه جمهور النحاة، في اصطلاح النحاة، وعند أرباب العربية، هذا في المصطلحات النحوية، ومن عباراته: عند الصرفيين، وعند أرباب الصرف، وقال أصحاب التصريف، وفي الصرف، هذا في المصطلحات الصرفية، أما فيما يتعلق بالمصطلحات الصوتية، فلم يرد ذكر للمختصين، بل كان ينسبها إلى الصرفيين غالبا والنحويين نادراً، وهذا ما يؤيد أن علم الأصوات كان حديث النشأة، وقديما كانت الأصوات وموضوعاتها تعالج عند الصرفيين والنحويين.

---

(1) **دستور**، ص 542.

(2) انظر، **دستور**، ص743.

(3) نفسه، ص854.

وشأن المؤلف في بقية المصطلحات شأنه في المصطلحات اللغوية، فعندما يرد عنده مصطلح شرعي، فإنه يستهل تعريفه بذكر للشرع وعلمائه، كأن يقول: عند الشرعيين، وفي الشرع، وعند أرباب الشرع. وفي مصطلحات المنطق يقول: عند المنطقيين، وعند أصحاب المنطق، وعند المتكلمين، وفي المنطق، وغير ذلك من العبارات. وكان هذا ينسحب على جلّ مصطلحاته كل في حقله الخاص به.

ولم يكن صاحب الدستور يشير إلى أصحاب الاختصاص في الكثير من مصطلحات العلوم المختلفة بشكل عام فحسب، بل إنه كان يخصص في بعض الأحيان، من حيث ذكر اسم العالم أو لقبه أو كتابه، ومن ذلك ما جاء عنده في تعريف الابتداء، حيث ذكر رأي سيبويه والزمخشري[1]، وأطلق لقب شريف العلماء على العالم علي الجرجاني، في تعريفه للمطاوعة[2]، ومن أمثلة ذكره للمؤلفات التي استقى منها شيئاً من مادته، ما ورد في حديثه عن التوابع من إشارة إلى كتاب (تسهيل الفوائد)[3] لابن مالك، وكتاب الفوائد الضيائية[4]، لابن الحاجب كما في عرضه لمفهوم مصطلح التعدية.

وإرجاع القارئ إلى أسماء العلماء السابقين وألقابهم ومؤلفاتهم، يرد في كثير من مصطلحات دستور العلماء، ليس فقط اللغوية منها، بل في مختلف أنواع العلوم ومجالاتها.

ورغم ذلك كله فإن مؤلف الدستور لم يُحِلْ القارئ إلى كل العلماء الذين نقل عنهم تعريفاتهم لبعض المصطلحات التي وردت في دستوره، ومن ذلك ما نقله عن الفوائد الضيائية في شرح الكافية، من تعريف للبدل وأنواعه[5]. وكذلك عند تعريفه للمضمر، تجده ينقل حرفياً عن تعريفات الجرجاني[6]، دون أن يشير إلى أحدهما، وهذا أمر يعد من سلبيات الدستور.

وإلى جانب المفهوم الاصطلاحي للمصطلحات الواردة في الدستور، فإن صاحبه يعرض للمفهوم اللغوي، في بعض المصطلحات، وهو قليل عنده، ومثاله: ما جاء عنده في تعريف الإضافة، إذ قال: "في اللغة النسبة أي نسبة أمر إلى أمر"[7]. ومما يلفت النظر أن المؤلف لم

---

(1) انظر، **دستور**، ص ص 6-7.

(2) **نفسه**، ص855.

(3) انظر، **دستور**، ص292.

(4) **نفسه**، ص263.

(5) انظر، **دستور**، ص ص 206-207، والجامي، **الفوائد الضيائية**، ص ص12-67.

(6) انظر، نفسه، ص ص854-855، والجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص231.

(7) **دستور**، ص126

ينسب تعريفه اللغوي إلى أي من المعاجم اللغوية القديمة، الأمر الذي جعلنا نعتقد أنه عالم لغوي، يستخلص المعنى اللغوي من طبيعة اللفظ وأسس تعريفه تعريفا لغويا.

ومن المُلاحظ الدراسة اللافتة للنظر، أن النَكري كان يتحدث عن بعض الأعلام المشهورين حسب الترتيب الألفبائي لأسمائهم، وبهذا الأمر يكون المؤلف قد خصص جزءاً بين مصطلحاته لتراجم الرجال، ومن أمثلة ذلك حديثه عن سيبويه[1]، وابن الحاجب، وابن جني، وبديع الزمان الهمذاني[2]، وغير هؤلاء الكثير، وبذلك نرى أن صاحب الدستور، جمع إلى جانب العمل المعجمي عملاً يترجم فيه لحياة الأعلام المشهورين في مختلف العلوم، ولحياة الأعلام ذوي المكانة الاجتماعية أو السياسية أو الدينية، من مثل: أبي بكر الصِّدِّيق[3]، وعثمان بن عفان[4] من الخلفاء الراشدين، رضي الله عنهم وأرضاهم. غير أن المؤلف كان يأتي على بعض الأعلام ويتجاوز عن بعضهم الآخر، دون أن ندري سبب ذلك.

الإحاطة والشمول في الدستور:

يمكن اعتبار (الدستور) جامعاً لشتى العلوم الدنيوية، التي يجد فيها الإنسان كل فائدة يسد بها حاجته، ويزيد من معرفته وحصيلته الثقافية والعلمية.

فقد بلغت مصطلحات دستور العلماء ثلاثة آلاف وأحد عشر مصطلحاً، تعددت وتنوعت لتشمل غالبية العلوم العربية الإسلامية، فهو يكاد لا يترك مصطلحاً في أي علم من هذه العلوم إلا ويتناوله، بالشرح والتوضيح.

يضاف إلى ذلك تفصيل المؤلف وتوسعه في الشروحات التي كان يحشدها في جلّ مصطلحاته، حتى بلغ به الأمر إلى درجة لم يترك معها شاردة أو واردة حول بعض المصطلحات إلا ويذكرها، فقد كان يعرض للمصطلح الواحد في جميع الحقول التي يرد فيها، ومثال ذلك تناوله لمصطلح (السكون)؛ فبالإضافة إلى دراسته من جانب صوتي عند علماء العربية، فإنه يدرسه عند الحكماء الذين عرفوه بعدم الحركة عما من شأنه أن يتحرك، كما يدرسه عند المتكلمين، وعرفه هؤلاء بالاستقرار زماناً فيما يقع فيه الحركة، ودرسه عند الفيزيائيين دون أن ينص عليه صراحة، وذلك عندما أشار إلى الأجسام الساكنة وهي غير

---

(1) انظر، دستور، ص494

(2) انظر، نفسه، ص16

(3) انظر، نفسه، ص18

(4) نفسه، ص574

المتحركة. ولم يكتف بتعريفهِ من هذه الجوانب فحسب، بل أشار إليه من جانب طبي لا يخلو من الطرافة، عندما عدَّ سكون الإنسان إشارة إلى عدم الحياة؛ أي إن إصابته بالسكون تعني موته[1].

تحليل المصطلحات اللغوية:

المصطلحات النحوية:

الاسم:

يبدأ مؤلف دستور العلماء تعريف الاسم اصطلاحاً، فيقول: "كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن بأحد من الأزمنة الثلاثة بالوضع"[2]، ثم ينتقل إلى بيان نوعَيهِ ويعرفهما؛ فعدّ الاسم على نوعين: اسم عين، وهو الاسم الدال على شيء معين يقوم بذاته، كزيد وعمرو، واسم معنى، وهو الاسم الذي لا يقوم بذاته سواء أكان معناه وجودياً كالعلم، أو عدمياً كالجهل[3]. ويُلاحَظ أنه قصد بالوجودي (المادي المحسوس)، وبالعدمي (المعنوي غير المحسوس)، وفي ذلك تطور دلالي لغوي.

وقد أشار المؤلف إلى المعنى اللغوي للاسم، دون أن يصرح بذلك أو يشير إلى مصدره، فقد جاء في اللسان أن الاسم، من السمو: العلو والارتفاع، وسما الشيء يسمو سمّوا، فهو سامٍ: ارتفع، وسما به وأسماه: أعلاه[4].

ويرى ابن منظور أن في الاسم دلالة لغوية ثانية، وهي من الوسم، عندما أورد قوله: "اسم الشيء وسَمه وسِمه وسَماه. علامته، والاسم: رسمٌ وسِمَة توضح على الشيء وتعرِّف به"[5].

وبعد بيان المفهوم الاصطلاحي للاسم، يحيل النَكري إلى المراجع التي استقى منها مادته، ومن أهمها شرح المقاصد للتفتازاني، الذي عرَّف الاسم باللفظ المفرد الموضوع للمعنى.

ويتوسع المؤلف في شرحه لأحوال الاسم، من مثل الإسناد إليه، إذ جعل الإسناد إلى المعنى من خواص الاسم دون الفعل والحرف[6].

---

(1) انظر، **دستور**، ص480

(2) **دستور**، ص109

(3) **دستور**، ص109.

(4) انظر، **اللسان**، مادة: سما.

(5) **نفسه**. مادة: سما.

(6) انظر، **دستور**، ص109

ويفصل المؤلف بعد ذلك، آراء النحويين في الاسم، وهي تنطوي تحت أجلى مذهبين لغويين: مذهب المدرسة البصرية، ومذهب المدرسة الكوفية[1].

ثم ينتقل بعد الحديث عن الاسم المفرد، إلى الاسم المركب، فيجعله معها مصطلحاً واحداً يتناوله بالتعريف الذي يدل عليه معناه، ويوجز في شروحه أحياناً ويفصل أحياناً. ومن المصطلحات التي جاءت عنده وكان الاسم جزءاً من تركيبها: اسم الإشارة، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، وغيرها من المصطلحات.

الإعراب:

مصطلح يتكون من كلمة واحدة، وهو مصدر الفعل (عرب) ذو الأصل العربي.

يفتتح المؤلف حديثه عن الإعراب بتعريفه اللغوي، فهو "الإظهار وإزالة الفساد على أنه من عربت معدته إذا فسدت"[2]، من معاني الإعراب في اللغة: الإبانة. يقال: أعرب عنه لسانه وعَرّب، أي أبان وأفصح. والإعراب في النحو، إنّما هو الإبانة عن المعاني في الألفاظ[3].

وبعد أن يعرض صاحب الدستور لمعنى الإعراب في اللغة، ينتقل إلى المعنى الاصطلاحي له، ويُعرِّفه "بالحركة أو الحرف الذي يكون سبباً قريباً لاختلاف آخر المُعْرَب"[4]. ويُلحِقه بتعريف آخر نصُّه "اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً وتقديراً"[5].

ويُلاحظ الدارس أنّ المؤلف اقتصر على تعريف الإعراب لغة واصطلاحاً، دون أن يُفصّل أحواله، أو يُدعِّم كلامه بالأمثلة، كما فعل في غيره من المصطلحات، كمصطلح الاسم.

كما يُلحَظُ أن المؤلف اعتمد على من سبقه في تعريفه للإعراب، غير أنه لم يُشِر إلى ذلك.

الحرف:

بدأ المؤلف بتعريف مصطلح الحرف لغوياً، وذلك بكلمة واحدة لا غير، إذ جاء عنده، "في اللغة الطَّرف"[6]. وللاستزادة والتوضيح، فإن الحرف هو الجانب بالإضافة إلى الطرف،

---

(1) انظر، نفسه، ص110

(2) **دستور**، ص 132

(3) انظر، ابن جني، **الخصائص**، 35/1، **واللسان**، مادة:عرب.

(4) **دستور**، ص132.

(5) نفسه، ص132.

(6) **دستور**، ص357

ويشركه ابن منظور مع المفهوم الاصطلاحي له، عندما أشار إلى اعتباره جزءاً من الكلمة والتركيب، لذا عدَّه حرفاً من حروف التهجِّي في اللغة، وهو الأداة التي تربط الاسم بالاسم، والفعل بالفعل، كـ (عن) ونحوهما، كما أن الحرف هو القراءة التي تقرأ على أوجه[1].

وبعد الإشارة اللغوية، ينتقل النَكري إلى الاصطلاحية في الحرف، فيعرفه بالكلمة الدالة على معنى غير مستقل بالمفهومية، لاحتياجه في المفهومية إلى انضمام أمر إليها، والحرف بهذا المعنى مقابل للاسم والفعل[2]، اللذين يدل كل منهما على معنى مستقل بذاته وليس كالحرف.

ومن الواضح أن النَكري لم يشر – فيما كتبه عن الحرف – إلى من سبقه إلى تعريفه الحرف، غير أننا نرجح أن النَكري اعتمد تعريفات من سبقوه، فقد عرَّفه بتعريف مُشابه لتعريف السابقين، سواء أكانت هذه المشابهة حرفية أم كانت من جانب المعنى، ومن هؤلاء الذين عرَّفوه سيبويه[3] والجرجاني[4] والجامي[5] والورَّاق[6].

وبعد تعريف مصطلح الحرف ينتقل المؤلف إلى التعليق على مصطلح الحرف، بهدف التوضيح والاستزادة، فهو يجعل الحرف مقابلاً للفظ، فيقال: الألفاظ أو الحروف، فيُراد باللفظ ما يكون مركباً من حروف التهَجِّي[7].

ومن اللافت للنظر في تعريف الحرف، أن المؤلف عدَّه شاملاً للاسم والفعل، وتفصيل ذلك بشرحه الذي يُدعِّم فكرته، وينصُّ على أن الحرف من حروف المعاني قد يُغني عن ذكر الاسم، ومثاله على ذلك كلمة (بك) فالكاف فيها ضمير للمُخاطب، وهو حرف مستقل، والباء حرف آخر عمله الجر. ومثاله الثاني الذي يُدعِّم به شمول الحرف للفعل، لفظ (ق)[8] كفعل أمر من (وَقى).

وينهي النَكري حديثه عن مصطلح الحرف بدراسة إحصائية لحروف القرآن المجيد، يتخللها تفصيلٌ لجميع أنواع حروف المباني والمعاني[9].

---

(1) انظر، **اللسان**، مادة: حرف.

(2) انظر، **دستور**، ص357

(3) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 12/1

(4) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص90.

(5) انظر، الجامي، **الفوائد الضيائية**، 318/2.

(6) انظر، الورّاق، **علل النحو**، ص194.

(7) انظر، **دستور**، ص358.

(8) **نفسه**، ص358.

(9) نفسه، ص358.

وبعد أن يوضح المؤلف مصطلح الحرف مستقلاً، فإنه ينتقل إلى الحديث عن مصطلحات الحروف بأنواعها، كالحرف الأصلي، وحرف التنفيس، والحرف الزائد[1].

الكلام:

يستهل صاحب الدستور حديثه عن هذا المصطلح بمعنى لغوي، قصره على دلالة تبعد عما يفترض أن تكون عليه؛ فقد أشار إلى معناه اللغوي الدال على الجرح، بعد أن ذكر مفرده (الكلمة)، واسم الجمع منه (الكَلِم)[2]. وهو معنى لا يَمت لمعنى الكلام بصلة.

فالكلام لغة: القول، وقيل، الكلام ما كان مكتفياً بنفسه، وهو الجزء من الجملة، والكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير منه، والكلمة كجزء من الكلام: اللفظة[3].

ويعرف المؤلف الكلام اصطلاحاً، باعتباره لفظ تضمن كلمتين بالإسناد مطلقاً، وأراد بمطلق كون الإسناد مقصوداً لذاته أو لا، وهذا يؤدي كما رأى صاحب الدستور إلى ترادف بين الكلام والجملة[4].

ولم يترك النَكري فكرة الإسناد في الكلام، دون توضيح، فهو ينقل رأياً لعالم اسمه (شهاب الدين الهندي)، وهو لم يعثر على ذكر له أو مؤلف في كتب التراجم والسير. ورأيه كما ينص عليه المؤلّف، أن المراد بالإسناد في الكلام هو الإسناد المقيَّد، لأن اللام للعهد، كما أن الجملة أعمُّ مطلقا من الكلام، من جهة أنها عبارة عن كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفادت فائدة تامة، كقولك: (زيد قائم)، أم لم تفد إلا بذكر الجواب، كقولك: (إن يكرمني زيد) [5]. فالعبارة الأخيرة لم تفد معنى، ذلك لأنها تحتاج لجواب الشرط الذي يحدد بفعل كأكرمه مثلا.

وكان مصطلح الكلام من المصطلحات التي أطنب النَكري في الحديث عنها، وتوسع في شرحها.

---

(1) نفسه، ص358.

(2) انظر، دستور، ص743.

(3) انظر، اللسان، مادة: كلم.

(4) انظر، دستور، ص743.

(5) نفسه، ص743.

تحليل المصطلحات الصرفية:

المصدر:

يشرع المؤلف بعرض تعريف المصدر من الناحية الاصطلاحية.

وقد عرَّفه ابن منظور تعريفاً ينصُّ عليه بقوله: "أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال، وتفسيره أن المصادر كانت أول الكلام، كقولك: الذهاب والسَّمْع والحِفظ، وإنما صدرت الأفعال عنها فيقال: ذهب ذهاباً، وسمع سمعاً وسماعاً، وحفظ حفظاً"[1].

أمَّا صاحب الدستور فقد عرفه على أنه "اسم الحدث الجاري على الفعل"[2]، ثم يحلل هذا المفهوم الاصطلاحي مبيِّناً أن المراد بجريانه على الفعل، هو صلاحيَّة أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه، تأكيداً له أو بياناً لنوعه أو عدده. ومثاله (جلست جلوساً وجِلسة وجَلسة) [3]، يُلحظُ أن المؤلف يشير بكلامه إلى أنواع المصادر المشتقة من (فعل)، وهي: المصدر الصريح المؤكد لفعله، ومصدر المرة المُبيِّن لعدد مرات وقوعه، ومصدر الهيئة المُبيّن لكيفيّة القيام به.

وبعد أن يعرِّف بمصطلح المصدر ويحلّله، فإنه يفصّل في كلامه عنه، محدّداً الأبنية التي يجيء عليها المصدر، من صيَغ الأفعال المختلفة المجرَّدة والمَزيدة، مُنوِّهاً إلى أنها تأتي من الثلاثي المجرد سماعية، ومن غيره قياسية، وغير ذلك من المعلومات التي تتعلّق بالمصدر[4].

التصريف:

يعرفه النَكري من منظور لغوي، فيقول: التصريف في اللغة: التحويل مطلقاً، وأراد بمطلقاً، تحويل أي شيء كان لفظاً أو غيره من حال إلى حال[5].

ثم ينتقل إلى تعريف التصريف اصطلاحاً، كما نقله عن علماء الصرف، وعرَّف عندهم بتحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة ليحصل بتلك الأمثلة معاني متفاوتة، لا تحصل تلك المعاني إلا بتلك الأمثلة[6].

---

(1) **اللسان**، مادة: صدر.

(2) **دستور**، ص850.

(3) انظر، **دستور**، ص851.

(4) نفسه، ص ص851-852.

(5) نفسه، ص251.

(6) انظر، **دستور**، ص851.

ولا بد من تحليل لمفهوم التصريف الاصطلاحي، إذ بين المؤلف أن المراد بالأصل الواحد، المصدر كأصل للاشتقاق، عند البصريين، والفعل كأصل عند الكوفيين. ثم إن المراد بالأمثلة، الصيغ التي نتجت عن تصريف الأصل[1].

ولعلّ مراده عدم حصول المعاني الناتجة عن تصريف إلا بتلك الأمثلة، أي المعاني والدلالات التي تؤديها المشتقات التي اشتقت من الأصل (مصدراً أو فعلاً)، ومنها: اسم الفاعل الذي يدل على الحدث وصاحبه الذي قام به، واسم المفعول الذي يدل على الحدث ومن وقع عليه، وصيغة المبالغة التي تدل على الحدث وكثرة قيام الفاعل به، إلى غير ذلك من مشتقات، يؤدي كل منها غرضاً ما خاصاً بها.

ويُلاحظ أن المؤلف أفرد عنواناً آخر بيَّن فيه عدم وقوع التصريف في الحرف من أجزاء الكلام العربي، وأسهَبَ في ذكر الأسباب والأدلّة على عدم تصرُّفه[2].

الصَّحيح:

افتتح النَكري حديثه عن الصحيح بتعريفه في اللغة، فعدَّ الصحيح "ضد الفاسد والمريض، والصحيح من صَحَحَ: الصحَّة، وهي خلاف السُّقم، وقد صحَّ فلان من علته واستصحَّ[3].

---

(1) نفسه، ص851.

(2) نفسه، ص ص251-252.

(3) انظر، اللسان، مادة: صحح.

وينتقل المؤلف إلى مفهوم الصحيح عند الفقهاء، الذين عرفوه "بما يكون صحيحاً بأصله ووصفه"[1].

وقد نص المؤلف على مفهوم الصحيح في الصرف، بقوله: "الكلمة التي لا يكون في موضع حروفه الأصلية الفاء والعين واللام حرف من حروف العلة ولا همزة ولا تضعيف"[2].

وتجدر الإشارة إلى أن النَكري قد عرَّف الصحيح عند النحاة إلى جانب تعريفه عند الصرفيين، فقال: "وعند النحاة الكلمة التي لا يكون لامها حرفاً من حروف العلة"[3]، ومن هنا يلحظ الفرق بين المفهومين الصرفي والنحوي؛ ففي حين إن غرض النحاة هو معرفة أحوال أواخر الكلمة من حيث الإعراب والبناء، فإن غرض الصرفيين هو معرفة جواهر الكلم صحة وتغييراً[4].

ولم يكتف صاحب الدستور بتناول المصطلح عند أصحاب العلوم التي ذكرت فحسب، بل إنه يعرفه عند أهل الحساب، وأهل الطب. كما يفرد عنواناً مستقلاً للحديث عن الصحيح في الحديث النبوي الشريف[5].

ومن ملحوظات الدراسة في مادة الصحيح المصطلحية، أن المؤلف استقاها عمن سبقوه، ومن أبرزهم الجرجاني في تعريفاته[6].

---

(1) **دستور**، ص524.

(2) نفسه، ص524.

(3) نفسه، ص524.

(4) انظر، **دستور**، ص524.

(5) نفسه، ص524.

(6) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص137.

حروف الزيادة:

مصطلح مركب تركيباً إضافياً، يتكون من كلمتين: حروف مضاف، والزيادة مضاف إليه، وكل من الكلمتين من أصل عربي.

وعن حروف الزيادة في الدستور، يُلحَظُ عدم عرض المؤلف لمفهومها لغة أو اصطلاحاً، إلا أنه ضمَّنَ شرحه تعريفاً لها.

بدأ صاحب الدستور بحصر حروف الزيادة، والتي يجمعها كلمة (سألتمونيها) ثم شرع بتفصيل يوضح فيه إنه ليس المقصود أن هذه الحروف لا تكون إلا زائدة، بل المقصود أنه إذا زيدَ حرف، فلا يكون إلا منها. كما أنه ليس المراد أن حروف الزيادة ليست إلا هذه الحروف، بل إنه إذا زيدَ حرف لغير الإلحاق والتضعيف فلا يكون إلا منها. ذلك لأن الزيادة قد تكون بالتضعيف، أي تكرير حرف من حروف الكلمة، نحو (علَّم وفرَّح)، كما تكون للإلحاق في نحو (شملل)[1].

وبعد ذلك ينتقل المؤلف إلى الاستشهاد بما ورد في الأثر السالف عن حروف الزيادة، فيرد عنده ما نصه: "حُكِيَ أن الأخفش تلميذ سيبويه سأله عن حروف الزيادة، فأجاب: سألتمونيها، ثم سأل عنها فأجاب: اليوم تنساه. ثم سألت فأجاب: هويت السِّمان"[2].

ويتابع صاحب الدستور حشده للعبارات التي يبيِّن فيها حروف الزيادة، ومنها (يا أوس نمت، ولم يأتنا سهو)، دون أن يشير إلى المصادر التي أثبتتها، غير أنه سبقه إليها الجامي في فوائده الضيائية، في شرح كافية ابن الحاجب النحوية[3].

وبذلك يتبين أن الحروف التي اختصَّت بالزيادة عشرة حروف، كما بيَّنها المؤلف وسبق إليها سيبويه[4]، إذ أفرد لها باباً خاصاً.

---

(1) انظر، **دستور**، ص364.

(2) **دستور**، ص364.

(3) انظر، الجامي، **الفوائد الضيائية**، 370/2.

(4) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 4/ص ص235-237.

ويضيف النَكري، إن هذه الحروف حروف المباني لا حروف المعاني، التي هي من أقسام الكلمة، إذ إن حذفها لا يُخِلُّ بأصل المقصود، وإنما تُزاد لفائدة تؤديها في اللفظ والمعنى[1].

ويختتم حديثه عن حروف الزيادة بتنويه إلى أن حروف (نأيت، أو أتينا، أو نأتي)، هي من حروف الزيادة التي تُزاد على المضارع من الأفعال[2].

ويُلاحظ في معالجة المؤلف أن مادته العلمية في هذا المصطلح قد افتقرت للأمثلة، وعدم تفصيل حروف الزيادة وبيان أحوال زيادتها في الكلمات المَزيدة.

المصطلحات الصوتية:

التنوين:

وبدأ صاحب الدستور بالإشارة إلى وزن التنوين (التفعيل)، ثم ذكر معناه اللغوي، فقال: "يقال نوَّنته أي أدخلته نوناً"[3]. وتجدر الإشارة إلى أن التنوين من نوَّن الاسم: ألحقه التنوين. والتنوين: أن تُنوِّن الاسم بإلحاقه صوت النون، ولا يكون إلا في الأسماء[4].

وبعد ذلك ينتقل المؤلف لتعريف التنوين اصطلاحاً، فيقول: "نون ساكنة تتبع حركة آخر الكلمة، لا لتأكيد الفعل"[5].

ومن هذا التعريف يلاحظ دقة صاحب الدستور في عرضه لمصطلحات كتابه، والذي يتبدَّى من إضافة عبارة (لا لتأكيد الفعل)، التي جاء بها لتفادي اللبس الذي قد يقع فيه القارئ في عدم التمييز بين التنوين الذي يلحق الاسم، ونوني التوكيد اللتين يلحقن الفعل لتوكيده.

ويأتي النَكري بمسمىً آخر للتنوين وهو (الحدث)، ويفسِّر هذا المصطلح فيما يبدو له من صيغة التنوين التي أشار إليها في بداية كلامه، وهي (التفعيل) باعتباره مصدراً يدلُّ على معنى الحدوث، أي حدوث النون في آخر الاسم[6].

---

(1) انظر، **دستور**، ص364.

(2) نفسه، ص364.

(3) **دستور**، ص290.

(4) انظر، **اللسان**، مادة: نون.

(5) **دستور**، ص290.

(6) انظر، **دستور**، ص290.

ومن سِمات مصطلحات الدستور (لتفصيل)، وهي سِمَة تكاد تنسحب على عدد كبير من مصطلحاته، والتنوين واحد منها، إذ إنه يذكر خمسة أنواع، وهي: (تنوين الترنُّم، وتنوين التمكُّن، وتنوين التنكير، وتنوين العِوض، وتنوين المقابلة)[1]. ويُفرد لكل واحد منها عنواناً يوضِّحه فيه.

حروف العلّية:

مصطلح مُركب تركيباً إضافياً، حروف: مُضاف، والعليّة: مُضاف إليه، وهو من أصل عربي إفراداً وتركيباً.

اختار المؤلف لفظ العِلّيّة وقصد به العِلّة، وهي تسمية خاصة به كما يبدو، ثم عرفها بصيغة مختلفة جديدة، لم يسبقه إليها غيره، إذ عدَّها حروفاً ينطق بها لسان العليل، دون غيره فيما يبدو من كلامه، فقال: "الحروف التي تجري على لسان العليل والتعليل يجري فيها، وهي ثلاثة أحرف، الواو والياء ثم الألف"[2].

ومن هنا يُلحظُ أن صاحب الدستور وإن اعتمد كثيراً على سابقيهِ من علماء اللغة، إلا أنه يختار لنفسه في بعض الأحيان صياغة خاصة به، في تعريف بعض المصطلحات، يضيف من خلالها بعض الألفاظ والتراكيب التي تسهم في تطوير المعنى اللغوي لمصطلحاته، مما يُشير إلى أسلوب تميَّز به عن غيره.

وبعد تعريف حروف العِلّة يشرع المؤلّف بتفصيل يُميِّزُ فيه بين الأسماء التي تُطلق على هذه الحروف؛ فهي حروف لين إذا سُكِّنت، وحروف مَدٍّ إذا جانسها حركة ما قبلها، ويرى أن كل حرف مدٍّ هو حرف لين، وليس العكس، وإن الألف حرف مدٍّ أبداً، والواو والياء حرفا لين كما في (قوْل، وبَيْع)، وحرفا مدٍّ كما في (يقول، ويبيع)، وقد لا يأتيان حرفا لين ولا مدٍّ، بل هما بمنزلة الصحيح، وذلك إذا تحرَّكتا وكانتا أصليَّتين كما في (وعَد، ويسِر)[3].

---

(1) نفسه، ص ص290-291.

(2) دستور، ص364.

(3) انظر، دستور، ص ص364-365.

ويرد عند النَكري، أنهم كثيراً ما يُطلقون على هذه الحروف (حروف المدّ واللين)[1]، دون أن يشير إلى هؤلاء، غير أننا نجد هذا المصطلح مُستخدماً في كتاب سيبويه[2]، وفي كتب من جاء بعده من اللغويين[3].

اجتماع الساكنين:

يُقسِّم مؤلف الدستور مصطلح اجتماع الساكنين قسمين: أحدهما، اجتماع الساكنين على حِدَّة، والآخر اجتماع على غير حِدَّة. ووضح الأول منهما تحت مصطلح اجتماع الساكنين، في حين أفرد للثاني عنواناً مستقلاً، فقد جاء عنده في اجتماعهما على حدَّة، بأنه ما كان الساكن الأول حرف لين، والثاني مُدغماً، مثل (دابَّة، وخُوَيصة في تصغير خاصَّة)، ويُشير إلى أن حرف اللين هو ذاته حرف المدِّ عند من ذكره (في تعريفه) من العلماء اللغويين، دون تحديد من هم هؤلاء العلماء [4].

وتحت عنوان اجتماع الساكنين على غير حِدَّة، يُبيِّن المؤلف أنه ما كان على خلاف اجتماعهما على حِدَّة، وذلك إمَّا أن لا يكون الساكن الأول حرف لين، أو لا يكون الثاني مدغماً، أو لا يكون الساكنان في كلمة واحدة، بل في كلمتين[5].

ومن الجدير بالإشارة أن النَكري يُحيل القارئ إلى توضيح اجتماع الساكنين تحت عنوان آخر، هو (التقاء الساكنين)[6]، الذي جاء في موضع متقدِّم على هذا المصطلح، نظراً للترتيب الألفبائي الذي احتكم إليه، وكان قد فصَّل وزاد في مصطلح التقاء الساكنين.

ومن الملحوظ أن النَكري قد عرَّف اجتماع الساكنين بنوعيه المذكورين، من غير إشارة أو إحالة إلى من أخذ عنهم من أعلام اللغة، وقد يكون سيبويه هو أحد هؤلاء الذين اعتمد عليهم في دراسة هذا المصطلح[7]، ومن المؤكَّد أنه أخذ المصطلحين (على حِدَّة وعلى غير حِدَّة) عن الجرجاني في تعريفاته[8]. لأن الأخير هو الوحيد الذي ذكرهما بحرفيَّتهما.

---

(1) نفسه، ص365.

(2) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 435/4.

(3) انظر، على سبيل المثال: ابن يعيش، **شرح المفصَّل**، 418/5.

(4) نفسه، ص27.

(5) نفسه، ص27.

(6) انظر، **دستور**، ص151.

(7) انظر، سيبويه، **الكتاب**، 152/4، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 286/5، والأستراباذي، **شرح الشافية**، 2/ص ص 210-211.

(8) انظر، الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص8.

صفوة القول أن النكري اتبع منهجية جعلت معجمه الملقب بدستور العلماء، كتاباً تعليمياً في معرفة المصطلحات العربية والإسلامية، ليس من خلال تعريف هذه المصطلحات فحسب، ولكن من خلال المادة العلمية التي بسطها عَقِب كل مصطلح من المصطلحات. وكان ذلك بأسلوب لا يخلو من السهولة واليسر إلى حدٍّ كبير.

مصادر دراسة النكري اللغوية:

كان كتاب الله العزيزعلى رأس مصادر النكري في دستوره، إلى جانب عدد من المصادر التي استقى منها محتوى معجمه، منوّعاً بينها من حيث مادتها وزمن تأليفها.

كما يلاحظ أن المؤلف عكف على كتب المتقدّمين في النحو والتصريف في تنوله ودراسته المصطلحات اللغوية المختلفة.

أمّا من حيث زمن هذه المصادر، فقد لوحِظ تركيزه على المصادر المتأخرة، التي أُلّفت بعد القرن السادس الهجري، إذ كان لها النصيب الأعظم بين مصادر دراسته.

الملحقات:

وللوقوف على إحصائية مصادر دستور العلماء، نقدم الملحقات التالية:

ملحق رقم (1)

الآيات القرآنية الواردة في مصطلحات الدستور اللغوية:

الآية الكريمة	السورة	رقم الآية	المصطلح	صفحة ورودها في الدستور
وعلّم آدم الأسماء كلها	البقرة	31	الاسم	109
ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون	النحل	57	الاعتراض	130
المال والبنون زينة الحياة الدنيا	الكهف	46	الجمع	333
والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروءٍ	البقرة	228	جمع الكثرة	333
حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحُبَت	التوبة	118	حروف الجر	364
إليه يصعد الكلم الطيب	فاطر	10	الكلم	746
سبحان الذي أسرى بعبده ليلا	الإسراء	1	المشتق	841
اعدلوا هو أقرب للتقوى	المائدة	8	المضمر	855
يوسف اعرض عن هذا	يوسف	29	المنادى	899
أولئك هم المفلحون	البقرة	5	الوقف	983
ولهم عذاب عظيم	الجاثية	10	=	=
مالك يوم الدين	الفاتحة	4	=	=
وجعلوا أعزّة أهلها أذلّة	النمل	34	=	=
وإنكم لتمرون عليهم مصبحين	الصافات	137	=	=
ءأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون	البقرة	6	=	=
وآمنوا بما أنزلت مصدقًا لما معكم	=	41	=	=

ملحق رقم (2)

المصادر الواردة في مصطلحات الدستور اللغوية

المصدر	المؤلف	سنة وفاته هجريا	المصطلح	نوعه	صفحة وروده في الدستور
الخيالات اللطيفة	المولى أحمد بن موسى خيالي	862	الابتداء	نحوي	8
العقائد النسفية	النسفي، نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد	537	-	-	-
الكشاف عن حقائق التنزيل	الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي	538	الابتداء بالساكن	صوتي	9
شافية ابن الحاجب	ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المالكي	646	الإدغام	-	78
مختصر الأصول	-	646	الاستثناء	نحوي	92
مفتاح العلوم	السكاكي، سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي	626	-	-	-
أنوار التنزيل وأسرار التأويل	البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر الشافعي	685	الاسم	-	109
المفصل في النحو	الزمخشري	538	اسما الزمان والمكان	-	112
-	-	-	الكلام	-	743
مجمع البحرين وملتقى النهرين	ابن الساعاتي، مُظفّر الدين أحمد بن علي بن ثعلب البغدادي الحنفي	694	اللحن	صوتي	766
الفوائد الضيائية في شرح الكافية	الجامي، نور الدين عبد الرحمن	898	الإشمام	صوتي	120
-	-	-	التعدية	نحوي	263
زينة القاري	القاري، نور الدين علي بن سلطان محمد	1016	الحرف	-	358
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو	ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الجباني	672	التوابع	-	292
كتاب التعريفات	الجرجاني، علي بن محمد الشريف	816	الرَّوم	صوتي	459
اللُّباب في علم الإعراب	الأسفراييني، تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد	684	الكلام	نحوي	743
جامع الغموض منبع الفيوض	الأحمد نكري	1180	اسم الجنس	-	112
-	-	-	المثنى	-	800
-	-	-	المضارع	-	854
-	-	-	المضاف	-	-

ملحق رقم (3)

أسماء العلماء المذكورين في مصطلحات الدستور اللغوية:

اسم العالم	سنة وفاته هجريا	المصطلح	نوعه	صفحة وروده في الدستور
الزمخشري	538	الابتداء	نحوي	6
سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي	180	=	=	7
=	=	حروف الزيادة	صرفي	364
الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت البربري المراكشي	607	الابتداء	نحوي	7
التفتازاني، مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين	793	الابتداء بالساكن	صوتي	9
البيضاوي	685	=	=	=
صدر الشريعة، عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد المحبوبي البخاري الحنفي	747	الاستثناء	نحوي	91
الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن	686	الإشمام	صوتي	120
=	=	تنوين التكير	=	291
الأخفش الأصغر، أبو الحسن علي بن سليمان النحوي	315	حروف الزيادة	صرفي	364
الأخفش الأكبر، أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد	177	سيبويه		494
ابن الحاجب	646	التعدية	نحوي	262
المعماني، شهاب الدين بن نظام الدين الهندي	942	الكلام	=	743
ابن ملك، عبد اللطيف بن عبد العزيز فرشتا الكرماني	810	اللحن	صوتي	766
الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن	471	المطاوعة	صرفي	855
الأنباري، أبو سعيد داود بن الهيثم بن إسحاق بن البهلول بن سنان التنوخي	316	المنصرف	نحوي	906

ملحوظات على مصادر دراسة النكري اللغوية:

خلصت الدراسة لبضع ملحوظات نقدية لتعامل المؤلف مع مصادر دراسته في المصطلحات اللغوية، كانت سلبية فيما رأت، ومن أهمها:

1- عدم إشارة المؤلف إلى كثير من المصادر التي أخذ منها مادة دراسته، ليس فقط من حيث نقله المعنى، وإنما كان أخذه حرفياً في بعض الأحيان. ولعلّ أبرز من أخذ عنهم في هذا المجال: الجرجاني في كتاب التعريفات، وذلك في تعريفه للاسم التام، وأسماء الأفعال، والساكن والسكون، وغيرها من المصطلحات. ومنهم أيضاً: الجامي في الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب، حيث نقل المؤلف تعريفه لاسم الإشارة، والإعراب، وجمع القلة، وغيرها من المصطلحات.

2- كان المؤلف في بعض مصطلحاته يحيل القارئ إلى مصادر معيَّنة، وعند الرجوع إلى تلك المصادر تبيَّن أنَّ إحالته غير دقيقة، ومن ذلك ما جاء في مصطلح الكلام في إحالته إلى لباب الأسفراييني ومفصّل الزمخشري.

3- إهمال النكري العودة إلى بعض المصادر الأصول في نقل الكثير من معلوماته، ومنه ما نقله عن الأسترابادي في شرح الشافية، والجامي في الفوائد الضيائية في شرح الكافية، عند حديثه عن الإشمام، وكان الأولى به الرجوع إلى سيبويه، الذي عرَّف فيه الإشمام بشكل مفصّل، وجاء تعريف ابن الحاجب مبنياً على ما جاء في كتاب سيبويه.

4- عدم تسلسُل صاحب الدستور فيمن ينقل عنهم من علماء اللغة العربية، من حيث أقدميتهم وأقدمية مؤلّفاتهم في علوم اللغة، ومثاله ما جاء في حديثه عن الابتداء، إذ ذكر رأي الزمخشري ثم الجزولي ثم سيبويه، والأصل به أن ينقل رأي سيبويه فالزمخشري فالجزولي، ذلك بحسب أسبقية كل منهم.

5- خلو الدستور من ذكر أسماء بعض اللغويين المميَّزين وكتبهم في علوم اللغة العربية، وهم ممن تركوا بصماتٍ واضحة وعلماً غزيراً، خاصة في المصطلحات اللغوية المختلفة التي ظهرت في مؤلّفات من تبعهم، سواء أكان هؤلاء من العلماء المتقدّمين كالخليل الفراهيدي، وابن جني، أم من المتأخّرين كابن هشام والسيوطي وغيرهم.

خاتمة ونتائج:

كانت هذه الدراسة محاولة لتأصيل المصطلح اللغوي العربي، من خلال تعريفه وتتبُّع جهد اللغويين العرب في وضعه وصياغته، بدءاً من مراحل التأليف الأولى في علوم اللغة العربية، وصولاً إلى العصر الحديث.

وجاءت هذه الدراسة مُختصَّة بدراسة المصطلح اللغوي في معجم (دستور العلماء) للعالم الهندي المسلم الأحمد نَكري.

وقد توصَّلت الرسالة إلى النتائج التالية:

1- إن من أهم شروط وضع المصطلح، هو الاتفاق عليه بين أصحاب التخصص الواحد، بحيث لا يحتمل المصطلح الدلالة على أكثر من مفهوم واحد بعينه.

2- بذل النَكري جهداً كبيراً في جمع مادته العلمية، من بطون مؤلَّفات العلماء السابقين على عهده، فكان (دستور العلماء) ثمرة هذا الجهد.

3- إنَّ مصادر مصطلحات النَكري اللغوية، مصادر عربية الأصل والنشأة.

4- بلغ مجموع مصطلحات دستور العلماء، ثلاثة آلاف وأحد عشر مصطلحاً. شملت مختلف العلوم العربية والإسلامية وفروعها.

5- بلغ مجموع المصطلحات اللغوية، التي دُرست في هذه الرسالة، مئة وثلاثة وثلاثين مصطلحاً، توزَّعت على فروع المصطلحات اللغوية الثلاثة، وعلى النحو الآتي:

أ- المصطلحات النحوية: وقد بلغت ثلاثة وستين مصطلحاً.

ب- المصطلحات الصرفية: وقد بلغت خمسة وثلاثين مصطلحاً.

ج- المصطلحات الصوتية: وقد بلغت واحد وثلاثين مصطلحاً.

6- إنَّ كتاب مصطلحات جامع العلوم للنَكري، كان عملاً معجميًّا موسوعيًّا، مثَّلَ الحركة المعجمية والموسوعية العربية في عصره، وقد أثرى الثقافة العربية والإسلامية بما حشدَه بين دفَّتيه من المادة المُصطلحيَّة التي كانت تشمل مُختلف العلوم والفنون العربية. الأمر الذي أهَّله لأن يُلقَّب بـــ (دستور العلماء).

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**
- **المصدر الرئيسي**: النكري، القاضي الفاضل عبد النبي الأحمد نكري، **موسوعة مصطلحات جامع العلوم، الملقب بـ** (دستور العلماء)، مكتبة لبنان- ناشرون، ط1، 1997م.
- إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1961م.
- إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، دار الدعوة، استنبول- تركيا، ط1، 1972م.
- أبو الفداء، الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن علي (ت732هـ)، **الكناش في النحو والصرف**، تحقيق: علي الكبيسي، مراجعة: عبد العزيز مطر، الدوحة، جامعة قطر، سنة 1993م.
- أحمد إدريس، **الأدب العربي في شبه القارة الهندية حتى أواخر القرن العشرين**، عين للدراسات والبحوث، القاهرة، ط1، 1998م.
- أحمد علم الدين الجندي، **اللهجات العربية في التراث**، الدار العربية للكتاب، سنة1983م.
- أحمد محمد المعتوق، **المعاجم اللغوية العربية، دراسة وصفية تحليلية نقدية**، المجمع الثقافي، أبو ظبي_ الإمارات، 1999م. _ أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب القاهرة، 1993م.
- الأزهري، أبو منصور (ت370هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرون، القاهرة، 1967م.
- الأستراباذي، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي، (ت686هـ)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، سنة1975م.
- الأسفراييني، تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد، (ت684هـ)، **اللُباب في علم الإعراب**، تحقيق: شوقي المعرّي، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1996م.
- إسماعيل العربي، **الإسلام والتيارات الحضارية في شبه القارة الهندية**، الدار العربية للكتاب، تونس، ط1، 1985م.

- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، (ت577هـ) **أسرار العربية**، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1،1997م.

- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، (ت577هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، سنة1982م.

- الأندلسي، أبو حيان، (ت754هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني ط1، 1987م.

- برتيل مالبرج، **علم الأصوات**، ترجمة: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، 1988م.

- البيضاوي، ناصر الدين أبي سعيد عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي، (ت1329هـ)، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**/ المعروف بتفسير البيضاوي، دار الجيل.

- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر، (ت793هـ)، **شرح المقاصد**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة2001م.

- تمام حسان، **اللغة العربية: معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1979م.

- تمام حسان، **مناهج البحث في اللغة**، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 1985م.

- التهانوي، محمد علي بن علي محمد، (ت1158هـ)، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج وآخرون، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م.

- الجامي، نور الدين عبد الرحمن، (ت898هـ)، **الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب**، مطبعة وزارة الأوقاف، العراق، سنة 1983م.

- جان كانتينو، **دروس في علم أصوات العربية**، ترجمة: صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، سنة 1966م.

- الجرجاني، الفاضل العلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني، (ت816هـ)، **كتاب التعريفات**، مكتبة لبنان، طبعة جديدة 1990م.

- ابن الجزري، محمد بن محمد الدمشقي، (ت833هـ)، **النشر في القراءات العشر**، مراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.

- جميل أحمد، **حركة التأليف باللغة العربية الإقليم الشمالي الهندي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سنة، 1977م.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392 هـ)، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة والهيئة المصرية العامة للكتاب، بغداد، ط4، 1990م.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392 هـ)، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م.

- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد، (ت393هـ)، **الصّحاح: تاج اللغة وصِحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار الكتاب العربي، القاهرة، سنة1956م.

- الحسني، عبد الحي بن فخر الدين، (ت1341هـ)، **الإعلام بمن في تاريخ الهند من أعلام**، الملقّب: نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، مراجعة عبد العلي الحسني، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1999م.

- حلمي خليل، **المولّد في العربية: دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام**، دار النهضة العربية، بيروت، ط2، 1985م.

- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت321 هـ)، **جمهرة اللغة**، دار صادر، بيروت- لبنان، ط1.

- رمضان عبد التواب، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1982م.

- زبيد أحمد، **الآداب العربية في شبه القارة الهندية**، دار الحرية، بغداد، سنة1978م.

- الزّبيدي، محمد بن مُرتضى الحُسيني (ت1204هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، سنة1965م.

- الزجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (ت340هـ)، **الجمل في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، الأردن_ إربد، ط4، 1988م.

- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (ت538هـ)، **المفصل في علم اللغة**، قدم له: عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1، 1990م.

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السرّي،(ت316هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة1985.

- سعيد الأفغاني، **في أصول النحو**، المكتب الإسلامي، بيروت، سنة1987م.

- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي، (626هـ)، **مفتاح العلوم**، تعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط2، 1987م.

- السيالكوتي، عبد الحكيم، **شرح شريف على المواقف مع الحاشيتين المفيدتين لعبد الرحمن بن أحمد.**

- سيبويه، أبو بشر عمر بن قمبر (ت 180هـ)، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل ، بيروت، 1992م.

- السيوطي، الإمام جلال الدين السيوطي، (ت 911هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، سنة1979م.

- شحادة الخوري، **دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب**، تقديم: عبد الكريم اليافي، دار طلاس، دمشق، ط2، 1992م.

- ابن الطحان، أبو الإصبع السماني الإشبيلي، **مخارج الحروف وصفاتها**، تحقيق: محمد يعقوب تركستاني، ط1،1984م.

- عادل خلف، **أصوات اللغة العربية**، مكتبة الآداب، القاهرة، سنة 1994م.

- عبد السلام المسدّي، **تأسيس القضية الاصطلاحية**، بيت الحكمة، تونس، 1989م.

- عبد الصبور شاهين، **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي/ أبو عمرو بن العلاء**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1987م.

- عبد الصبور شاهين، **العربية لغة العلوم والتقنية**، دار الاعتصام، القاهرة، ط2، 1986م.

- عبد القادر عبد الجليل، **الأصوات اللغوية**، دار صفاء، عمان، ط1، 1998م.

- عبد القادر مرعي العلي الخليل، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر**، عمان، ط1، 1993م.

- ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت669هـ)، **المقرّب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة العاني، بغداد، سنة1986م.

- غالب فاضل المطلبي، **في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية**، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، العراق، سنة1984م.

- الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (ت350هـ)، **ديوان الأدب، معجم لغوي تراثي**، تحقيق: عادل عبد الجبار الشاطي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت_لبنان، ط1، 2003م.

- ابن فارس، أحمد بن فارس (ت395هـ)، **معجم مجمل اللغة**، دار الفكر العربي، بيروت، 1994م.

- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، (ت175هـ)، **معجم كتاب العين**، تحقيق، مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، سنة1990م.

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت175هـ)، **كتاب الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985م.

- فوزي عطوي، **ديوان الأعشى**، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت- لبنان.

- الكفوي، أبو البقاء أيُّوب بن موسى الحسيني، (ت1094هـ)، **الكليّات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوي**، دار الطباعة، القاهرة.

- المؤدّب، القاسم بن محمد بن سعيد، (ت343هـ)، **دقائق التصريف**، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرون، المجمع العلمي العراقي، بغداد، سنة1987م.

- ماريوباي، **أسس علم اللغة**، ترجمة: أحمد مختار عمر، القاهرة، ط2، 1983م.

- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي (ت672هـ)، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت285هـ)، **المقتضَب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

- محمد الأنطاكي، **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، دار الشروق العربي، بيروت، ط2.

- محمد الأنطاكي، **الوجيز في فقه اللغة**، دار الشرق، بيروت، ط3، 1969م.

- محمد سليمان عبد الله الأشقر، **معجم علوم اللغة العربية (عن الأئمة)**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1995م.

- محمود فهمي حجازي، **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، مكتبة غريب، القاهرة، 1993م.

- مصطفى طاهر الحيادرة، **من قضايا المصطلح اللغوي**، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، سنة 2003م.

- ابن منظور، العلامة أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت711هـ)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت- لبنان، ط3، 1994م.

- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، (ت518هـ)، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار النصر، دمشق، سنة 1990م.

- النابغة الذبياني، أبو أمامة زياد بن معاوية، **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، 1980م.

- الندوي، أبو الحسن علي الحسني، **المسلمون في الهند**، مكتبة دار الفتح، دمشق، سنة1962م.

- نعمان محمد أمين طه، **جرير حياته وشعره**، دار المعارف، مصر.

- الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلاّم، (ت224 هـ)، **غريب الحديث**، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط1، 1976م.

- ابن هشام، ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري، (ت761هـ)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار السعادة، مصر، ط11، 1963م.

- ابن هشام، ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري، (ت761هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط6، 1985م.

- ابن هشام، ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري، (ت761هـ)، **شرح شذور الذهب**، في معرفة كلام العرب، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد.

- ابن هشام، ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري، (ت761هـ)، **شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيَّان الأندلسي**، تحقيق: صلاح رواى، ط1.

- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري، (ت761هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

- الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، (ت381هـ)، **علل النحو**، تحقيق: محمود محمد نصَّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002م.

- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء بن علي الموصلي (ت643هـ)، **شرح المفصل للزمخشري**، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط1، 2001م.

- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء بن علي الموصلي (ت643هـ)، **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، الدوحة، ط2، 1988.

الأبحاث والمقالات:

- حسن خميس الملخ، التهانوي ومعجمه: كشّاف اصطلاحات الفنون، دراسة في شخصية التهانوي اللغوية في بناء معجم كشاف اصطلاحات الفنون، **مؤتة للبحوث والدراسات**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، م16، ع2، 2001م.

- علي توفيق الحمد، في المصطلح العربي، قراءة في شروطه وتوحيده، **مجلة اللسان العربي**، ع20، كانون أول 2000م.

- موقع إلكتروني (**www. Bhat kanti.Maharashtra.com**)

الرسائل الجامعية:

- **كتب المصطلحات العلمية العربية إلى عصر النهضة العربية في ضوء الدرس اللغوي المعاصر**، مالك محمد صالح ياسين، رسالة دكتوراه، جامعة حلب_ سوريا.

- **اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري**، تحقيق: خليل الحسون، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، سنة1976م.

المراجع الأجنبية:

-**Incredible India**, Indiatourism Dubai, India ambassadorship.

-**Manorama year book 1997,** thirty- second year of publication K.M Mathew, Kottayam, Kerala, India.

THE LINGUISTIC IDIOM IN JAMEA AL-OLOUM BY AL-AHMAD NOGRI A DESCRIPTIVE, ANALYTICAL STUDY

Researcher: Nasser Fedi Al-Zboun

Supervisor: Dr. Mahmoud Al-Deeki

ABSTRACT

This study discussed the linguistic terms in the encyclopedia of (*jamea al-oloum*) terms called (*dostour al-ulama'*) (scholars' legislation) by Al-Ahmad Nogri. This study aimed to know the concept of Arabic terms, and track the efforts of language scholars in setting Arabic terms, define the (*dostour al-ulama'*) and its author, extract its linguistic terms, and classify them in three chapters (the syntax, inflection and phonetic terms). The fourth chapter covered the analytical study of these terms, in accordance with a descriptive and analytical methodology in research and investigation for the linguistic terms of (*dostour al-ulama'*).

The study concluded to that the Arabic terms was not arbitrarily hypothesized, but passed through many stages of linguistic research and study, through successive eras of Arabic language, concluded to gathering the terms in dictionaries and linguistic encyclopedias, formed the wealth of its people, and increased its students with science and knowledge. The (*dostour al-ulama'*) is a lexical and encyclopedic work in Arabic and Islamic terms, which enriched the Arabic library with its scientific material and its fertile knowledge.